محمد حسنين هيكل

لمصر.. لا لعبد الناصر

لمصر... لا لعبد الناصر

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص . ب ٨٣٧٥
بيروت - لبنان

الطبعة الثانية ١٩٨٢

محمد حسنين هيكل

لمصر... لا لعبد الناصر

مقدّمة

ليست هذه الأحاديث محاولة للدفاع عن جمال عبد الناصر وشخصيته وعصره ، ولكنها رواية مختصرة لمشاهد رأيتها بعيني . ولقد اخترت وقائع تتصل ببعض ما يثار اليوم في الحملة ضد جمال عبد الناصر ، ولم يكن هدفي أن أرد أو أدافع أو أسجل للتاريخ ، فذلك كله لم يجيء أوانه بعد . وإنما كان هدفي أن يعرف الشعب في مصر ، وتعرف شعوب الأمة العربية ، أن الحقيقة ليست ما يدعى به اليوم فيما ينشر ويقال في القاهرة

وأعرف مقدما أن هذه الأحاديث لن تصل الى القارىء المصري، وذلك يحزنني ، ولكنه أمر لا حيلة لي ازاءه ، وإن لم يكن فيه ما يدعوني الى قبول دور الشيطان الأخرس الساكت عن الحق .

وأعرف مقدماً أيضاً أن هذه الأحاديث سوف تثير علي ما أنا في غنى عنه ، وسوف أهاجم بسببها دون فرصة لحق الدفاع عن النفس ، وسوف ينسب الي ما لم أقله ، وأتهم بما لم أقترفه ، ومع ذلك فإني أقبل راضيا وسعيدا ، عارفا أن كل واحد منا يملك اختيار مواقفه ولكن من منا يملك اختيار مقاديره ؟!

محمد حسنين هيكل

القاهرة - فبراير ١٩٧٦

الحديث الأول

الحملة على جمال عبد الناصر
ماذا وراءها ؟.. ومن وراءها ؟

منذ عدت إلى الكتابة المنتظمة ـ مرة كل شهر ـ خارج مصر ، حاولت قدر ما أستطيع أن أتجنب التعرض للسياسات والمواقف المصرية . ولم أقترب من هذه السياسات والمواقف إلا عند الضرورة القصوى ، وفي حرص شديد . . يزن كل كلمة ويدقق في كل اشارة بما في ذلك النقط وعلامات التعجب والاستفهام !

والسبب ـ وهناك غيره أسباب أخرى ـ أن الكتابة عن مصر خارج مصر وبقلم مصري لا تزال مسألة حساسة يمكن تأويلها بادعاء الاساءة الى الوطن خارج حدوده . ومع أن هذا الادعاء باطل لأنه ينكمش بالحدود الحقيقية للوطن العربي الواحد الى الحدود الضيقة لدولة واحدة من دوله ـ إلا أن هذا الإدعاء ما زال قابلاً للإستغلال . لأن النزعات الاقليمية ما زالت مؤثرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأننا في داخل الوطن العربي لم نتعود بعد أسلوب الحوار . . . حوارنا حملات كراهية وحروب بالكلمات . وليس هناك ضمان لأي صاحب رأي يبديه ـ بكل الموضوعية ـ أن يجد رأيه في النهاية ذخيرة لمدافع لم يصنع لها في حملات الكراهية وحروب الكلمات !

ثم إنني ـ ومنذ البداية ـ حاولت قدر ما أستطيع أن أتجنب الكتابة عن

جمال عبد الناصر وحياته الحافلة وتجربته الكبيرة ، ولم أقترب من الحديث عنه إلا عند الضرورة القصوى .

فعلت ذلك مرة في أعقاب رحيله مباشرة ، ونشرت مقالاً في ذكرى الأربعين على رحيله بعنوان « عبد الناصر ليس أسطورة » أبديت فيه خشيتي من استغلال المستغلين ـ لأغراضهم ـ لقصة البطل فيه والرمز ، وعبرت عن مخاوفي من تحويل تراثه إلى كهنوت غيبي جامد ، بينما هو في الحقيقة تجربة إنسانية زاخرة قابلة للحياة والنمو والتطور :

ثم فعلت ذلك أخيرا ، وقبل عدة شهور ، في ذكرى مرور ٢٣ سنة على ثورة ٢٣ يوليو ، وكانت الحملات ضده في مصر قد تصاعدت ، وأردت فقط أن أنبه إلى مقاصدها وإلى مصادرها . ولعلي لم أتجاوز كثيرا حين نسبتها إلى مخططات قوى السيطرة العالمية بشكل عام ، وإلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشكل خاص ، ولم يكن ذلك تخميناً أو رجما بالغيب ، وإنما كان استنادا إلى حقائق معروفة أكدتها ملفات هذه الوكالة التي كانت مفتوحة لمن يقرأ ويفهم ويستوعب خلال السنتين الأخيرتين . وكان ذلك بفضل لجنة التحقيق الخاصة التي أشرف عليها السناتور تشرش عضو مجلس الشيوخ الأمريكي وقد شكلت لبحث تجاوزات وجرائم هذه الوكالة التي كان الزعيم الهندي جواهر لال نهرو يشير إليها دائما بقوله « إنها القوة الشريرة الملعونة في زماننا المعاصر » . ولم تكن الملفات قد فتحت بعد ، ولم يكن قد ثبت يقينا أن هذه الوكالة كانت حرباً لا هوادة فيها ضد زعماء الثورة الوطنية المعادية للإستعمار وقيادات التقدم في العالم الثالث عموما : بعضهم حاولت اغتياله ماديا وبعضهم حاولت اغتياله معنويا ، ونجحت في مرات ولم تنجح في مرات أخرى :

● حاولت هذه الوكالة ونجحت في الإغتيال المادي ـ بالقتل ـ بالنسبة « لألليندي » في « شيلي » و « لومومبا » في « الكونجو » ـ وحاولت هذه الوكالة ولم تنجح في الإغتيال المادي ـ بالقتل ـ بالنسبة « لكاسترو » في « كوبا » و« مكاريوس » في « قبرص » .

● وحاولت هذه الوكالة ونجحت في الإغتيال المعنوي ـ بالتشويه ـ بالنسبة لـ« سوكارنو »في« أندونيسيا » و« نكروما » في « غانا » ـ وحاولت هذه الوكالة ولم تنجح في الإغتيال المعنوي ـ بالتشويه ـ بالنسبة لـ « شوين لاي » في « الصين » و« أنديرا غاندي » في « الهند » .

قلت ذلك في يوليو الماضي ـ في مناسبة مرور ٢٣ سنة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ وأضفت إليه أن ما نشهده « الآن » هو محاولة في الإغتيال المعنوي لجمال عبد الناصر ، بعد محاولات متكررة ـ لم تنجح ـ في اغتياله ماديا بالقتل منذ ظهوره وبروزه على مسرح السياسة العربية والعالمية كواحد من أكبر زعماء حركة الثورة الوطنية .

قلت ذلك وقتها واكتفيت !

* * *

وكثيرا ما سئلت ، حتى من قبل أن تبدأ الحملة على جمال عبد الناصر وتتصاعد : لماذا لا أكتب قصته وقد كنت من أقرب الناس فكرا إليه ؟ وكان ردّي دائما :

ـ مازال الوقت مبكرّاً بعد ، ومازالت رؤيتي مشوبة بالعاطفة . . وأريد أن أنتظر سنوات لكي أستطيع أن أقدم شهادة متكاملة للتاريخ » .

وعندما بدأت الحملة وتصاعدت ضد جمال عبد الناصر كان السؤال الملح هو :

ـ إذا لم تكتب الآن فمتى تكتب ؟ وإلى متى وألسنة السوء وحدها مطلقة العنان ؟

وكان ردي دائما :

ـ إذا أردت أن أكتب فلا ينبغي أن يكون ما أكتبه في مجال الدفاع عن جمال عبد الناصر ، فهو لا يحتاج مني ـ أو من غيري ـ إلى دفاع عنه ،ثم إنني أريد ، إذا كتبت ، أن أضع أمام الناس صورة متكاملة للتجربة كلها :

الضوء والظل ، النجاح والفشل ،الأصيل والدخيل في كل ما جرى وكان .
وخشيتي من الكتابة الآن أن القوى الظاهرة على السطح هي قوى الثورة المضادة ، ومع إيماني بأن أي تقييم نزيه لتجربة عبد الناصر سوف يعطيه أكبر كثيرا مما يأخذ منه ـ فإن قوى الثورة المضادة الظاهرة على السطح الآن تستطيع التركيز على الجوانب السلبية لكي تضرب بها الجوانب الإيجابية الضخمة ، ومن ثم تطمس بذلك وجه الحق في التجربة كلها ، وتصبح شهادة التاريخ مطية للأحقاد وأداة من أدوات المخطط المرسوم ـ بصرف النظر عن نوايا الشهود وحسن قصدهم ! » .

وعندما استبيح التاريخ . وخرج من النسيان عشرات من رواة الحكايات عن عصر عبد الناصر ـ سمعت كثيرين يسألونني :

ـ كل هؤلاء تكلموا ، وبعضهم دعم روايته بثقة شاهد العيان ، وأنت متى تتكلم ؟ »

ـ وكان ردي دائما :

ـ دعوا الكلام لمن يريد الكلام . .

ولو أصغينا جيدا لوجدنا المتكلمين يروون في الواقع عن أنفسهم وليس عن عبد الناصر . . بعضهم يبحث لنفسه عن تاريخ في الماضي وبعضهم يبحث عن دور في الحاضر .

ثم إن الروايات كلها قادمة من النسيان ، وإلى النسيان تذهب .

الإختلاق واضح في كثير منها ، حتى إن بعض الذين قابلوا جمال عبد الناصر لدقائق ينسبون اليه ـ بخيالهم ـ أحاديث تستغرق أياما بعد أيام .

والروايات معظمها مختلط متضارب .

بل أكثر من ذلك ، فلو صدَّق الناس كل ما يروى لكان تصديقهم شهادة لجمال عبد الناصر وليس شهادة عليه ، فإذا كانت كل هذه الروايات تمثل « عقول » هؤلاء جميعاً ـ إذن فلقد كان الرجل فعلاً معجزة زمانه . . . إذ كيف

تسنّى له أن يحقق كل ما حقق ومثل هؤلاء جميعاً من حوله ؟!

لم يكونوا معه في إيجابياته كلها وبشهاداتهم .

ولم يتجاسروا جميعاً على سلبياته حتى جاء الموت ومنحهم الحرية ، وهذا شيء سيّء، وأسوأ منه أنهم ظلوا من ٢٨ سبتمبر . ١٩٧٠ إلى بداية سنة ١٩٧٤ يتمسحون بذكرى الراحل والرحيل كأنهم لا يصدقون المقادير . . . ثم بعد أربع سنوات كاملة اطمأنوا فيها إلى أن الجسد المكفن بالثوب الأبيض لن يخرج من قبره ـ فتحوا افواههم وتكلموا ! » .

وتجاوز الكلام كل حد معقول ، وكان آخره اتهام جمال عبد الناصر بأنه اختلس لنفسه وهرَّب إلى الخارج لحسابه مبلغ خمسة عشر مليونا من الدولارات : خمسة منها قدمها الملك سعود تبرعا للمجهود الحربي المصري ، والعشرة الباقية قدمها الملك سعود ايضا قرضاً لمصر ، ولكن جمال عبد الناصر اغتصب هذا كله لمنفعته الشخصية وأودع الأموال في حسابٍ باسمه في الخارج . . هكذا !

أكثر من ذلك فإن جمال عبد الناصر أقدم على هذا التصرف في وقت محنة عربية كبرى ، وهي تلك الأيام السوداء من يونيو سنة ١٩٦٧ . . هكذا أيضا !

ومع أن هذه القذيفة من السموم طاشت وأخطأت هدفها ووقعت على الأرض وانكشفت شحنتها السوداء ـ إلا أن المسألة مازالت تحتاج إلى كثير من التأمل والتفكير ، ثم إنها تثير عديداً من الأسئلة الحائرة :

كأن المصادفات أرادت أن تجيب بالصدق على هذه الأسئلة الأخيرة : لماذا؟ وما هو الهدف ؟ ولحساب من ؟

○ ماذا إذا لم تكن غضبة جماهير الشعب في مصر وفي العالم العربي على هذا النحو الذي كانت عليه مما استوجب البحث عن الحقيقة وإظهارها في ساعات قليلة ؟

○ ماذا إذا لم يكن ثلاثة من أبرز شخصيات مصر ، عاصروا موضوع تبر ع الملك سعود بخمسة ملايين دولار وإقراضه لمصر عشرة ملايين أخرى ، وقد عاشوا التفصيلات كلها مازالوا قادرين على الكلام ، وهم يعرفون أن هذه المبالغ جاءت في النور ووضعت في البنوك التي كانت مرصودة لها : وضع مبلغ التبرعات في حساب خاص بالتبرعات في بنك مصر مفتوح بإسم رئيس الجمهورية وانتقل من جمال عبد الناصر إلى أنور السادات حين ولي المنصب ـ ثم إن مبلغ القرض جرى تحصيله باسم البنك المركزي المصري ودخل في حساباته ، والثلاثة هم : حسن عباس زكي وعبد العزيز حجازي وهما وزيران وقتها للإقتصاد والخزانة واحمد زندو المحافظ الحالي للبنك المركزي ؟

● ماذا لو لم تكن الوثائق في متناول يد أحمد زندو محافظ البنك المركزي ، وكان الرجل يملك الشجاعة الكافية ليتقدم رغم الجو الخانق ويقول بأمانة :

ـ حرام هذا الذي يفتري به . . وهذه هي الوثائق تنطق بالحقيقة !؟»

● ماذا إذا لم يشعر رجل مثل ممدوح سالم بحسه ومسؤوليته أن إخفاء الحقيقة أو تمويهها يمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة داخل البلد تؤثر في أمنه ؟

● ماذا إذا لم يكن هذا كله ؟

وهل كان الإتهام يظلّ معلّقاً على سمعة عبد الناصر ؟

وما هو الهدف ؟ ولحساب من ؟

* * *

في نفس الأسبوع الذي ثارت فيه هذه الزوبعة المثقلة بالسموم ضد جمال عبد الناصر ـ حملت وكالات الأنباء العالمية قصتين إخباريتين مصدرهما واشنطن :

. . . القصة الإخبارية الأولى كتبها « دونالدروثبـرج » أحد مراسلي وكالة « الاسوشيتدبـرس » في العاصمة الأمريكية ونصها كما يلي :

أعلن « جون ماركس» أحد مؤلفي كتاب « عبادة المخابرات » أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حاولت ثلاث مرات في أواخر الخمسينات اغتيال جمال عبد الناصر .

وقد رتبت المخابرات الأمريكية فعلاً ثلاث فرق للإغتيال تقوم بهذه المهمة ، ولكنها لم تنجح فقد قبض على إحداها ، وعجزت الأخرى عن تنفيذ المهمة ، كما إن الثالثة وهي مكونة من عرب في خدمة المخابرات الامريكية لم تبلغ عما حدث لها بعد أن وصلت فعلا إلى مصر ،

وقال « جون ماركس » إن التخطيط لمحاولات اغتيال جمال عبد الناصر بدأ في اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي كان يحضره «جون فوستر دالاس » وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ، وكان يحضره أيضا شقيقه « آلان دالاس » الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

وحدث أن عرض في هذا الإجتماع تقرير عن الأضرار التي تسببها سياسات جمال عبد الناصر لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، وقال جون فوستر دالاس :

ـ ألا تستطيع المخابرات « تصفية » هذه المشكلة ؟ ».

واعتبر الان دالاس أن هذه العبارة تكليف رسمي بتصفية جمال عبد الناصر ، وبدأ الترتيب لاغتياله ».

هذا ما نقلته وكالة « الاسوشيتدبرس » على لسان « جون ماركس » .

ولكي يوضع هذا الكلام في حجمه الحقيقي فلا بد أن نتذكر أن « جون ماركس » بدأ حياته دبلوماسيا في وزارة الخارجية الأمريكية ، ثم عمل على سكرتارية « اللجنة الخاصة للتنسيق المشترك » بين وزارة الخارجية الأمريكية

ووكالة المخابرات المركزية ، وهي اللجنة التي تعرض وتناقش وتقر كل جوانب النشاط الخفي للولايات المتحدة في المجال الخارجي - ثم انتقل بعد ذلك إلى خدمة المخابرات ، وكلف بمهام في « فيتنام » في إطار « مشروع التهدئة » الذي كان يتولاه في ذلك الوقت « ويليام كولبي » مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فيما بعد ، وحتى شهر واحد مضى ، و« مشروع التهدئة » في فيتنام - لمجرد التذكرة أيضا - هو المشروع الذي جرت بمقتضاه تصفية كل الزعماء الحاليين والمحتملين في الريف الفيتنامي ، وبشهادة « كولبي » نفسه فإن جهاز « التهدئة » بإشرافه تمكن من اغتيال قرابة خمسة وعشرين ألف شخص في « فيتنام الجنوبية » على مدى أربع سنوات مارس فيها نشاطه !

وفي « فيتنام » بدأ ضمير « جون ماركس » يتحرك رغم نصائح قدمها إليه كثيرون من زملائه ، ملخصها على حد تعبيره هو « لا تكن مثالياً وعليك أن تعيش الدنيا كما هي في الواقع » لكن ضمير « جون ماركس » تمرد في النهاية ، فإذا هو يستقيل من الوكالة ، وإذا هو يتفق مع زميل له هو « فيكتور مارشيتي » على فضح أسرار المخابرات الأمريكية في كتابهما الذي اشتهر فيما بعد وهو « عبادة المخابرات » . . . وربما تبرز أهمية هذا الكتاب وخطورة ما فيه من معلومات إذا تذكرنا أنه كان الكتاب الوحيد الذي خضع لرقابة صحفية بحكم محكمة فيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فلقد رفعت إدارة المخابرات المركزية قضية على المؤلفين تتهمهما فيها بأنهما أخلّا « بتعهد السرية » الذي وقعه كل منهما أثناء عمله في خدمة الوكالة وأفشيا أسراراً كثيرة يمكن أن تضر بأمن الولايات المتحدة في كتابهما . وبالفعل فإن المحكمة بناء على ما طلبته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أمرت بحذف **٣٣٩** فقرة من كتابهما . ولقد قرر المؤلفان أن يتركا الفقرات المحذوفة بيضاء في كتابهما ، ولعله الكتاب الوحيد الذي صدر على هذا النحو أخيرا في العالم كله ، ويلحظ قارئه أن معظم الأجزاء المحذوفة تتصل موضوعاتها بنشاط وكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط .

هكذا إذن وبشهادة خبير عارف بما يقول . . . حاولوا تصفية جمال عبد

الناصر كإنسان باغتياله . . . تماما كما فعلوا مع « سلفادور الليندي » في « شيلي » ومع « باتريس لومومبا » في الكونجو .

* * *

. . . نجيء الى القصة الإخبارية الثانية وهي تتعلق بتقرير رسمي أذيع من واشنطن عن تحقيقات لجنة السناتور« تشرش »في نشاط وجرائم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت جريدة « نيويورك تيمس » بين الوسائل الصحفية التي نقلت كثيرا من تفاصيله .

يتحدث التقرير في جزء منه عن الأساليب التي اتخذتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مجال توجيه الرأي العام في العالم منذ بدلت نشاطها أثناء الحرب العالمية الثانية تحت اسم « وكالة الخدمات الخاصة » ، ثم تحولت بعد ذلك بقانون أصدره الرئيس الأسبق هاري ترومان »إلى« وكالة المخابرات المركزية الامريكية » .

ويرسم التقرير صورة عجيبة لنواحي النشاط التي لجأت إليها المخابرات المركزية الأمريكية في مجالات الصحافة والنشر والإعلام بصفة عامة لكي تضمن تحقيق أغراضها :

● من ذلك مثلاً أن الوكالة أنشأت من وراء الستار دوراً صحفية في عديد من بلدان العالم الثالث ، وكان تمويل هذه الدور كله من مصادر الوكالة . كما أن هناك دوراً أخرى ساعدت الوكالة على إنشائها ولم تطلب من أصحابها شيئاً محدداً بالذات ، ولكن مجرد ربط مصالحهم بالوكالة حقق « تكييف » اتجاهاتهم مع أغراض هذه الوكالة ، على حد نص تعبير التقرير .

● وأنشأت الوكالة أو ساعدت على إنشاء وكالات أنباء وصور نشطت وراء جمع الأخبار والصور بطريقة عادية ، ولكنها التوت قليلاً بالنشر بما يكفل إعطاء انطباعات معينة تريدها الوكالة ، أو تلاعبت بنقط التركيز فيما تنشره وتوزعه لكي تؤكد هذه الإنطباعات .

○ وأنشأت الوكالة قسماً خاصاً لتزييف الكتب ، ويشير التقرير إلى أن الكتاب الذي روَّجت له الدعايات قبل سنوات تحت عنوان « أوراق نبكوفسكي » والذي قيل في ذلك الوقت إنه اعترافات جاسوس للإتحاد السوفييتي يكشف فيها أسرار ودخائل النظام السوفيتي - إنما هو في واقع الأمر من صنع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتأليفها .

● ثم أنشأت الوكالة قسماً خاصاً للتشويه الإخباري MISINFORMA-TION كانت مهمته صنع قصص إخبارية تخترع بالتلفيق -!- حكايات يكون من شأن إذاعتها تشويه حقائق معينة أو تشويه سمعة أشخاص بعينهم يتصدون للسياسة الأمريكية أو يعارضون مقاصدها .

ويتعرض التقرير بالتفصيل للأساليب التي تستعملها أجهزة المخابرات الأمريكية في عمليات التشويه عن طريق زرع الأخبار والقصص بحيث يبدو مظهرها بريئاً يساعد أكثر على تحقيق ما هو مقصود منها ، ويضرب التقرير مثالاً من ذلك فيقول إن المخابرات تنجح في أن تدسّ خبراً صغيراً ملغوماً على جريدة غير مشهورة في بانكوك - عاصمة تايلاند - ثم تلفت إليه بطريق غير مباشر أنظار جريدة أخرى أكثر منها شهرة في هونج كونج ، ومن هونج كونج يعثر مندوب لإحدى وكالات الأنباء العالمية على الخبر فيضعه على أسلاك وكالته ويكتسب من اسمها قوة تصديق ينسي الناس معها بدايته المتواضعة في بانكوك ، وهكذا يلف الدنيا ويصبح على كل لسان منسوباً إلى وكالة الأنباء العالمية . ويلفت النظر أنه عند التعرض لمناقشة هذا الجزء من التقرير أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي أن بعض اعضائها أثاروا نقطة فرعية : إن مثل هذه الأخبار المزروعة والملغومة بقصد التشويش أو بقصد التشويه سوف تصل إلى الولايات المتحدة وإلى شعبها ضمن رحلتها البرقية عبر الكرة الأرضية . . وهذا معناه أن المخابرات الأمريكية لا تضلل الرأي العام العالمي فحسب وإنما هي تضلل الرأي العام الأمريكي الذي تصل « مصنوعات » المخابرات الأمريكية إليه ضمن من تصل إليهم في بقية أرجاء العالم ، واعترف « كولبي » مدير المخابرات الأمريكية أن هذا الاحتمال - احتمال تضليل الرأي العام الأمريكي

ذاته ـ احتمال وارد ولكن المخابرات الأمريكية تحاذر قدر الإمكان « وتجتهد أن تقلل تأثير مثل ذلك على الرأي العام الأمريكي».

وأشار التقرير أيضا إلى أن المخابرات الأمريكية زودت بعض السياسيين في العالم بمعلومات وحكايات ووثائق تخدم أغراضها ، وبعض هؤلاء السياسيين لم يكونوا يعرفون المصدر الحقيقي الذي جاءتهم منه هذه المعلومات والحكايات والوثائق ، فقد كانت في الغالب تصلهم عن طريق مصدر تبدو براءته وتحاط عملية تسليمهم ما يتسلمونه بأجواء مسرحية تقنعهم أن ما حصلوا عليه أسرارا بعيدة المنال على غيرهم ، ويراعى أن يكون ما يتسلمه هؤلاء السياسيون متفقاً مع أهوائهم ومشاربهم بحيث تصبح شهوة إذاعته ـ حتى قبل التحقق منه ـ حارقة غير قادرة على الإنتظار . وعلى فرض أن المعلومات والحكايات والوثائق ظهر كذبها وادعاؤ ها فإن بعض الطنين يبقى في الآذان » .

* * *

وأعود الى الحرب المستمرة على جمال عبد الناصر :

● حاولوا قتله وقتل سياساته مادياً ، وحاولوا ثلاث مرات يعترف بها جون ماركس في شهادته ، ومن يعرف كم من المحاولات جرت ولم يعرفها « جون ماركس » ولم يعترف بها ؟

● ويحاولون الآن اغتيال ذكراه وتاريخه معنوياً وبالتشويه والتشويش ، ورغم مضي قرابة ست سنوات على الرحيل فإن الحرب الشاملة ضدّه تزداد حدّة وتتصاعد مع كل يوم .

الحديث الثاني

مجموعة القيم الاجتماعيّة لدى جمال عبد الناصر

لست في صدد الدفاع عن جمال عبد الناصر ، فالرجل بما أعطته له جماهير هذه الأمة ، وبمكانته ـ لازالت ـ من تقديرها ، في غنى عن دفاعي أو دفاع غيري عنه ، ولعلي لا أتجاوز اذا قلت إنني واحد من الذين لا يعطون لأحد شرف تبرئته قبل أن يعطوا لأحد حق اتهامه !

وبالتالي فإنني لست هنا بصدد تفنيد حكاية الخمسة عشر مليوناً من الدولارات التي تبرع بها الملك سعود أو أقرضها لمصر ولمجهودها الحربي سنة ١٩٦٧ ـ والتي قيل إن جمال عبد الناصر أخذها لنفسه ووضعها في حساب له في الخارج . . .

ومهما يكن فلقد تكفلت لجنة التحقيق الخاصة التي شكلت تحت ضغط شعبي غاضب في مصر بإظهار وجه الحقيقة فيها، وأبرزت من وثائق الدولة الرسمية ومؤسساتها المصرفية ما أثبت بغير شك ولا لبس أن تبرع الملك سعود بخمسة ملايين دولار ظل موجوداً في حساب التبرعات التي يشرف رئيس الجمهورية على توجيه صرفها ، وأن الحساب كله انتقل من إشراف جمال عبد الناصر بوصفه رئيساً للجمهورية إلى إشراف أنور السادات حينما ولي المسؤولية بعده ، ثم إن الملايين العشرة من الدولارات التي قدمها الملك قرضاً لمصر في ذلك الوقت ، جرى توقيع الاتفاق بشأنها وجرى التصرف فيها بواسطة وزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة الخزانة والبنك المركزي المصري ، وانها دخلت ميزانية الدولة وتحركت في كل مراحلها من القبض إلى الصرف في إطار مطالب الدولة وبواسطة اجهزتها الرسمية المتخصصة .

ومع ذلك فإن الموضوع مازال يغريني بمناقشته ، ولكن من زاوية أخرى . . .

الزاوية « البوليسية » في القصة ـ إذا جاز ذلك التعبير ـ تكفلت بها لجنة التحقيق الخاصة وجلت من تفاصيلها ما كانت حملة التشويه تحاول طمسه .

□ □ □

والزاوية التي تغريني ـ كما قلت ـ هي الزاوية الاجتماعية . . أقصد سلوك عبد الناصر أو سلوك أي إنسان غيره على ضوء مجموعة القيم التي آمن بها ، والتي طبعت نمط حياته ، واتجاهات سياساته وتصرفاته اليومية .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل كانت الثروة أو كان الغنى بين مجموعة القيم الاجتماعية التي آمن بها جمال عبد الناصر ؟ ومن هذا السؤال تبرز اسئلة فرعية عديدة :

●● لمن انحاز جمال عبد الناصر اجتماعيا . . . هل كان انحيازه للأغنياء او كان انحيازه للفقراء ؟ . .

إن أعدى أعداء جمال عبد الناصر لا يكفون عن اتهامه بالحقد على الأغنياء ، ويعزون كثيراً من سياساته إلى هذا الحقد الذي يتصورونه .

ولم يكن جمال عبد الناصر حاقداً ، ولكنه كان يرى الغنى الفاحش في وسط الفقر المدقع جريمةً لا تغتفر ، وهكذا جعل هدفه الذي لا يحيد عنه تذويب الفوارق بين الطبقات ، ولو انه وجد نفسه من الأغنياء ـ أو أوجدته مطامعه بينهم ـ لاختلفت تصرفاته ، ذلك أن كل إنسان حريص على مصالح الطبقة التي ينتمي إليها ، او حتى تلك التي يتطلع يوما للإنتماء إليها .

أي أن الذي يريد الثروة لنفسه يؤمن الثروة لغيره !

والذي يسعى إلى توسيع ملكيته الخاصة ـ وذلك أساس أي غنى ـ لا يسمح لنفسه أن يبتدع مبدأ التعرض للملكية الخاصة أو المساس بحقوقها .

وإذا كان جمال عبد الناصر قد تعرض لأموال الأغنياء لصالح الفقراء ، وإذا كان قد تعرض لملكية من يملكون لصالح الذين لا يملكون ـ إذن فإننا نستطيع أن نتصور ببساطة أن جمع الثروة والحرص على الملكية التي تتراكم فيها الثروة ، لم يكونا بين مجموعة القيم الإجتماعية التي آمن بها في حياته او لحياته .

ولقد كان بين المعايير الصارمة التي ألزم نفسه بها أن لا يملك أرضاً أو عقاراً ، وكان يعتقد ـ واعتقاده صحيح ـ أن الملكية هي التجسيد العملي للإمتياز الطبقي ، ولم يكن ضد الملكية كمبدأ ولكنه كان ضد تجاوز الحدود فيها في مجتمع أغلبيته الساحقة من المعدمين ، وكان رأيه ان الحاكم في مصر لا يجوز له أن يتملك لأنه بذلك يفقد قدرته على التعبير عن مصالح الأغلبية ويجد نفسه ـ مهما حسنت نواياه ـ يعبر عن مصالح الأقلية .

●● هل كان نمط حياته يزيد عن موارده وهل كان مضطراً إلى أن يجاري مستويات من المعيشة يراها من حوله مترفة ناعمة ، ومجاراته لها تفرض عليه أن يبحث لنفسه عن مصادر اخرى لتمويل العجز ؟

لم تكن للرجل ـ وهذه حقيقة عرفها كل الذين خالطوه في مصر أو في العالم العربي أو في الدنيا الواسعة كلها ـ شهوة في طعام أو شراب .

وكان أفخر الطعام عنده على حد تعبيره « لحماً وأرزًا وخضارا» و « ماذا يأكل الناس غير ذلك ؟» كان تساؤله ذلك مشوباً بالدهشة والاستغراب حينما كنت أقول له في بعض المرات مداعباً « إن الدنيا تقدّمت ومع التقدُّم تطور المطبخ ولم يعد الطعام وسيلة للشبّع ولكنه أصبح فنا من فنون الحياة » ، وكان ذلك في رأيه تجديفاً يكاد أن يقترب من الكفر بنعمة الله !

وكان نهاره وليله عملاً متواصلاً ، وكانت لمسة الترف في نهاره حينما

يجلس للعمل في مكتبه تسجيلاً لأغنية من أغاني أم كلثوم يدور وراءه خافتا في خلفية جو عمله ، وكانت لمسة الترف في الليل ذهابه إلى قاعة السينما في بيته يشاهد فيلما أو فيلمين قبل أن يأوي إلى فراشه .

وكانت مقاطعته للحياة الإجتماعية في القاهرة مشهورة ، وأتذكر أنني ناقشته في عزلته كثيرا وكان رده :

ـ إلى أين أذهب ؟ ومع من أختلط ؟ إن الذين يستطيعون دعوة رئيس الجمهورية هم القادرون . . . وهم يعرفون وأنا أعرف أن فكاري تختلف عن أفكارهم ، فلماذا أعذبهم وأعذب نفسي ؟!» .

●● هل كان يريد ثروة يؤمن بها شيخوخته ؟

الغريب أن جمال عبد الناصر كان يعرف أنه لن يعيش طويلاً ، ولربما من هذه النقطة يستطيع عدد من الباحثين أن يعثروا على السبب الحقيقي الذي دفع جمال عبد الناصر إلى محاولة تحقيق أكثر الكثير من المنجزات في أقل القليل من فسحة الزمن .

وأتذكر أول مرة سمعته فيها يعبر عن هذا الشعور .

كنت أقول له ونحن نعيش أزمة من الأزمات الكبرى التي كان يعبرها واحدة بعد واحدة :

ـ « هل ستتاح لنا الفرصة يوماً لكي نجلس ونكتب معاً قصة ما حدث وحقيقته . . . ربما عندما تصل إلى سن الشيخوخة ولا تعود هناك مهام أو مشاكل ، تتاح لنا هذه الفرصة .

نجلس معاً لنكتب القصة كلها » .

وقال هو ببساطة :

ـ« سوف تكتبها وحدك . . . فما أظن أن العمر سيصل بي إلى مرحلة الشيخوخة !»

وقلت له :

- « لماذا تقول ذلك ؟ »

وكان رده :

- « لنكن عمليين . . . الذي يعيش نوع الحياة التي أعيشها ليس له أن ينتظر الشيخوخة وإلا كان « يخرف» !

□

●● هل كان يريد ثروة يؤمن بها حياة أولاده بعد حياته ؟

كان ذلك أمرا لم يخطر على بال عبد الناصر . . . بل العكس ، ذلك أنه كان يعتقد اعتقاداً جازماً لم يخالجه فيه شك أن أسرته لن تحتاج شيئاً من بعده ، واذكر ـ والله شاهد ـ مرة تحدثنا فيها عن أولاده ومستقبلهم وكان قوله « إنني أعرف الناس في بلدنا وأعرف طيبة قلوبهم ، وأعرف أنهم بعدي سوف يضعون أولادي في عيونهم » .

وعندما رحل جمال عبد الناصر كان كل ما تركه من حطام الدنيا قرابة أربعة آلاف جنيه ، ألف وخمسمائة منها قيمة بوليصة تأمين على حياته عقدها قبل ذهابه إلى حرب فلسطين ، ثم حساباً في بنك مصر بأسمه شخصياً كان رصيده حوالى الفين وأربعمائة جنيه ، وفي مقابل ذلك كان مديناً بحوالى ستة وعشرين ألف جنيه بقيت عليه من تكاليف بناء بيتين . . . بيت لكل واحدة من بناته تسكن فيه عند زواجها ، وكانت تلك مسألة تردد فيها طويلاً ثم أقدم عليها أخيرا مدفوعاً بعاطفة غلابة لا ترد فقد كان يحس بتقصيره في الوقت الذي يعطيه لأسرته وكان يريدهم أحياناً أن يعرفوا أن انشغاله عنهم خارج إرادته وأن عليهم مثله ان يتقبلوا مقاديرهم .

وأريد هنا أن أمس نقطة بالغة الأهمية ، تلك هي أن أسرة عبد الناصر ـ بناته وأبناءه بالذات ـ يمكن أن يحسبوا عليه حتى مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وأما بعد ذلك فحساب كل واحد منهم على نفسه .

ويوم رحل جمال عبد الناصر كانت ابنته الكبرى هدى تعمل في سكرتاريته بمرتب قدرة ستة وثلاثون جنيهاً ، وكان قرينها حاتم صادق يعمل معي في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بمرتب قدره مائة جنيه ، وكان قبل ذلك في سكرتارية رئاسة الجمهورية .

وكانت ابنته الثانية منى تعمل معي أيضاً في دار المعارف المملوكة للأهرام بمرتب قدره ثلاثون جنيها ، وكان زوجها أشرف مروان يعمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات موظفاً في الدرجة السادسة بمرتب قدره اثنان وثلاثون جنيهاً في الشهر .

وقد يسأل سائل : لماذا كان عملهم معه . . . أو معي ؟

وأسمح لنفسي أن اشرح السبب لأول مرة .

حينما تخرجت ابنته هدى وتخرج معها في نفس السنة قرينها حاتم صادق من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة كان جمال عبد الناصر في حَيْرةٍ شديدة ، وأتذكره يومها يقول لي :

- « لا أعرف ماذا يفعل حاتم وهدى ، لا بد لهما بالطبع أن يعملا ، ولا أستطيع أن أكلم وزيراً أو رئيس مؤسسة لكي يلحقهما بعملٍ عنده . . . ولو تركتهما للظروف الطبيعية فإني أعلم ان كثيرين سوف يتسابقون عليهما وهذه مفسدة لهما في هذا السن » .

وسألني بطريقة عابرة :

- « هل تستطيع أن تأخذهما معك في الأهرام . . . معك أستطيع أن أتكلم بغير حرج وعندك أعرف انهما لن يجاملا ، فإنك بصداقتك لي لست في حاجة إلى استغلالهما زلفى أو تقربا» .

وقلت له :

-«إنني أعرف الإثنين. . . وبالفعل اريدهما معي في مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية أقوم بتأسيسه الآن ».

وبعد يومين اثنين من هذا الحديث ، قال لي وبطريقة عابرة وسط حديث طويل على التليفون :

ـ « لا تفكر في موضوع حاتم وهدى . . . لقد وجدت الأسلم أن أعينها هنا في الرئاسة حيث أستطيع أن أضمن ظروف العمل بما لا يفتح مجالا لأي استغلال» .

ومضت شهور . . . ومضت سنة . . . ومضت سنتان وجاءني حاتم صادق يوماً وقد سمع عن خطط وخطوات إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ورغب أن يعمل فيه « لأنه يشعر أنه في سكرتارية رئاسة الجمهورية لا يجد فرصة كافية لكي يتعلم ويجرب . ويخوض خبرة الحياة » .

وتحدثت في الأمر مع جمال عبد الناصر في مرة من المرات ، وكان تعليقه :

إنني أعرف أن ظروف عمله هنا في الرئاسة لا تعطيه الفرصة لإظهار طاقته على العمل ، وإذا أردته معك فليكن ، ولكنك تعرف كيف أفكر في الموضوع» .

وحين تخرجت « منى» من الجامعة الامريكية ـ وكانت قد دخلتها لأنها لم تحصل على مجموع كافٍ يؤهلها لدخول الجامعة المصرية ـ وجدت جمال عبد الناصر يطلبني على التليفون ليقول لي ذات صباح وهو يضحك :

ـ يظهر أنني سأقدم لك طلب استخدام لكي تأخذ «مني» في أي عمل معك

والتحقت منى بقسم نشر كتب الأطفال في دار المعارف .

وبعد الرحيل عرض الرئيس انور السادات على « هدى » أن تواصل عملها معه في سكرتارية رئيس الجمهورية كما كانت مع أبيها ، ولكنها أستأذنته أن يسمح لها بالعمل في الأهرام ، فبقاؤ ها في الرئاسة اكثر مما تستطيع تحمله عاطفياً ، وإذن فإن أقرب شيء إلى الإلتزام بمعايير أبيها هو أن تعمل معي ، وفي هذه المرة كان الرئيس السادات هو الذي طلب مني عملاً لـ«هدى» .

وفي ذلك الوقت كان أبناؤ ه الثلاثة خالد وعبد الحميد وعبد الحكيم في

سلك الدراسة : أولهم في كلية الهندسة والثاني في الكلية البحرية والثالث في الثانوية .

هكذا كانت ظروف الكل وأحوالهم ، ولست أعرف إذا كان فيها استغلال سلطة من جانبه أو انها كانت عزوفاً عن استغلال السلطة من رجل كان يملك أن يشير بطرف إصبعه فإذا الكل يتسابق ليعطي أحسن المناصب وأوسع الفرص لأبناء جمال عبد الناصر .

تلك كانت ظروف الكلّ وأحوالهم عندما رحل . . . وحسابه عنهم يتوقف عند تلك اللحظة من الزمان ، وأما بعدها فكل منهم مسؤول عن نفسه .

لكن الرجل ، وتلك أمانة أمام الناس والتاريخ ، لم يحاول تأمين حياة أولاده بعده ، بل تركهم واثقا « من طيبة قلوب الناس في بلدنا ، وأنهم بعده سوف يضعون أولاده في عيونهم» !

* * *

هذه جوانب من تصرفات الرجل « كإنسان» ، وهي واضحة في تعبيرها عن مجموعة القيم الإجتماعية التي يؤمن بها ، وعنها تصدر تصرفاته .

وننتقل منها إلى مجموعةٍ أخرى من القيم الإنسانية تظهر في تصرُّفاته كمشتغلٍ بالسياسة .

. . . نتساءل مثلاً :

« من الذي يضع الأموال السائلة الطائلة تحت تصرف أصدقائه : « المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الاشتراكي ؟ » .

لا يشك أحد في أن التعامل مع المعسكر الرأسمالي أقرب إلى تحقيق مزايا مالية لا شك فيها لمن يبحث عن ثروةٍ تكون تحت تصرفه خفية وبغير أن يعرفها أحد .

ولا نذهب بعيداً ، ففي الوقت الذي تصور فيه الرئيس الأمريكي « دوايت أيزنهاور » أن النظام المصري بعد الثورة على استعداد لمسايرة السياسة الأمريكية ، بادر فوضع تحت تصرف سلطة الدولة العليا في مصر ثلاثة ملايين دولار لكي تصرف سرّاً في أي وجه تراه هذه السلطة ضرورياً لأمنها ، وأحدث تقديم هذا المبلغ لسلطة الدولة في مصر وقتها دهشة واكتنفته ظروف مثيرة ثم تقرّر توجيه المبلغ الى بناء برج القاهرة وشبكة مواصلات مع العالم فيه ، وأصبح برج القاهرة بعد هذه القصة رمزاً عالياً لسخافة السياسات الخفيّة للولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن ذلك لم يوقف الأموال الضخمة المتدفقة أو المستعدة للتدفق على كل من يتوافر لديه الاستعداد ليساير .

ولقد ساير كثيرون في الشرق الأوسط وخارجه ، والقصص والروايات عن المبالغ الخرافية التي أصبحت توضع خفية تحت تصرف الذين يتوافر لديهم الاستعداد للمسايرة شائعة ذائعة في دوائر لجان التحقيق في الكونجرس الأمريكي ، وبينها مثلاً ان « الجنرال ثيو» رئيس فيتنام الجنوبية كان يحصل سراً كل سنة على مائة مليون دولار توضع تحت تصرفه بترتيب خاص بينه وبين الرئيس الأمريكي ، بل وأقرب من ذلك إلينا مكاناً وزماناً فلقد تسّرب قبل شهرين سرّ إعطاء زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا مبلغ ستة ملايين دولار في شهر ديسمبر الماضي وقد قدمت إليهم من اعتمادات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

ولم يكن جمال عبد الناصر قريباً من التعاون أو التواطؤ مع هؤلاء الذين يعطون المال بغير حساب ، ولو كان على استعدادٍ ليساير لاغترف ما يحلم به وما لا يحلم به ولكانت عنده الأموال بغير حساب .

لكنّ اختياره الدولي . . . كان اختياراً مستقلاً بعيداً عن ذلك كله !

* * *

... ونتساءل مثلاً :

ما هي الأبواب التي ينفتح فيها باب الغنى على مصرٰاعيه لمن يريد أن يمدّ يده إلى الثروة الملعونة ؟

لا يختلف أحد في أن أوسع أبواب الغنى لمن يريد هو باب مشتريات السلاح ، وذلك باب اغلقه جمال عبد الناصر تماما ، فالحصول على السلاح من الإتحاد السوفييتي ـ مع أنه قرار سياسي بالدرجة الأولى ـ إلا أن بين آثاره الاجتماعية الكبرى أن باب الرشاوي والأرباح من تجارة السلاح الملعونة أصبح مسدوداً لا سبيل إلى النفاذ منه .

هل يغلق رجل يبحث عن الثروة من أي طريق مثل هذا الباب وهو باب الملايين ... عشرات الملايين ... مئات الملايين ؟ !

* * *

... ونتساءل مثلاً :

لعله أعد نفسه ليوم يضطر فيه إلى الهرب من موقفٍ صعب ، وحينئذٍ يجد في مهربه ما يستطيع أن يعيش به ؟

ولكن ، هل كان « الهرب » في طبعه ؟

أعداؤه ـ قبل اصدقائه ـ يعترفون له بأنه كان مقاتلاً إلى النفس الأخير ، ولو كان ممن تقصر هممهم عن تحديات عصرهم لأعفى نفسه ـ دون حرج ـ من معارك بعد معارك فرضتها عليه آمال الأمة وكان يستطيع ببساطة أن يجعل أذنا من طين وأذنا من عجين ويصدّ عن سمعه صوت النداء .

لقد انتخب لرئاسة الجمهورية أول مرة في يونيو ١٩٥٦ وكان في استطاعته أن يعطي نفسه فرصة يتمتع فيها بمزايا المنصب وهي هائلة لمن يريد ، لكنه بعد أقل من شهرين كان في عين العاصفة بقراره تأميم قناة السويس .

وبعد حرب السويس كان أسطورة في العالم العربي ، فقد حقق للعرب أكبر وأكمل نصر حصلوا عليه في تاريخهم الحديث ، وواجه في ساحة القتال ثلاث دول ، بينها اثنتان من الدول العظمى في زمانها - بريطانيا وفرنسا - وصمد في الميدان رغم تباين القوى العسكرية ولم يستسلم ، ثم انطلق بالعمل السياسي من حيث توقف عسكريا ووصل إلى هدفه كاملا : قناة السويس تحت السيطرة المصرية ، والإنسحاب البريطاني الفرنسي من بور سعيد كاملا ، والإنسحاب الإسرائيلي من سيناء كلها ومن قطاع غزة لم يوضع للمساومة .

وكان في استطاعته بعد السويس أن يعيش على ماضيه .. ماضيه يكفيه ويصنع منه إسطورة لم تسبق ، ولا تلحق .

ومع ذلك لم تكد نهاية سنة ١٩٥٧ تجيء إلا وقوات من جيشه تنزل في اللاذقية تشارك مع الجيش السوري في الاستعداد لغزو لسوريا كان يدبِّره حلف بغداد .

... هكذا وهكذا حياته من أول يوم حتى آخر يوم .

كان غيره معذوراً إذا استسلم أمام الإنذار البريطاني الفرنسي يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ وركب طائرة وهرب ... لم يفعل وإنما قاتل .

وكان غيره معذوراً إذا خانته شجاعته الأدبية يوم الهزيمة في ٩ يونيو ١٩٦٧ فترك بيانه للأمة مسجلاً وركب طائرة وهرب ... لم يفعل وإنما بقي ليحمل « المسؤولية كلها » على حد تعبيره في خطاب ٩ يونيو ١٩٦٧ ، وكانت المفاجأة بالنسبة له كاملة حين طالبته الأمة من الخليج للمحيط بأن يبقى وأن يواصل قيادة المعركة المستمرة ، وبقي تحت شعار المراحل الثلاث : الصمود والردع والتحرير .

لم تجيء نهاية سنة ١٩٦٧ ، نفس سنة الهزيمة ، حتى كانت قدرة مصر الدفاعية قد استكملت .

في سنة ١٩٦٨ ، كان قادراً على الردع بمعارك المدفعية على جانبي القناة .

وفي سنة ١٩٦٩ والنصف الأول من سنة ١٩٧٠ ، كان يخوض حرب

الاستنزاف التي يعتبرها المؤرخون العسكريون في الدنيا كلها جولة الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل .

وكانت عينه على الجولة الخامسة في الحرب العربية الإسرائيلية : جولة التحرير .

وكان يريد . . وأرادت المقادير شيئاً آخر . . . وأغمض الموت عينيه مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ !

* * *

. . . ونتساءل مثلاً :

ربما كان يريد من ثروة يكدِّسها في الخارج أن تنفق في يوم يضطر فيه إلى الحياة لاجئاً سياسياً خارج مصر ؟

لقد كان مثل هذا الاحتمال خارج حساباته ، وكانت له فلسفة واقعية غريبة في صراحتها ، وكان يقول :

ـ ليس لي مكان إلا واحد من إثنين : هنا في مكتبي أعمل . . أو هناك راقداً في قبر . . . حتى السجن ـ لو حدث شيء ـ لن تطول إقامتي فيه ، فإنهم أذكى من أن يتركوني حيا ». وكان يضيف:

ـ أولاً فأنا لا أحب مهنة اللاَّجىء السياسي .

وثانياً فليس هناك بلد يقبلني لاجئاً سياسياً لأني سأكون « مطلوباً» بشدة من الأقوياء الذين حاربت نفوذهم في بلادنا .

وثالثاً فإن هؤلاء الأقوياء سوف يطاردونني إلى آخر الأرض إلى آخر العمر» .

* * *

. . . ونتساءل مثلاً :

هل كان في طبعه « الاستزلام » للأغنياء طمعاً في أن يجودوا عليه بفضول أموالهم .

وهل كان رجلاً تهون عليه كرامته فيقبل مالاً من خصم قاتله في مبدأ وضغط عليه حتى تنازل عن عرشه ثم فتح له باب وطنه لاجئاً تحت سلطانه : كالملك سعود ؟

لقد كان بين مشاكل عبد الناصر أنه رجل شديد الكبرياء ، وكبرياؤه وحدها كانت تكفيه عاصماً ضدّ مهانةِ الرشوة أو ذلك الإستجداء !

* * *

ولقد أردت أن اناقش الموضوع من زاوية مجموعة القيم التي أثرّت في تصرفاته كإنسان : اجتماعياً او سياسياً .

ولم أشأ أن اتعرض للناحية البوليسية في الموضوع .

ولم أشأ أن أسأل : ألم يجد وسيلة للثروة غير شيكات من الملك سعود مسحوبة على بنوك عالمية . . . ألم يجد طريقاً آخر غير اتفاقيات رسمية تعقدها وزارة الإقتصاد وينفذها البنك المركزي المصري ؟

ولم أشأ ان أسأل : ألم تكن تحت تصرفه خزائن مصر ؟ ألم تكن تحت أمره اعتمادات بغير حدود لأوجه من النشاط السياسي معفاة من أي رقابة ؟

ولم أشأ أن أسأل : لو أن له حساباً سريًّاً خارج مصر ، حتى لو لم يكن في هذا الحساب غير مليم واحد ، فهل كان اعداؤه وهم الأقوياء في هذه الدنيا ـ خصوصاً دنيا البنوك ـ عاجزين عن خزائنها وعن أرقامها ؟

لم أشأ ذلك لأن هدفي لم يكن تبرئته من اتهام رموه به .

وقلت وما زلت أقول : إنني واحد من الذين لا يعطون لأحد شرف تبرئته قبل أن يعطوا لأحد حق اتهامه !

الحديث الثالث

الحكم القائم في مصر الآن وقضيّة عبد الناصر

أفهم تماماً لماذا تحاول بعض قوى السيطرة العالمية ـ ولأغراضها ـ أن تشوه التجربة المصرية التي قادها جمال عبد الناصر ، ولكني لا أستطيع ان أفهم ـ حقيقة ـ أسباب مسايرة بعض عناصر النظام المصري الحاضر ، بل وحماستها الزائدة أحياناً لتشويه هذه التجربة . . .

وأريد الآن أن أناقش هذه المسألة ، وأريد أن أناقشها منطقياً بغير انفعال ، وبغير تعصب ، وبغير عاطفة !

■

أسأل نفسي والآخرين : كيف ولماذا ؟

واطرح هذا السؤال، وفي ذهني ـ وفي ذاكرة غيري ـ سياق متصل من الحقائق والمواقف ، سلسلة مترابطة حلقاتها ، ممتدة من الأمس إلى اليوم وإلى الغد !

أولاً ـ لقد وقف الرئيس أنور السادات أمام مجلس الشعب قبل أقل من سنة وقال بالحرف :

« إن الذين يتصورون أن الثورة ثورتان وان العهد عهدان يقعون في خطأ كبير» .

وهذا الكلام من الرئيس السادات واضح ، ثم إنه حقيقي إلى أبعد حد ، فلم يكن أنور السادات شخصاً عادياً في نظام عبد الناصر ، ويكفي ان نتذكر المسؤوليات والمناصب التي تولاها من عضوٍ في مجلس الثورة إلى رئيس لمجلس الشعب إلى نائب لرئيس الجمهورية . . .

وكان كل رؤساء الوزارات الذين اختارهم أنور السادات في مدة ولايته وحتى الآن اقطاباً في عهد عبد الناصر : محمود فوزي رئيس الوزراء قبل ١٥ مايو ١٩٧١ وبعده الى نهاية تلك السنة ، ثم عزيز صدقي من بداية ١٩٧٢ الى منتصف ١٩٧٣ حين شاء الرئيس أنور السادات نفسه أن يتولى رئاسة الوزراء استعداداً للمعركة ، ثم عبد العزيز حجازي بعد حرب اكتوبر ومع محاولة التوجه للإنفتاح بعدها .

ولو نظرنا إلى قمم السلطات في الوضع الراهن كله لتأكدَّت لنا هذه الحقيقة :

● أنور السادات في رئاسة الدولة وهو الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي بقي إلى جوار عبد الناصر وبالقرب منه من البداية إلى النهاية .

● سيد مرعي في رئاسة مجلس الشعب وقد كان في قمة الجهاز التنفيذي منذ أشرف على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ حتى أصبح وزيراً للزراعة ونائباً لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن التنمية الزراعية في مصر كلها إلى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبعده

● ممدوح سالم في رئاسة الوزارة وقد كان من نجوم جهاز الأمن في عهد عبد الناصر ، بل إنه لسنوات طويلة كان مسؤولاً عن أمن جمال عبد الناصر نفسه في كل رحلاته خارج مصر .

* * *

ثانياً ـ «إن أنور السادات لم يتوقف عن القول ، وبطريقة قاطعة ، بأنه مسؤول مع جمال عبد الناصر في كل قرار ـ ولم يكن أنور السادات ليقول بذلك ويقطع به لو أنه لم يكن صحيحاً ، وفضلاً عن ذلك فلقد كان انور السادات هو الرئاسة الثانية دستورياً في مصر بعد عبد الناصر بحكم رئاسته لمجلس الشعب معظم سنوات عهد عبد الناصر ، وحين ترك رئاسة مجلس الشعب فقد وُلِّي بعدها منصب نائب رئيس الجمهورية وهو الرئاسة الثانية عملياً في أواخر عهد عبد الناصر ، وحين قدَّم أنور السادات نفسه إلى الأمة بعد عبد الناصر لرئاسة الجمهورية فلقد كانت أول كلمة قالها : « لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر » .

وهذا كلام ليس فيه ما يحتمل اللبس ، وإن يحاول بعض الناس تفسيره بردِّه إلى تمسُّك الرئيس السادات « بأخلاق القرية » فحجة واهية آن أن يعرف اصحابها أنها تسيء إلى أنور السادات قبل ان تسيء إلى جمال عبد الناصر !

كان أنور السادات مسؤولاً بالممارسة . . . أو كان مسؤولاً بالصمت . . !

وقد رفض الرجل بشجاعة وأمانة حجة المسؤولية بالصمت وأعلن انه اشترك مع جمال عبد الناصر في « رسم كل سياسة واتخاذ كل قرار» .

* * *

ثالثاً ـ ولربما يقال :

ـ نظام يريد أن يحاكم نفسه وأليست هذه آية الضمير الحي ؟ .

ولكن أي محاكمة لا بد لها من قانون ، ولا بد لها من قضاة ، ولا بد لها من شهود ، ولا بد لها من رأي عام يملك وسائل أن يتابع ويراقب .

وفي محاكمة نظام سياسي فإن ايجابياته يجب أن توضع إزاء سلبياته لكي يكون هناك ميزان ترجح فيه كفّة وتخفّ فيه كفّة اخرى .

وهذا كله غير موجود فيما يجري الآن في مصر .

لا قانون ولا قضاة ولا شهود ، ولا رأي عام يملك وسائل المتابعة والمراقبة

ثم إنه ليس هناك ميزان للسلبيات والإيجابيات . . .

كل ما يقال في مصر الآن ، وبغير ميزان ، لا تظهر منه غير السلبيات كئيبة كلها ومظلمة . . . عشرون سنة متَّصلة من الظلم والفساد !

ليكن . . !

ليكن انها كانت كذلك كلها ، لم يتخلَّلْها شعاع ضوء ، ولم تظهر خلالها مواقف مجد وشرف . . .

ليكن ! . .

لكن معنى القول بذلك هو إدانة النظام الذي حكم مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى اليوم . . .

إدانة بالكامل . . . إدانة لا تستثني أحداً ولا تبقي على شيء .

وإذن يذهب النظام كلَّه من أوَّله إلى آخره بلا أسفٍ ولا أسى ، فالوطن والأمَّة أَوْلى من أي نظام وأبقى من أيِّ حكم .

ولقد أضيف إلى هذه النقطة ملاحظة اتساءل فيها :

ـ ومع ذلك فهل النظام هو الذي يحاكم نفسه بنفسه اليوم ويقوم بتجربةٍ في النقد الذاتي . . . آية من آيات الضمير الحي ؟!

أم أن الذين عادْوه وعاداهم ـ بصرف النظر عن الأسباب ـ هم الذين يحاكمونه الآن ويكتبون القانون وينصبون المحكمة ويجيئون بالشهود ويوجهون الإدعاء !؟

أليس مشهداً غريباً أن تقف الثورة متَّهمَة أمام الثورة المضادة وان يحدث ذلك بغير انقلاب ؟!

* * *

رابعاً ـ ولقد يعترض عليَّ أحدُهم ويقول :

ـ « ذلك تطرف لا مبررَ له ، وهو قفزة من النقيض إلى النقيض . . . !

وهل نقبل ما كان في النظام كله على علّاته لا نناقشه ، أو يكون البديل إسقاط النظام من أساسه بغير مناقشة ؟ » .

ولعلي آخر آخر من يقول بذلك ، وشاهدي في ذلك ما كتبته في نقد ممارسات النظام في حياة جمال عبد الناصر نفسه ، فلقد كتبت وأفضت في الكلام عن تجاوزات وقعت في كثير من المجالات . . . ولخّصت رأيي يوماً في نقد النظام بأنه « يعتمد أكثر مما يجب على سلطة الدولة في الداخل ، وأكثر مما يجب على قوة الدولة في الخارج » ، وما زال ذلك نقدي الأساسي لعهد جمال عبدالناصر ، وربَّما لم ينس الناس أن أوّل محاكمة « لمراكز القوى في مصر » ـ وبهذا الوصف نفسه ـ جرت في عهد عبدالناصر ، ولعلِّي لا أتجاوز حدِّي إذا قلت أنني المسؤول عن صكِّ عبارةٍ وردتْ في خطاب جمال عبدالناصر أمام مجلس الأمة الذي انتخب على أساس دستور سنة ١٩٦٤ ـ والذي رأسه أنور السادات ـ والتي كان نصّها « أن سيادة القانون لا بدّ لها أن تعلو على مراكز القوة » .

وإذن فإنِّي آخر من ينكر حقّ وواجبَ أيِّ نظام في تصحيح مساره .

ولكنِّي أفرِّق بين التصحيح وبين الإدانة الكاملة والنهائية .

التصحيح ليس ثورةً جديدة ، ولا هو ثورة مضادة .

ولكن التصحيح عملية إزالة شوائب لحقت بالعمل الوطني أثناء ممارسته اليومية لمبادئه الأصيلة واستراتيجيته المتصلة .

وبالتالي فإنَّها ليست بداية جديدة ، وإنما هي دفعة مضافة .

ومن هنا مثلاً فإنني مع اعتزازي الشديد بالدَّوْر الَّذي قمتُ به شخصياً إلى جانب أنور السادات في الأحداث التي وقعتْ في مصر خلال شهر مايو ١٩٧١ ـ لا أعتبر أن ١٥ مايو كان ثورة جديدة في مصر .

ولعلِّ واحدٌ من الذين يرون الإصرار على اعتبار يوم ١٥ مايو بداية ثورة جديدة بدأ بها عهد أنور السادات ، ظلماً لأنور السادات وإساءة إليه قبل أن تكون الإساءة لغيره .

معنى ذلك ببساطة أنهم يأخذون من أنور السادات مجد منجزات شارك فيها ، وهي من أرصدة قوته ، ومن منجزات الثورة التي يحمل اليوم علمها .

معنى ذلك ببساطة أنهم يأخذون من رصيد أنور السادات أمجاد ٢٣ يوليو ، والإصلاح الزراعي ، وإعلان الجمهورية ، وكسر احتكار السلاح ، ومعركة مقاومة الأحلاف ، وحروب تصفية الإستعمار ، وتأميم قناة السويس ، وحرب السويس العظيمة نفسها ، والتصنيع ، والتحول الإشتراكي ، والتصدِّي لمسؤولية الوحدة العربية ، وبناء السدّ العالي ، وقيادة حركة الثورة الوطنية وتيار عدم الإنحياز ، وإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وعودة بترول العرب للعرب ، إلى آخره . . . إلى آخره .

ولقد مرَّت أيام مثل يوم ١٥ مايو في حياة دول وشعوب غيرنا ، ولكنَّها بقيتْ في نطاقها . . . عملية تصحيح في مسار العمل الوطني لا أكثر ولا أقل .

وعلى سبيل المثال فإن سقوط « بريا » في الإتحاد السوفياتي لم يكن بداية ثورة جديدة .

وسقوط « رانكوفيتش » في يوجوسلافيا لم يكن بداية ثورة جديدة .

وأخيرا فإن سقوط « ويليام كولبي » مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وسقوط سطوة المخابرات معه لم تحفِّزْ أحدا لكي يقترح على الرئيس « جيرالد فورد » أن يكون إخراج « كولبي » إعلاناً لقيام الجمهورية الأمريكية الثانية !

مراجعة التجربة إذن مطلوبة ، والتصحيح بعدها حق ، لكن التصحيح يبدأ من التسليم بأن القاعدة سليمة والإستراتيجية صحيحة ، ولكن التفاصيل تجاوزت أحياناً ، والممارسات شطَّت عن الطريق في بعض المرات . . . وإذن

وقفة . . . وإذن عودة إلى الطريق .

لكن ما يحدث في مصر الآن ليس كذلك !

إنه إدانة كاملة ونهائية كما قلت . . .

ليست وقفة ولكنها محاولة اغتيال لكل ما كان .

وإذا كانت عودة فهي ليست عودة إلى الطريق ، ولكنها : عودة عن الطريق ، عودة إلى ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ !

* * *

خامسا ـ ويقول بعضهم ، وذلك يقال فعلاً ؟

ـ لماذا نعقِّد الأمور ، ولماذا نرى فيها ما ليس فيها ؟

لماذا لا ننسب ما نراه الآن في مصر إلى صحافةٍ حصلتْ على حرِّيتها أخيراً فشطَّ بها القول من منطق التجربة والخطأ ؟!

وكان مناي أن لا يستعمل الإدعاء بحرية الصحافة في هذا الصدد للأسباب التالية :

١ء ـ إن الصحافة في مصر ما زالت مملوكة للإتحاد الإشتراكي ـ وهو بوضعه ـ سابقاً ولاحقاً لكي أكون منصفاً ـ جهازٌ من أجهزة السلطة في مصر .

٢ء ـ إن القيادة السياسية مارست حقّها ـ وهذا مشروعٌ في الأوضاع الراهنة ـ وأجرتْ تغييراتٍ شاملةً في القيادات الصحفية اطمأنَّت بها لوضع العناصر الأكثر تعبيراً عن سياساتها ووجهات نظرها على مفاتيح التوجيه العام في مصر .

٣ء ـ إن القول بوجود حرية صحافة في مصر هو ـ عملياً ـ ضربٌ من الوهمِ أو الإيهام ، والدليل عليه قائم كل يوم في الصحافة المصرية .

وكل صحفيٍّ في مصر يعرف على سبيل المثال أن هناك مكتباً رسمياً يبلغ

الصحف كل يوم بقائمة ما لا يجوز نشره .

وكان من الممنوعات في وقت من الأوقات نشر أية تفاصيل عن فضائح « ووترجيت » التي أدت إلى سقوط ريتشارد نيكسون ، ولم يسمح بالنشر في هذا المجال وفي أضيق نطاق إلّا عندما بدا أن نهاية ريتشارد نيكسون محتومة .

وكان من الممنوعات ـ ولا يزال ـ نشر أي شيء عن تفاصيل التعهدات السرِّية التي أعطتها الولايات المتحدة لإسرائيل ملحقة باتفاقية سيناء الأخيرة .

ولا أريد تأدّباً أن أخوض في عينات من الممنوعات الأخرى !

وإذن فإن هناك يداً تمتدُّ بالحظر والإباحة .

ويبدو غريباً جدّاً في رأيي أن تكون هناك حصانةٌ مقدّسةٌ لريتشارد نيكسون ـ وأن تكون هناك استباحة كاملة لجمال عبدالناصر .

وأردُّ نفسي عن أية تفاصيل أكثر من ذلك في مسألة حرِّية الصحافة في مصر والتعلل بها في حملة التشويه والتشويش الجارية الآن في مصر .

ومع ذلك فلا أستطيع أن أترك هذه النقطة دون إشارةٍ إلى ظاهرة من أهم الظواهر الصحيّة في مصر المعاصرة .

ذلك أنه إذا كانت الصحافة العامة في مصر تشترك ـ واعية أو ساهية ـ في اغتيال شخصية جمال عبدالناصر ـ فإن هناك صحافةً أخرى تخوض معركة ضارية وباسلة دفاعاً عنه . . . دفاعاً عن المبادىء الأصيلة في تجربته ، وتلك هي صحافة الشباب . . . جرائد الحائط المعلقة بالمئات في أنحاء الجامعات المصرية ، إلى جانب الصحف التي تصدرها اتحادات الطلاب أو جماعات الشباب .

وتلك شهادة لعبدالناصر .

رواسب الماضي تحاربه ، وطلائع المستقبل تحارب معه !

* * *

سادساً ـ ومع ذلك فإن صدَّقنا ما يقال عن « انفلات » الصحافة العامة في مصر ، فهل الحملة ضد عبدالناصر ـ حملة الإدانة الكاملة والنهائية ـ قاصرة على هذا النطاق ؟

الحملة أوسع وفيها ما يلفت النظر .

فيها خطابات رسمية تلقى في مناسبات عامة وهي الأخرى إدانة كاملة ونهائية .

فيها مطبوعات ومنشورات صادرة عن أجهزة رسمية للدولة وهي الأخرى إدانة كاملة .

فيها إذاعات مسموعة وإذاعات مرئية وأفلام سينمائية لا تفعل كلها غير تكريس إدانة التجربة من أوّلها إلى آخرها وبطريقة ساحقة ماحقة !

الخص آرائي في النهاية لكي لا يكون هناك لبس :

١ ـ في تجربة عبدالناصر كثير يستحق النقد ويستوجب التصحيح ، شأنها في ذلك شأن أي تجربة إنسانية ضخمة وهائلة ، والفرز ضروري ، والتقويم حق ، والتصحيح واجب .

٢ ـ لقد ناديت ، وما زلت أنادي بضرورة التحقيق النزيه في كل جوانب التجربة حتى يظهر وجه الحقيقة ، وقلت وما زلت أقول إن اطلاق التهم بغير تحقيق لن يؤثر في عبدالناصر بقدر ما يؤثر في وجدان الشعب المصري لأنه يفقده الثقة في كل شيء ، وليس هناك كائن حي . . . فرداً كان أو شعْباً . . . يستطيع أنْ يعيش ويكافح إذا سقطتْ في خياله كل المثل ، وكيف يمكن لشعب مصر مثلاً أنْ يثق بنفسه إذا ظلَّ بقية حياته مع الشكوك القاتلة : فلقد كان جمال عبدالناصر في اعتقاده بطلاً وطنياً وقومياً رفعه في حياته على كل الرؤوس وشيَّعه عند رحيله في بحر من الدموع . . . أفلا يملك هذا الشعب أن يعرف أخيراً كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة في أمر مثل هذا الرجل ؟

هل كان البطل « جلّاداً سفّاحاً » كما يصورونه اليوم ؟
هل كان المناضل « لصّاً مهرِّباً » كما يصورونه اليوم ؟

هل كان القائد « قاتلاً مع سبق الإصرار » . . . دسَّ السُّمّ لطبيبه الخاص الدكتور أنور المفتي . . . ورتَّب كميناً بقنبلة مدفع ـ ! ـ للفريق عبد المنعم رياض وهو الذي كان يدَّخره لمعركة التحرير التي يخطط ويستعد لها ؟

أو ليس ذلك بعض ما قيل بغير تدقيق أو تحقيق ؟

٣ ـ إذا كانت نتيجة التحقيق كله إدانةً كاملة ونهائية لنظام عبدالناصر فمن الذي يتمسَّك بالنظام كلِّه من أصوله إلى فروعه ، أو ليس الوطن والأمة أولى وأبقى من أي نظام ؟!

* * *

هذا هو رأيي وتظل عندي بعده ملاحظة أخيرة .

إننا لم نفعل ما فعلناه بأنفسنا فقط ، وإنما أسأنا إلى أمتنا العربية كلِّها ، وكنا بمثابة من يقول لها :

ـ لا تعتمدي في شيء على مصر . . . فليس لدى مصر إلَّا قناع الخداع .

لماذا ؟

لأن الأمة العربية أمامها خياران :

● أن تصدق ما يقال الآن فتحكم على مصر من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ .

● أو أن ترفض تصديق ما يقال الآن فتحكم على مصر بعد ١٥ مايو ١٩٧١ حتى هذه اللحظة !

ومصر خاسرة في الحالتين . . . وكذلك الأمّة العربية . .

كلاهما بين الضحايا . . .

ومن الجاني ؟

هذا هو السؤال ؟!.

الحديث الرابع

حكايات المذابح

اليَمن.. القضاء.. وحريّة الصحافة

« أعترف أنني شعرت براحة نفسية عميقة حينما قرأت للرئيس السادات حديثاً مع جريدة « عكاظ » السعودية ورد فيه على لسانه قوله : « إنني كنت مع جمال عبدالناصر في كل همسة » !

ومبعث ارتياحي هو أنني وجدت في قول الرئيس السادات ردّاً على هؤلاء الذين يحاولون إدانة جمال عبدالناصر دون أن يؤدي ذلك إلى إدانة النظام الذي قام في مصر من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ من أوّله إلى آخره !

. . . يتصوّرون أنهم بذلك ـ سذاجة أو خبثا ؟! ـ يكررون في مصر ما يظنونه حدث في الإتحاد السوفييتي حين أدين ستالين ولم يؤد ذلك إلى سقوط النظام الشيوعي كلّه . وفي ظنونهم ـ أو أوهامهم ـ أن عبدالناصر قام في مصر بدور ستالين وأن أنور يقوم بدور خروشوف في التجربة المصرية !

وهم في ذلك ينسون ـ أو يتناسون ـ فوارق شاسعة بين التجربة المصرية والتجربة السوفييتية .

الإتحاد السوفييتي مثلاً كان يمكن إغلاقه عمّا حوله . .

ومصر يستحيل فيها ذلك مهما كانت القبضة الممسكة بها من حديد لأن شواطىء مصر بمثابة نوافذ مفتوحة على العالم كله وعند نقط مواصلاته . .

والإتحاد السوفييتي مثلاً كان يمكن أن يستغني عما حوله . .

ومصر يستحيل أن تستغني عما حولها لأنها جزء عضوي منه . وطن من أوطان أمة عربية لا تستطيع أن تعيش إلاّ متصلة بها ولا تقدر على ممارسة دورها إلا في إطار تأثيرها . .

ثم إن التركيب الحضاري مختلف . والعقائد الاجتماعية مختلفة . .

وفضلاً عن ذلك فإن جمال عبدالناصر كان شيئاً آخر غير جوزيف ستالين . ولا أستعمل هنا أوصاف تفضيل كأحسن أو أسوأ لأني أعتقد أن كلَّ زعامة سياسية تعبر عن مرحلة تاريخية في سياق من التطور متحرك ومتواصل . .

* * *

من هنا ـ ولأسباب أخرى ـ فإنه من العيب أن يوضع أنور السادات في الموضع الذي ترويه القصة المشهورة عن خروشوف ، حينما وقف في اجتماع من الإجتماعات يهاجم عهد ستالين ويتحدث عن المظالم التي وقعت فيه وتلقى خروشوف أثناء الإجتماع ورقة مطوية من أحد حضوره كتب فيها :

« أيها الرفيق نيكيتا خروشوف . . وأين كنت أنت عندما جرى هذا كله » .

وقرأ خروشوف الورقة على حضور الاجتماع ثم لاحظ أن مرسل السؤال لم يضع توقيعه عليه ، وسأل :

ـ من هو صاحب هذا السؤال . . إنني أطلب منه الوقوف لكي أرد عليه . . » .

ولم يقف أحد .

وساد الصمت على الإجتماع كله . .

ثم قال خروشوف :

ـ « هذا الصمت هو إجابة السؤال . . لقد كنت مع الرفيق الذي لم

يضع توقيعه على ورقة أرسلها إلي ! » .

لا يمكن أن يوضع أنور السادات في هذا الموضع .

ذلك عيب في حق الرجل وتاريخه ونضاله وشخصيته ، ثم أنه فوق ذلك مناف للحق والحقيقة في الجملة وفي التفصيل . .

* * *

ولعلِّي أقول لكي أكون محدِّداً وواضحاً أنني لا أتشفَّع في عبدالناصر بمشاركة أنور السادات له . ولا أنفي أي تهمة عنه وحده ، بمسؤولية أنور السادات معه . .

ثم إنني كما قلت ـ وأكرر ـ لا أبرىء عهد جمال عبدالناصر مما يستوجب النقد . .

لكن النقد النزيه شيء ، والإدانة الكاملة بالإتّهام ـ يلقى على عواهنه ـ شيء آخر . .

والموضوع في رأيي أكبر من موضوع عبدالناصر والسادات معاً ـ لأن الموضوع هو مصر وضميرها وتاريخها ومستقبلها ، وهذه الأمة التي أصبناها بالفزع من حولنا ! . .

وقد أضيف أيضاً ما يلي :

ـ نعم . . . إن عبدالناصر مسؤول قبل غيره عن كل شيء وقع في عهده ، وقد كان هو أوّل من يصرّ على ذلك ويتمسك به .

أقول ذلك وأتذكر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ . .

كان عبدالناصر قد طلب إليَّ أنْ أعِدَّ له مشروع خطابه إلى الأمة بالتنحي ، وكنا قد تناقشنا في الموضوع في الليلة السابقة وكان رأيي متَّفقاً مع رأيه في أنه يجب « أن يذهب » بعد أن صارت الأمور في ميدان القتال إلى ما صارت إليه ، ولم يكن في مقدوره إنسانياً تلك الليلة مع أحزانه وشواغله أن

يجلس ليكتب خطاباً ، فاتفق معي على نقاطه وتعهَّدتُ أن أكتبه له . .

ووصلتُ إلى بيته في الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة ٩ يونيو . وكان في مكتبه لم يذق للنوم طعماً في تلك الليلة الليلاء وحين دخلتُ عليه كان التليفون في يده وكان يتكلم مع أحد القادة العسكريين في الجبهة يريد أن يضع حداً للفوضى والإنهيار اللذين سادا الموقف كله . .

وجلسنا بعدها نراجع مشروع الخطاب الذي أعددته له ووصلنا فيه إلى عبارة تقول بالنص :

« وفيما يتعلق بي فإنني على استعداد لتحمل نصيبي من المسؤولية » . .

كنت قد كتبت هذه العبارة وأنا أعرف الظروف ولكن جمال عبدالناصر استوقفني عندها وقال لي بالحرف :

ـ ما هو معنى أن أقول « إنني على استعداد لتحمل نصيبي من المسؤولية » . .

وهز رأسه نفيا قاطعا ثم قال :

ـ لا أرضى ذلك لنفسي . . . إنني تاريخياً أتحمل المسؤولية كلها ويجب أن أقول ذلك للناس » . .

وغيرت النص بعد إصراره على النحو الذي رآه .

أروي تلك الواقعة دلالة على أن جمال عبدالناصر نفسه أول الراضين ـ والمصرِّين ـ على أن يتحمل المسؤولية كلها ، عن كل ما جرى في عهده . .

لكننا عندما نقول بذلك يجب أن ننصب ميزانا لهذه المسؤولية يفرز الخطأ عن الصواب ، والإيجابي عن السلبي ، والحقيقة عن الإدعاء !

ثم إن علينا بعد ذلك أن نضع الوقائع في إطارها ، والتصرفات في ظروفها ، والخيارات في حدود المتاح منها وقتها ـ وإلاّ كنا بمثابة من يدّعي الحكمة بأثر رجعي ، أو يطلب عصمة الآلهة لأحكام البشر ! . .

. . . في حدود هذا المنطق وبالقرب منه فسوف أختار ثلاث وقائع ينسب إلى جمال عبدالناصر أنه تصرّف فيها كما يتصرّف « سفاح » ـ هكذا قيل وبالحرف !

« سفح » دم أبناء مصر على جبال اليمن ، و« سفح » دم العدالة في مذبحة للقضاء ، و« سفح » دم الحرية بإغلاق الصحف !

* * *

سوف أبدأ باليمن فأسأل :

ـ هل يمكن أن يكون هناك تقييم للتدخل العسكري المصري في اليمن لا يأخذ في حسابه الظروف السياسية التي كانت تسود العالم العربي وقتها ؟

كان ذلك بعد مؤامرة الإنفصال ، ونحن نذكر ملابساتها وما جرى في سوريا وقتها ، وكان ذلك في أعقاب مؤتمر « شتورة » الذي اتخذه النظام الإنفصالي في سوريا منبراً للهجوم على الحركة الوطنية العربية ، وكان يبدو أن القوى المعادية للتقدم العربي تريد أن تخنق كلَّ صوتٍ ينادي بالتحرر العربي . .

وفي ذلك الوقت جاءت ثورة اليمن ، وانقَّضت عليها العواصف ، ولا أريد أن أعود إلى التفاصيل حتى لا أنكأ جراحاً قديمة شفاها الزمن فيما أتمنى . .

وفي يوم عصيب من أيام شهر أكتوبر **١٩٦٢** كانت ثورة اليمن الوليدة وحدها في مهب العاصفة .

وفي القاهرة كانت هناك مشاورات مستمرة بعد أن طلبت الثورة الوليدة نجدة من مصر بدورها وحجمها في العالم العربي في ذلك الوقت . .

وكان أنور السادات أكثر الناس اهتماما بهذا الموضوع في القاهرة لأن اختصاصه السياسي في القيادة المصرية كان يشمل ضمن ما يشمل شؤون

اليمن والجنوب العربي والخليج ، وكانت توصية أنور السادات ـ في نطاق اختصاصه ـ تتلخص في أن مصر لا يسعها أن تتفرج على ما يجري في اليمن مكتوفة اليدين ، وأن الواجب القومي يحتِّم عليها أن تتدخل عسكرياً ـ خصوصا بالطيران ـ لرد العاصفة عن الثورة اليمنية .

ودارت مناقشات واسعة حول هذه التوصية . .

وأتذكَّر أنه كان لي في الموضوع رأي يختلف ، وقد قلته لجمال عبدالناصر ، وأتجرأ فأقول ذلك لأن جمال عبدالناصر أشار إلى رأيي في آخر جلسة حضرها لمجلس الوزراء قبل رحيله ، وما قاله في هذا الصدد مسجل بصوته في وثائق مجلس الوزراء . . . شاهداً ومرجعاً . .

كان رأيي في ذلك الوقت يتلخص فيما يلي :

● أنني لا أعرف إذا كانت الظروف الموضوعية في اليمن مهيَّأة لنجاح الثورة . .

● ثم أنني لا أعرف إذا كانت الثورة التي قامت في اليمن تستطيع أن تتحمل عملياً ثقل التدخل العسكري المصري في اليمن ، وبواسطة القوَّات المسلحة المصرية .

وسألني جمال عبدالناصر سؤالا مباشراً :

ـ هل معنى ذلك أن نترك الثورة اليمنية وحيدة يسهل ضربها . . . وماذا يحدث للحركة العربية العامة إذن ؟

وقلت :

ـ إنني أدرك أهمية نجدة ثورة اليمن ، ولهذا فإني أقترح تشكيل قوات متطوعين عرب من كل البلاد العربية يذهبون إلى اليمن للقتال في صفوف الثورة » .

وأضفت متحمسا :

ـ لماذا لا نجعل اليمن معركة شعبية للحرية بمثل ما كانت الحرب الأهلية

في اسبانيا معركة شعبية للحرية ، وحتى لو أننا خسرنا المعركة فإن الخسارة ستتحول إلى أسطورة في النضال العربي تلهم وتلهب خيال أجيال بعد أجيال . .

ذلك أسلم في رأيي من الزجّ بالقوات المسلحة المصرية في ظروف شاقة معظمها مجهول . . » .

ثم قلت للرئيس وقتها :

ـ لدي دراسة قام بها باحث مصري عن الأحوال في اليمن وعن تاريخه المعاصر ، وأريدك أن تقرأها ، وسوف أرسلها لك . .

(أشار جمال عبدالناصر إلى هذه الدراسة في التسجيل الموجود بصوته في سجلّات مجلس الوزراء في آخر جلسة حضرها قبل الرحيل) .

كان الرأي المقابل لرأيي وقتها يتلخص فيما يلي :

- أن أمن ومستقبل الحركة الوطنية العربية معلق في الميزان . .
- أن الوقت لا يحتمل التردد ، وإلاّ ضاعت الثورة اليمنية . .
- أن تدخل بعض قوات الصاعقة ، وسرب واحد من الطيران يكفي . .

وبهذا المنطق تدخلت مصر لنجدة الثورة في اليمن وكان أنور السادات ـ ولمدة خمس سنوات متّصلة ـ هو المسؤول الذي تولى إدارة الجهد السياسي المصري في اليمن في حين أن عبدالحكيم عامر كان المسؤول عن الجهد الحربي . .

وأعترف الآن ـ وهذه شهادة صدق ـ أن أنور السادات كان على حق في مناداته بالتدخل العسكري لحماية الثورة في اليمن وأنني كنت على خطأ لأنني نظرت إلى الموضوع من وجهة نظر مصرية إقليمية بحتة وذلك لا يجوز إزاء مسؤولية مصر ودورها القومي . .

ذلك لأن الزاوية القومية هي الزاوية التي يجب أن نقيس منها التدخل في اليمن ، فلقد أحدث التدخل المصري في اليمن آثاراً واسعة المدى ألخصها فيما يلي :

١ ـ لقد خرج الإستعمار البريطاني من شبه الجزيرة العربية ، واستقلَّ الجنوب واستقلَّ الخليج .

٢ ـ تحت ضغط التدخل المصري فإنَّ السيطرة الأمريكية اضطرَّت إلى إرخاء قبضتها المسيطرة على الموارد العربية في شبه الجزيرة واتخذت موقفاً أكثر تلاؤماً مع الأنظمة الوطنية وسمحت لها بدور متزايد في توجيه أمور ثرواتها . .

٣ ـ إن الدول الوطنية في هذه المنطقة اتجهت تحت ضغط الظروف إلى « التحديث » وقد كان من النتائج المباشرة لتطورات المعارك في اليمن أن اعتلى الملك فيصل عرش السعودية ، وبدأت عملية « التحديث » في المملكة تحت توجيهه ، وراحت الأسرة في السعودية تتحول إلى دولة . .

وهذه كلُّها منجزات تاريخية ضخمة لا يمكن تقييم التدخل المصري في اليمن بغير إدخالها في الحساب بصرف النظر عن الثمن الذي دفعته مصر . .

وإذا أردنا أن نناقش الثمن الذي دفعته مصر فإن ذلك سوف يقودنا إلى تأمل الظروف التي اتسعت فيها حرب اليمن . .

إن الحرب اتسعت لا لأن هذا الطرف العربي أو ذاك تدخل فيها ، وإنما اتسعت الحرب حينما تدخلت فيها قوى السيطرة العالمية ، وفي مقدمتها إدارة المخابرات المركزية الأمريكية التي جنَّدت للحرب آلافاً من الجنود المرتزقة الأجانب ، انجليز وألمان وفرنسيين وأمريكيين ، وقصة هؤلاء ذائعة مشهورة ، ولكن ذاكرتنا ضعيفة ننسى بسهولة ما هو حق لنا ونبتلع بسهولة دعاوى الآخرين علينا . .

ننسى أنه في وقت من الأوقات كان هناك أكثر من خمسة عشر ألفا من الجنود المرتزقة الأجانب في اليمن . .

ونسى أن لندن ـ كما حدث في حالة أنجولا ـ كانت مركز تجنيدهم وتسليحهم وإرسالهم إلى اليمن . .

أكثر من ذلك . . ماذا أقول ؟

هل أقول ـ والقول صحيح ـ أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت تجند المرتزقة الأجانب للحرب في اليمن وأنها كانت مسؤولة عن عملياتهم وعن التنسيق بينهم وبين دَوْرٍ لإسرائيل في مساعدتهم ؟

هل أقول ـ والقول الصحيح ـ أن إسرائيل كانت تتولى مسؤولية إلقاء الذخائر والأسلحة بالطائرات لهؤلاء الجنود المرتزقة الأجانب في مناطق محددة في جبال اليمن ؟ .

هل أقول ـ والقول صحيح ـ أن الرئيس الأمريكي جون كنيدي كان يعلم بحقيقة ما يجري في اليمن ، وكان أحد مساعديه وهو المستر كومار هو ضابط التنسيق بين البيت الأبيض وإدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وكان كنيدي يسمي حرب اليمن بقوله : « حرب كومار الخاصة ؟ » .

وإذا قلت بذلك ـ إذن ألا نكون وضعنا حرب اليمن في سياقها الصحيح من قصة النضال العربي المعاصر . .

إطارها مسؤولية مصر القومية . .

ظروفها الصراع المتصل بين الحركة الوطنية العربية وبين قوى السيطرة العالمية .

ونتائجها ليس فقط ما دفعته مصر من تضحيات في اليمن ، ولكن هذا التحول الضخم الذي نراه الآن في شبه الجزيرة العربية ، وعند طرفها الجنوبي ، وعلى شطآن الخليج ! . .

* * *

مذبحة القضاء وسفح دم الحرية .

أنتقل الآن إلى واقعة « سفح » دم العدالة « بمذبحة القضاء » ، وسوف أروي بشأنها ما أذكره من ظروفها ، وأعتقد أن ذاكرتي ما زالت سليمة . .

أقول أولا أن جمال عبدالناصر لم يتدخل في حياته في حكم من أحكام القضاء ، وكان لديه ذلك الإحساس العميق بقدسية العدل ، وهو إحساس له جذوره البيعدة في المجتمع المصري بحكم التكوين الحضاري لشعب استقرت حياته في بيئة زراعية ترسخت فيها فكرة الإحتكام إلى قانون القضاء .

وأتذكر الحرج الذي أحسَّ به يوماً حين جاءه خطاب مكتوب من « الملك سعود » يرجوه فيه أن يتدخل لكي تحصل « السيدة ناريمان » ملكة مصر السابقة على طلاق من زوجها « الدكتور أدهم النقيب » . وكانت « ناريمان » قد لجأت إلى الملك . وكان النزاع بين الزوجين قضية أمام محاكم الأحوال الشخصية في مصر وصلت إلى حد أن طلب الزوج زوجته في بيت الطاعة واستصدر حكماً قضائياً بما طلب . .

وأراني جمال عبدالناصر خطاب الملك سعود إليه بتوقيعه وهو يقول :

- إنني أريد أن أجامل الرجل في أي شيء يطلبه مني . . ولكنه قصدني حيث لا أستطيع أن أجيب طلبه ، ولا أعرف كيف أرد عليه ، وهل يصدقني إذا قلت له أنني لا أستطيع أن أتدخل في أعمال محكمة شرعية ؟ وكيف أتدخل ؟! » . .

رويت هذه الواقعة الصغيرة كمقدمة فقط !

وأصل منها إلى الظروف التي أحاطت بما أطلق عليه وصف مذبحة القضاء في صيف سنة ١٩٦٩ .

في صيف ذلك العام ١٩٦٩ كان جمال عبدالناصر في إجازة إجبارية بالإسكندرية ، كان مقرَّراً أن يسافر في ذلك الصيف للعلاج الطبيعي مرة ثانية في مصحة « تسخالطوبو » في الإتحاد السوفييتي ، ولكن تطورات حرب

الإستنزاف عوّقته عن السفر ، وأجّل سفره أسبوعاً بعد أسبوع ، ثم ألغى سفره في تلك السنة تماماً ليكون بقرب المعارك الدائرة على الجبهة ونصحه الأطباء بأسبوعين على الأقل يقضيهما في إجازة كاملة .

ولكن شواغله كانت تلحّ عليه ، ولا تمنحه الفرصة التي يلح عليها أطباؤه . .

وسمعت منه ذات مرة خلال تلك الفترة في الإسكندرية أن بعض المشاكل في مجال القضاء تطرح نفسها عليه ، وأن تقارير أمامه تشير إلى أن بعض المحاكم تطرد فلاحين من أراضيهم المستأجرة لصالح كبار الملاك ثم إن بعض هذه التقارير يشير إلى أن بعض القضاة الذين أصدروا مثل هذه الأحكام سبق أن طبقت عليهم أو على أسرهم أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وكان رأيه أن ذلك وضعٌ لا بد من بحثه وأنه شكل لذلك لجنة خاصة سوف تقدم إليه توصياتها ، وكان بين أعضائها السادة شعراوي جمعة وسامي شرف والمستشار عمر الشريف المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية وآخرون . . .

ولاحظ هو تحفظي على ما سمعته منه فأضاف :

ـ « إنني وضعت أنور السادات على رأسهم لكي يتابع ما يفعلون ، وهو بينهم الذي يتصل بي » .

ورغم أنني أحسست بارتياح إلى وجود أنور السادات بالقرب من عمل هذه اللجنة ، فإن الحساسية الخاصة لموضوع القضاء جعلتني أفكر وأحاول من بعيد متابعة عمل اللجنة وأسأل كثيرين من المتصلين بالمسألة وبينهم المستشار ممتاز نصار رئيس مجلس إدارة نادي القضاة ، وقد لقيته في تلك الفترة أكثر من مرة . .

وذات مرة في الإسكندرية كنت على موعد مع جمال عبدالناصر في استراحة المعمورة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ، وكنت أريد أن أكلّمه ـ ضمن موضوعات أخرى ـ في مسألة القضاء . .

ولكي أكون مستعدا دعوت الدكتور جمال العطيفي وهو المستشار القانوني للأهرام وقتها ووكيل مجلس الشعب الآن ، إلى لقائي في الصباح الباكر من ذلك اليوم ، وأثرت معه موضوع القضاء تفصيلاً ، وسمعت منه رأيه وهو رأي خبير يدرك أهمية وخطورة وجلال تناول موضوع له هذه الحساسية . .

وطال حديثنا إلى قرب الظهر ، وراودني إحساس بأن جمال عبدالناصر يجب أن يسمع ما سمعت من جمال العطيفي ولكن كيف ؟!

وقلت لجمال العطيفي :

ـ « إنني على موعد مع الرئيس ، وسوف أقول له ما سمعت منك ، وأريدك أن تركب معي في سيارتي وتنتظر فيها ، حتى إذا ما احتجت إلى أية تفاصيل أثناء حديثي مع جمال عبدالناصر خرجت فاستوضحت منك ما أريد » . .

وذهبنا إلى المعمورة ودخلت مكتب جمال عبدالناصر وسيارتي في الخارج ينتظرني فيها جمال العطيفي . .

وفتحت الموضوع . .

قلت إن مسألة القضاء حساسة ، فهو مرفق في مصر مقدس ، وأي اقتراب منه يجب أن يكون بمنتهى الدقة والتحرز .

ثم قلت إنني تحدثت في هذا الموضوع مع خبراء يعرفون أهميته وقدره وبينهم جمال العطيفي الذي كان معي هذا الصباح وحتى الظهر وكان بودي لو أن الرئيس استطاع أن يسمعه مباشرة . .

ثم أضفت :

ـ لقد فكرت أن أجيء بجمال العطيفي ليقابلك معي وحتى تسمع منه ولكني تردَّدت .

قلت ذلك وانتظرت . .

وقال جمال عبدالناصر :

ـ ليتك فعلت . . . إنني حقيقة أريد أن أسمع رأي خبير لا علاقة له بجهاز الدولة . . كثيراً ما حاولت ذلك في مسائل أخرى ولكنهم يجيئون أمامي فلا يتكلمون .

قلت :

ـ أظن أن جمال العطيفي يمكن أن يتكلم خصوصا إذا كنت معه .

وقال الرئيس :

ـ ليس لك حق أنكِ لم تأت به .

وقلت معترفا :

ـ جمال العطيفي معي في سيارتي هنا في المعمورة ولم أقل له أن هناك احتمالا لأن يراك ، وإنما قلت له أنني قد أحتاج إلى استيضاح بعض الأمور منه إذا احتجت لذلك . .

وقال عبد الناصر :

ـ إذهبْ وأتِ به ؟ . .

وخرجت إلى سيارتي وجمال العطيفي ينتظرني فيها أقول له إن الرئيس يطلبه .

وفتحت الدهشة فمه ولكنه سار معي . وقلت له ونحن ندخل البيت :

ـ جمال هذه فرصة لا تعوَّض . . . وأرجوك أن تتكلم بنفس الصراحة التي كنت تتحدث بها معي .

ودخلنا على جمال عبدالناصر .

بعد عشر دقائق من الحديث كان جمال عبدالناصر قد أزال بحديثه البسيط كل أثر للدهشة والرهبة عند رجل لم يكن يعرف أنه سيلقاه ، ولم يكن مستعدا للقائه .

ثم استمرَّت جلستنا في شرفة بيت المعمورة لمدة قاربت الثلاث ساعات .

وكان جمال العطيفي يتكلم ، وكان جمال عبدالناصر يسأل ويستوضح ويستوثق .

وفي النهاية قال الرئيس :

ـ جمال . . هل عندك مانع أن تنضمَّ إلى اللجنة التي تقوم بدراسة الموضوع . . ؟ وكان رد جمال العطيفي « أنه يشرِّفه القيام بأي خدمة يطلبها منه الرئيس » .

وأحسست بعد هذه المقابلة أنني أدَّيت واجبي كمواطن وكصديق لجمال عبدالناصر .

وكان منطقي أنه إذا كانت اللجنة التي تبحث موضوع القضاء تعمل تحت رقابة أنور السادات ويشترك في أعمالها جمال العطيفي ـ إذن فالأمور في مسارها الصحيح .

وصدرت بعد ذلك يوم ٣١ أغسطس ١٩٦٩ إجراءات في مجال القضاء ، وأثارت هذه الإجراءات ردود فعل كان يمكن أن يسمعها جمال عبد الناصر ويستجيب لها ، ولكن الثورة في ليبيا قامت يوم أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، وشدَّت الإنتباه كلَّه إلى ناحية أخرى .

. . . .

. . . .

وإذن أمام عيني لم يكن الرجل مندفعاً بشراسة قاتل ـ ! ـ إلى مذبحة للقضاء .

لقد كانت أمامه مشكلة اجتماعية سياسية رآها من وجهة نظره ـ خطأً أو صواباً ـ تتطلَّب حلاّ .

وشكل لجنة لدراستها والتوصية بما يمكن عمله حيالها ، ضمن أعضائها مستشار الرئاسة القانوني ، ووضع فوق اللجنة زميلاً له موثوقاً به ليتابع أعمالها .

ثم كان على استعداد لأن يسمع .

بل وكان على استعداد لأن يناقش أكثر مع من يستطيع مناقشته في موضوعه ولو بغير موعد سابق .

وليكن أن شيئاً ما فيما اتخذ من اجراءات ـ جانبه التوفيق ـ ليكن .

لقد كان ممكناً دراسة ما حدث وتحقيقه وتصحيحه وحتى الحساب عن أي تجاوز فيه بدون حملات كراهية ضد رجل نقل أحكام القضاء في مصر كلها من الصدور بإسم ملك طاغية إلى الصدور باسم الشعب وتحت سيادته . . .

* * *

ثم أصل إلى قصة « سفح » دم الحرية بمصادرة الصحف ، وأظن أن القائلين بها يقصدون واقعة إغلاق جريدة « المصري » التي كان يملكها « الاستاذ محمود أبو الفتح » والتي كان يرئس تحريرها أخوه « الأستاذ أحمد أبو الفتح » .

وكان « أحمد أبو الفتح » قد تعرف إلى جمال عبدالناصر عن طريق صهره « ثروت عكاشة » الذي كان عضواً مرموقاً في حركة الضباط الأحرار .

وكان صوت الأستاذ « أحمد أبو الفتح » من الأصوات المسموعة لدى مجلس الثورة في الفترة الأولى فقد كان دوره ـ وسط مجموعة الشباب التقدمي الجديد الذي ظهر في حزب الوفد وعلى اليسار من التيار الرئيسي فيه ـ دوراً ظاهراً ومن هنا كان طبيعياً أن يكون الأستاذ « أحمد أبو الفتح » حلقة الإتصال بين النظام الثوري الجديد وبين حزب الوفد الذي كان حزب الأغلبية حتى ذلك الوقت .

ومع بداية سنة ١٩٥٣ كانت الخلافات قد بدأت تدب في العلاقات ما بين جمال عبدالناصر والأستاذ « أحمد أبو الفتح » وكانت لهذه الخلافات ثلاثة أسباب .

أوّلها ـ سبب سياسي ذلك أن معنى الديمقراطية لم يكن واحداً بالنسبة للإثنين : كان جمال عبدالناصر يرى أن أي تعبير سياسي(انعكاسٌ)لحقائق إجتماعية وإقتصادية ، وإذا كان مطلوباً إقامة ديمقراطية سياسية سليمة في مصر تعبر عن رأي الأغلبية وسلطتها فإن ذلك لا يتأتى إلاّ إذا كانت الحقائق الإجتماعية والإقتصادية في الوطن تعطي لهذه الأغلبية وزنها وثقلها .

وكان جمال عبدالناصر يرى أن إجراء أيّ انتخابات قبل إجراء تغييرات إجتماعية اقتصادية تعطي الأغلبية وزنها وثقلها الإجتماعي والإقتصادي لن يكون من شأنه إلاّ أن يعيد إلى السلطة نفس العناصر القديمة التي تمثّل الطبقة المتميزة في مصر والتي تسيطر على الحقائق الإجتماعية الإقتصادية فيها ، وهذا يصبح بمثابة العودة إلى ديكتاتورية الأقلية الطبقية تحت اسم الديمقراطية .

وكان رأي الأستاذ « أحمد أبو الفتح » يختلف عن ذلك ، فقد كان يرى أن حل مشكلة الديمقراطية هو بإجراء الإنتخابات فوراً ، وعلى أي حال فقد كان ذلك منطقياً مع موقفه ومع انتمائه إلى حزب الوفد .

وثانيها ـ سبب نفسي ومرجعه فيما أظن إلى أن الأستاذ « أحمد أبو الفتح » بالغ ـ ربما بحسن نية ـ لدى أصدقائه القدامى في أهميته بالنسبة لأصدقائه الجدد ، وبالتالي فقد كان حزبه وكانت جماعته وكانت أسرته تنتظر منه أن يحقق لهم جميعا أشياء عجز عن تحقيقها ، وبإحساسه بالحرج فقد تحوّل خلاف الرأي إلى عناد ثم إلى عداء .

ثالثها ـ سبب يعود إلى أن الأستاذ أحمد أبو الفتح كان يشعر بوفاء شديد لأخيه الأستاذ « محمود أبو الفتح » ويعتبره وهذا صحيح « ولي نعمته » ـ وهذا تعبيره بالحرف لي وقتها ـ ولكن الأستاذ « محمود أبو الفتح » كان قد ترك الصحافة وجريدة المصري لأحمد أبو الفتح وتفرغ هو تماماً لدور رجل الأعمال .

وأحسّ « أحمد أبو الفتح » أن أخاه لا يأخذ ما يعتبره هو حقّاً له وأن فرصاً كثيرة ضاعت أو ضيِّعت عليه لأسباب لا يعرفها .

ولعل أكثر يوم شعرت فيه بأبعاد أزمة أحمد أبو الفتح ، هو يوم أتيح لي أن ألتقي فيه بالأستاذ « محمود أبو الفتح » في بيروت في شهر يناير من سنة ١٩٥٤ .

كنت عائداً من دمشق عن طريق بيروت ، وفي فندق « سان جورج » التقيت بالأستاذ « محمود أبو الفتح » ووقفنا في ردهة الفندق نتبادل أحاديث مجاملات ، ثم سألته عن « أحمد » وكان قد غادر القاهرة إلى جنيف ، وقال لي الأستاذ « محمود » ـ وللرجل مكانته بالنسبة لأي صحفي بوصفه واحداً من الرعيل الأول من بناة الصحافة المصرية الحديثة سواء اتفق أو اختلف مع آرائه ومواقفه ـ إنه يريد أن يجلس لحديث طويل معي عن العلاقات بين جمال عبدالناصر « وأحمد أبو الفتح » .

وجلسنا نحن الاثنين تلك الليلة في ركن من صالون « السان جورج » نتحدث حتى الساعة الرابعة صباحا .

وبعد أيام من عودتي إلى القاهرة كان الأستاذ « محمود أبو الفتح » قد اتصل بالدكتور «السيد أبو النجا» المدير العام المصري وقتها، وهو في نفس الوقت موضع ثقة الأسرة كلها ، وطلب إليه أن يتّصل بي لكي نرتّب « ما اتفقنا » عليه في بيروت .

وكنا قد اتفقنا على ترتيب مقابلة بين جمال عبدالناصر والأستاذ « أحمد أبو الفتح » .

والتقيت مع الدكتور « السيد أبو النجا » الذي كان وما يزال صديقا مقرَّبا لي وكان يريد أن يستوثق من نقطة واحدة :

ـ « انه سوف يطلب إلى الأستاذ « أحمد أبو الفتح » أن يركب الطائرة من جنيف إلى القاهرة ، فهل أضمن عودته إلى جنيف مهما كانت نتائج مقابلته مع جمال عبدالناصر » ؟ .

وقلت للدكتور « السيد أبو النجا » وهو المشرف العام على « دار المعارف » اليوم :

ـ إنني أتعهد أن أكون في استقبال الأستاذ « أحمد أبو الفتح » عند وصوله بالطائرة من جنيف وأتعهد أن أكون في وداعه بعد المقابلة على سلم أول طائرة عائدة إلى جنيف ! » .

وجاء الأستاذ « أحمد أبو الفتح » وذهبنا معاً إلى بيت جمال عبدالناصر وجلسنا نحن الثلاثة لحديث طال أربع ساعات ، وفي الواقع فقد كان الحديث بين الإثنين ، وكنت أتابع ما يدور بينهما صامتا ، أتدخل أحيانا عندما تظهر عقدة في حباله !.

لكن الخلاف كان واضحاً بين الإثنين في الآراء وفي المواقف

وارتفعت درجة حرارة الحديث مرتين :

مرة عندما أثار جمال عبدالناصر مسألة الإتصالات التي يقوم بها الأستاذ « محمود أبو الفتح » في « أوروبا » وفي العالم العربي ـ خصوصا مع « نوري السعيد » رئيس وزراء « العراق » وقتها ، وكان رد الأستاذ « أحمد أبو الفتح » أن علاقات أخيه « بنوري السعيد » هي علاقات رجل أعمال يورد مهمات لمشروعات تنفذ في العراق ، إلى جانب اهتمامه بتوريد السلاح كوكيل لبعض شركاته .

وكان رأي جمال عبدالناصر ـ بناء على معلومات لديه بالطبع ـ أن الصلات والإتصالات فيها عنصر سياسي !.

ثم ارتفعت درجة حرارة الحديث مرة أخرى عندما تساءل الأستاذ « أحمد أبو الفتح » :

ـ لماذا تضار مصالح أخي محمود في مصر ، ولا يحصل على حقه ؟

وسأله جمال عبدالناصر :

ـ وهل حدث ذلك ؟.

وردَّ الأستاذ « أحمد أبو الفتح » قائلاً :

ـ نعم . . . إن أخي تقدَّم لمشروع أتوبيسات النقل في القاهرة ولكن « عبداللطيف أبو رجيلة » أخذ المشروع ولم يأخذه « محمود أبو الفتح » .

ثم إن « محمود أبو الفتح » تقدم وكيلاً عن شركة سلاح يعرض بندقية من عيار ٨٦ وهذه هي البندقية التي أقرّت « لحلف الأطلنطي » ، ومعنى ذلك أنها ممتازة، ولكن اللجنة العسكرية التي تشرف على مشتريات السلاح رفضتها! » .

وبدت الدهشة على وجه جمال عبدالناصر وسأل :

ـ « وهل تتصور أن لي علاقة بذلك أو أنني أتدخل في مثل هذه الشؤون ، هذه مسائل تقررها الوزارات المسؤولة » .

وبدا الضيق على ملامح جمال عبدالناصر وشاع الأسف في نبرة صوته وهو يقول بالحرف :

ـ « جرى إيه يا أحمد . . أتوبيسات إيه ؟ وبنادق إيه ؟ » .

وكان واضحاً أمامي أن الحديث سار إلى طريق مسدود .

وذهبت لوداع الأستاذ « أحمد أبو الفتح » طبقا لما تعهدت به ، وأقلعت الطائرة التي استقلها إلى « جنيف » ورويت تفاصيل ما حدث للدكتور السيد أبو النجا ، وشعوري هو أن القصة لم تتم فصولها !

. . . .

. . . .

وفي الأسابيع التالية بدأت أسمع من جمال عبدالناصر أكثر من مرة ـ وبأسف أكثر من غضب ـ عن النشاط المنسوب إلى الأستاذ « محمود أبو الفتح » في « أوروبا » وفي بعض العواصم العربية وبالذات « بغداد » نوري السعيد .

ثم عرفت يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٤ أن نشاط الأستاذ « محمود أبو الفتح » أُحيل إلى « محكمة الثورة » وأن قرار الإدعاء ضده ينص على :

« أنه أتى أفعالاً ضد سلامة الوطن ومن شأنها إفساد أداة الحكم وذلك

أنه في غضون سنة ١٩٥٤ وما قبلها ارتكب الأفعال التالية :

١ ـ قام بدعايات واتصالات ضد نظام الحكم القائم بقصد تقويض النشاط القومي للبلاد .

٢ ـ أغرى موظفاً عمومياً بطرق غير مشروعة على المساهمة في إتمام صفقة تجارية لمصلحته الذاتية .

. . . .
. . . .

وفي يوم ٢ مايو ١٩٥٤ أصدرت محكمة الثورة حكمها وكان الحكم إلى جانب السجن والمصادرة ، ينص بالحرف على « سحب رخصة جريدة المصري منه ، وبذلك تتعطل الجريدة عن الصدور ابتداءً من اليوم » .

. . . .
. . . .

كان تشكيل محكمة الثورة التي حاكمت وحكمت على النحو التالي :

قائد الجناح عبداللطيف البغدادي رئيسا .
القائمقام أنور السادات عضو يمين .
قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو يسار .

كان هؤلاء الثلاثة هم القضاة الذين وضعوا أيديهم على المصحف الشريف وأقسموا أن يراعوا الله والوطن والضمير في أحكامهم .

ثم عرض الحكم للتصديق على مجلس الثورة ، وكان رئيسه اللواء محمد نجيب وتمت الموافقة عليه .

* * *

ثم . . . . .

ماذا أقول بعد ذلك ؟! .

الحديث الخامس

قصّة التجاوزات

الاعتقالات والحراسات والفصل التعسفي

كان عبدالناصر بطبيعته ينفر من العنف . . .

وأظن أن الحملة الدائرة في مصر ضده الآن تشهد له بذلك على غير قصد من أصحابها .

تشهد له بأنه تصرف كإنسان يصيب ويخطيء ، ولكنه كان عزوفاً عن سفك الدماء باسم الثورة أو حتى طلباً لحمايتها .

وفي معركته مع الطبقة التي كان لها احتكار الثروة والسلطة في مصر فلقد قصد إلى تصفية امتيازات الطبقة ولكنه رفض تصفية أفرادها كبشر .

وبقي هؤلاء في الانتظار حتى واتتهم الفرصة بعد رحيله ، فتحالفوا مع عناصر وقوى جديدة ضالعة وطامعة ثم اندفعوا جميعاً إلى هجوم مضاد على الثورة كلها وعليه كرمز لها وشنوا عاصفة الخماسين المثقلة برمال الأحقاد الصفراء والأتربة السوداء التي تهب على مصر الآن في محاولة لتغطية وجه الشمس !

* * *

ولقد شهد أنور السادات في حديث أخير له أن جمال عبدالناصر وقف

في أول يوم من الثورة ضد محاكمة الملك فاروق وإعدامه ، وأنه وحده بعد ذلك وضد رأي كل أعضاء مجلس قيادة الثورة رفض فكرة الديكتاتورية العسكرية وكان غيره يراها وسيلة للإصلاح السريع !

وأشهد أن أنور السادات قال الحق بذلك ولم يتجنَّ على أحد .

وأتذكر مثلاً قصة الملك فاروق .

أتذكر مثلاً جمال عبدالناصر وهو يتحدث إليَّ في صباح يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وهو يقول لي بمنطق بسيط :

ـ ما هو معنى أن نحاكم الملك ونعدمه ؟ . .

أولاً إذا كنا قد قررنا سلفاً أن نعدمه فلماذا نحاكمه ! .

ويستطرد بعد ذلك ليقول بصوت مشحون بالعاطفة :

ـ اسمعوا . . إني أقول لكم جميعاً أنّ الدم لا يؤدي إلا إلى مزيد من الدم .

هل قرأت كتاب « تشارلز ديكنز » « قصة مدينتين » ؟ .

علينا أن نتعلم درس الثورة الفرنسية ؟ وإلا ما فائدة التاريخ ؟ » .

وأتذكره وهو يتحدث عن رفضه للديكتاتورية العسكرية ويقول :

ـ لا نستطيع في نفس واحد أن نتحدث عن « الثورة » و« الديكتاتورية العسكرية » هذا شيء . . وذلك شيء آخر .

الثورة بالشعب والديكتاتورية فوقه ، وعلينا أن نقرر هل نحن مع الشعب أو نحن « جماعة تركب على نفسه » وتسيره حيث تريد بصرف النظر عن إرادته ؟ » .

ومع ذلك فلا بد أن أسلِّم أن عصر جمال عبدالناصر اتَّسم باعتمادٍ أكثر مما يجب على السلطة ، ثم أنَّ فشله الكبير كان التنظيم الشعبي .

ولقد تعرضت لبعض الأسباب في ذلك مرات سابقة ، وإذا جاز أن ألخِّص اليوم لمجرد التذكرة فأني أقول :

● فيما يتعلق بالدور الزائد للسلطة في عهده فلا بد أن نتذكر أن جمال عبدالناصر عاش عصر الحرب الباردة ، حين كانت اعتبارات الأمن الداخلي هي نفسها جبهة الحماية الوطنية .

كانت القوى الكبرى التي تستهدف السيطرة على مقدرات الشعوب الصغيرة تحاول غزوها من الداخل ، وتحاول العدوان عليها بغير وسائل القوة العسكرية المباشرة.

وهكذا كانت الجبهات الداخلية للشعوب ، وليس حدودها الدولية ، هي الجبهات الأكثر تعرُّضاً للهجوم ! .

ووثائق المخابرات الأمريكية المنشورة الآن تأكيد لهذه الحقيقة .

هكذا أصبحت الصراعات الخفيَّةُ طابع العصر وأصبحت الوسائل السرِّية من أهم القوى المحركة للحوادث .

وتصاعد دور أجهزة الأمن والمخابرات .

● وفيما يتعلق بالتنظيم الشعبي فإن بعض العذر مرده إلى أن القوى التي بدأت الثروة والسلطة في الإنتقال إليها لم تكن على استعداد للإنتقال بسرعة من العجز الكامل إلى القدرة الكاملة وكان لا بد أن تمر مرحلة انتقال تنمو فيها وتتمركز مواقع العمل الجماهيري المنظم .

وأتذكر مرة كنت فيها معه في سيارة يقودها على طريق « برج العرب » في الصحراء الغربية .

وتوقف عند جماعة من عمال التراحيل يعملون في إصلاح جانب من الطريق ، ونزل إليهم ووقف وسطهم ، وراح يتحدث معهم .

وحين عدنا إلى السيارة وأدار مفتاحها وانطلق بها على الطريق وجدته يهز رأسه ويقول :

ـ مثل هؤلاء هم الأغلبية في مصر . . وهم التحدي الحقيقي في مصر . .

لا تتصور أن مشكلة مصر هناك في واجهة القاهرة الحديثة . . كل ما هنالك في هذه الواجهة قشرة . . . » .

ثم استطرد :

ـ الكارثة أن هؤلاء الذين نريد أن نعمل من أجلهم لا يصل إليهم صوتنا .

لا يقرأون جريدة ، ولا يملكون راديو أو تليفزيون .

كيف الوصول إلى هؤلاء وتحريكهم . .؟ لا أعرف ؟! » .

وطال صمته بعدها .

والمشكلة حتى عند الذين يصل إليهم ، أنه كان يلغي بقوة شخصيته وبالثقة الجماهيرية فيه دور التنظيم الشعبي لأنه كان يتجاوزه . . تعوَّد الناس أن ينتظروا كلمته ، ويستجيبوا بالحركة معها ، ويجد التنظيم نفسه معزولا خارج دائرة الإتصال المباشر بين الزعامة الأسطورية وجماهيرها !

* * *

ومع ذلك فهل كان التجاوز في الإعتماد على السلطة إلى هذا الحد الذي يقولون عنه اليوم في مصر ويصفونه بالكلمة وبالصورة ؟!.

أشهد أمانة علي أن ذلك ليس صحيحاً ولكن الحملة الموجَّهة إلى شعب مصر الآن تركِّز وتركِّز حتى لا يستطيع أحد أن يفتح فمه قبل أن يبرىء نفسه من أي مسؤولية ويبدأ بإدانة التجاوزات كلها جملةً وتفصيلاً ثم يروح بعد ذلك ـ إذا شاء ـ فيدافع عن الحقيقة على استحياء ، وذلك في حدّ ذاته يثبت في الأذهان أن الإتهام أصيل وأن الدفع فرعي .

وأعتقد أن السكوت على ذلك نوع من القبول بالتشهير وإذا كنت لا أقبل لنفسي أن أسكت إزاءه ـ فإنه يشجعني أن السجل فيما يتعلق بي واضح ومعروف . لقد تصدَّيت لتجاوزات السلطة في وقتها ، ولم ألزم السكوت حتى

اليوم لأتكلم ، وكانت لي سلسلة مقالات في حياة جمال عبدالناصر نقدت فيها دور أجهزة الأمن تحت عنوان : « زوار الفجر » وكان ذلك تعبيري الذي شاع وابتذل فيما بعد !.

ووقعت في مشاكل عويصة حينما انتقدت كتابةً ما تعرض له بعض المعتقلين من الإخوان المسلمين في السجن سنة ١٩٦٥ ، واتصل بي جمال عبدالناصر يقول لي « أنني كنت قاسياً فيما كتبت وأن شمس الدين بدران الذي كان يشرف على تحقيقات الإخوان المسلمين وقتها غضب وقدم استقالته » .

واستطرَد عبدالناصر يقول :

ـ « إن شمس الدين بدران يقوم بدور كبير في النظام ، وقد ضايقه أن تهاجمه بهذا الشكل ، وقد كلفت عبدالحكيم عامر بأن يدعوكما أنتما الإثنين اليوم لتسوية المشكلة » .

وكتبت وألححت على صفحات الأهرام وعلى شاشات التلفزيون أدعو وألحُّ في الدعوة إلى مجتمع مفتوح يسود فيه القانون ويعرف كل مواطن حدود المسموح به له والمحظور عليه سلفاً حتى لا تنقض عليه المفاجآت من المجهول .

أقول ذلك اليوم لا لأتباهى به ولكن لكي يكون واضحاً أن الذين سكتوا ـ حتى جاء الموت ـ إزاء قضية الحرية في مصر لا يحق لهم أن يزايدوا على الذين لم يسكتوا من قبل أن يجيء الموت !!

* * *

ومع ذلك فكيف نبحث عن الحقيقة ؟.

كيف نعرف أنها كانت كما يصفون ، أو أكثر مما يصفون أو أقل مما يصفون ؟

السبيل الوحيد ، وقد ناديت به على هذه الصفحات في شهر يوليو الماضي أن يكون هناك تحقيق في كل الحالات التي حدث فيها تجاوز للسلطة .

تحقيق في ظروفها ، وفي وقائعها ، وفي تفاصيلها ، يمسك بها جميعاً واحدة واحدة ويستجلي فيها وجه الحق وينصف كل مظلوم ويحاسب كل ظالم .

أليس ذلك أجدى ؟ . .

أليس هو أجدى من إطلاق الأوصاف والنعوت شائعةً ، ومن إطلاق التهم معمَّمةً ، ومن إطلاق الأحكام بغير حيثيات وبغير فرصة لنقضها ؟

أليس ذلك أجدى ؟ .

ثم أليس هو الحق ؟!

* * *

ولقد سئلت كثيراً في مصر :

ـ هل كان جمال عبدالناصر يعرف أو أن هذا كلَّه كان خافياً عليه ؟ .

وكنت أقول :

ـ قبل أن نستعمل تعبير « هذا كله » أليس واجباً علينا أوَّلاً تحديد وتوصيف « هذا كله » ؟!

ثم كنت أقول :

ـ « نعم لقد حدثت تجاوزات .

نعم لقد وصل عدد المعتقلين في مصر في وقتٍ من الأوقات إلى قرابة خمسة آلاف معتقل .

نعم لقد فُصِلَ بعض الناس من عملهم بقرارات صدرت.

نعم لقد عُذِّب بعض الناس في سجون مصر .

نعم حدث ذلك .

ولست واحداً من الذين يرضون الدفاع عن ذلك بالقول مثلاً : أن عدد المعتقلين في مصر وصل إلى خمسة آلاف في وقت من الأوقات . . . لقد وصل عدد المعتقلين في الهند ـ مثلاً ـ في وقتٍ من الأوقات إلى أربعمائه ألف ! .

ولست واحداً من الذين يرضون الدفاع عن ذلك بالقول مثلاً : لقد فتح الباب على مصراعيه لقضايا التعويض عن التعذيب ، بل وحرض بعضهم لكي يتقدموا تحريضاً ، ومع ذلك فإن عدد كل قضايا التعويض عن التعذيب لم تَزِدْ على ثلاثمائة قضية منها ثلاث عشرة في المخابرات معظمها في قضايا جاسوسية !

ولست واحداً من الذين يرضون الدفاع عن ذلك يالقول مثلاً : كم كان عدد الذين فصلوا بقرارات ، لم يزيدوا عن مائتين !

ثم إنني لست واحداً من الذين يرضون بالدفاع عن ذلك في جملته بالقول مثلاً : لقد كان حجم ذلك كله ـ مع عدم موافقتنا عليه ـ هيّناً إذا أخذت في الحساب فترة عشرين سنة حافلة بالتغييرات الإجتماعية والإقتصادية .

إن بعض العنف كان حتمياً ـ مهما كان مكروهاً ـ خصوصاً في عملية استرداد ثروات ضخمة بالإصلاح الزراعي أو بالتأميم . هذه كلها عمليات لا يمكن تحقيقها بالإقناع والإقتناع الديمقراطي .

ذلك كلُّه لست على استعداد لقبوله على علاته .

إعتقال إنسان واحد من غير حق ، وتعذيب إنسان واحد مهما كانت الظروف بينما هو في قبضة سلطة الدولة ، وحرمان إنسان واحد من عمله بغير تحقيق ـ أشياء كلها كئيبة ، وكلها مرفوضة ، وكلها يجب أن تكون موضع حساب .

موضع حساب ، يجري بعد تحقيق !

* * *

هل كان جمال عبدالناصر يعرف ؟ .

وردِّي هو : نعم عرف في بعض المرات ، وسوف أروي نماذج لذلك في حدود ما رأته عيناي ! .

وقبل أن أدخل في تفاصيل أية وقائع فلا بد أن نتفق على شيء .

ذلك هو أن جمال عبدالناصر كان إنساناً طبيعياً ، لا هو مجنون كـ«نيرون» الذي حرق « روما » وراح يغني على أطلالها ، ولا هو مثل بطل قصة « دراكيولا » مصاص دماء !

ثم إنه كان إنساناً يكره العنف والتسلط ، وتلك شهادة أنور السادات فيه سواء في قصة الملك فاروق أو في قصة الديكتاتورية العسكرية .

ثم إنه كان إنساناً يعرف حدود السلطات التي تمسك بها يداه ويستشعر مسؤوليته بها ، وكثيراً ما سمعته يقول :

ـ « لا أتخذ قراراً إذا انفعلت . . . إذا أحسست بذلك فإنني أنام الليل على قراري ، ذلك أنه بمثل السلطات التي لديّ فإنني لا أملك ولا أتحمّل أن أتصرف بانفعال » .

ما هو معنى ذلك كله ؟

معناه أنه يجب أن نفترض أن جمال عبدالناصر إذا أشار بتصرف أو سكت على تصرف فإنه يفعل ذلك بناءً على معلومات حقيقية لديه أو معلومات يتصور أنها حقيقية لديه .

أنتقل بعد ذلك إلى الوقائع .

أبدأ بمسألة الإعتقالات .

أتذكر أنني في صيف ١٩٦٥ وهي الفترة التي وصل فيها عدد المعتقلين إلى قرابة خمسة آلاف ـ أنني ذهبت إلى جمال عبدالناصر أقول له :

ـ إن معلوماتنا في الأهرام تقول أن عدد المعتقلين خلال الشهر الأخير قد زاد على خمسمائة معتقل . . .

وكان رده :

ـ لقد وصلوا الآن إلى سبعمائة مع الأسف ، وأنا أعرف ، ولكن ماذا أفعل ؟

لقد كان بين خطط التنظيم السرِّي الذي قبض على قيادته خطط بنسف كباري وجسور والقيام بعملية اغتيالات بالجملة .

ولقد وافقت على اعتقالات واسعة أخذاً بالأحوط لأني لا أستطيع أن أقبل بنسف كباري أو جسور ، ثم إن « البلد » لا يستطيع في هذه الظروف أن يتحمل احتكام بعض الناس إلى المسدس يغتالون به من يخالفونهم في الرأي . . » .

ولاحظ هو ترددي وكان قوله :

ـ مشكلتي أنني لا أستطيع أن أتردد :

أنت كصحفي تستطيع أن تفكر من اليوم إلى الأبد .

ولكن مسؤوليتي عن « البلد » تحتّم علي أن أفكر حتى لحظة معينة ثم أقرر وأتحمل المسؤولية » .

* * *

وفي موضوع الفصل بقرارات أتذكر أنني ذهبت إليه في حادثتين تصادف أنني أعرف أبطالهما ، ومع أنني كنت أوثر إغفال الأسماء منعا لأي حرج فإني أجازف وأحدد الأسماء حتى أقطع الشكّ باليقين .

أتذكر أنني ذهبت إليه مرة بعد إحالة السفير « حسين عزيز » الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية إلى المعاش بقرار مفاجىء .

وكنت واحداً من المعجبين « بحسين عزيز » أراه سفيراً قديراً شديد الجلد على العمل.

وقلت لجمال عبدالناصر :

ـ أليس غريباً أن يحال رجل مثل حسين عزيز على المعاش بغير سبب ؟!

وفوجئت به يقول :

ـ « لقد وافقت على القرار وكان له سببه » .

وكان السبب رسالة من « جواهر لال نهرو » رئيس وزراء الهند وقتها يقول فيها إنه قرأ تقريراً لسفير الهند في القاهرة عن مقابلة له مع وكيل وزارة الخارجية المصرية ورأى أن وكيل الخارجية المصرية في حديثه مع سفير الهند أبدى آراء متعارضة مع سياسة مصر كما يفهمها هو . . بل إن وكيل الخارجية كان قاسياً في نقده لخطوط السياسة المصرية وكان في حديثه يعرض بها صراحة .

وكان رأي « نهرو » أن مصر لا بدّ أن تتحدث بصوت واحد ، وأنه لا يهمه أن ذلك الحديث كان مع سفير الهند وهو سفير دولة صديقة ولكنه يخشى من مثل ذلك مع سفراء دول أخرى ليست صديقة وليست متفهمة للسياسة المصرية .

وقال لي جمال عبدالناصر بعدها :

ـ إذا كان لديه اعتراض على السياسة المصرية فقد كان يجب أن يتحدث في ذلك مع وزيره الدكتور محمود فوزي . وإذا لم يقتنع بها بعد حديثه مع الدكتور فوزي فلقد كان عليه أن يطلب نقله من منصبه أو يستقيل .

أمّا أن يرسم بنفسه سياسة تختلف عن سياسة الحكومة وينتقدها مع سفير أجنبي فهذا ما لا يمكن قبوله » .

وبصرف النظر عن الصواب والخطأ فقد كان ذلك هو الجو الذي تصرف فيه والمنطق الذي تصرف منه ، والغريب أن « حسين عزيز » في عهد جمال عبدالناصر لجأ إلى مجلس الدولة وصدر له حكم بإعادته إلى الخدمة ولم يكن في استطاعة الحكومة أن تقدم السبب الحقيقي لمجلس الدولة لأن ذلك كان من شأنه إفشاء أسرار مراسلات بين عبدالناصر و« نهرو » !

وأما الحادثة الثانية فقد كان بطلها السيد « أحمد أبو العلا » نائب محافظ البنك المركزي وقد صدر هو الآخر قرار بإحالته على المعاش .

وكنت أعتبر « أحمد أبو العلا » واحداً من أذكى الإقتصاديين في مصر وكانت دهشتي شديدة لقرار إحالته على المعاش ومرة أخرى فتحت موضوعه مع جمال عبدالناصر .

كان يعرف بالقرار وكان قد وافق عليه .

والسبب أن أحد المسؤولين في السفارة البريطانية كان موضوعاً تحت الرقابة لأسباب معينة .

وذات مرة في سجلات المراقبة عليه وردت تفاصيل مكالمة تليفونية له مع « أحمد أبو العلا » ، وخلال الحديث بينهما على التليفون قال المسؤول البريطاني :

- « إن معلوماتنا أن حالتكم الإقتصادية سيئة . . معلوماتنا أن أرصدتكم من النقد الأجنبي لم تعد تزيد الآن على عشرة ملايين جنيه » . .

وجاء رد أحمد أبو العلا :

- « الموقف أسوأ من ذلك . . أمامي الآن آخر التقارير عن أوضاعنا . . رصيدنا الآن لا يزيد عن مليونين وربع » !

وبمعرفتي « بأحمد أبو العلا » فلقد تصورت أنه شارك في الحديث كله بحسن نية ، وأن ردّه لم يكن إفشاءً لسرّ دولة وإنما كان نوعاً من « الدردشة الإجتماعية » ولكن جمال عبدالناصر كان له رأي آخر .

وسواء اتفقت أو اختلفت معه فقد كان ذلك هو الجو الذي تصرف فيه ، والمنطق الذي تصرف منه .

* * *

أصل إلى موضوع التعذيب .

أتذكر أنني كنت أول من ذهب إلى جمال عبدالناصر بقصة ما حدث للدكتور « شهدي عطية » في أحد السجون المصرية فقد ضربه أحد سجانيه بقدمه ، وجاءت الضربة في موضع أدى إلى وفاته .

وكان « شهدي عطية » من أصدق وأخلص أقطاب الحركة الشيوعية في مصر .

وأشهد أن ثورة جمال عبدالناصر على ما سمع مني كان ثورة عارمة .

رفع التليفون واتصل بوزير الداخلية وقتها وروى له ما سمع مني ثم أضاف بالحرف تقريباً :

ـ « إذا كان ذلك يمكن أن يحدث في عهد الثورة فالأشرف والله أن « نفضّها » ونعود إلى بيوتنا . . والله يصبح عهد الملك فاروق أحسن » .

وطلب جمال عبدالناصر تحقيقاً وطلب حساباً .

وكان مدير مصلحة السجون نفسه أول الضحايا ، فقد أحيل إلى المعاش بعد ثلاثة أيام .

وأتذكر أن الدكتور « عبدالمنعم الشرقاوي » جاءني بقصة ما حدث له أثناء اعتقاله ، واتصلت بجمال عبدالناصر أروي له ما سمعت وأقول بعده :

ـ « إنني أنوي نشر القصة ، فمثل ذلك لا يجوز السكوت عليه » .

وقال جمال عبدالناصر على الفور :

ـ « بيدك الحق . . أنشر حتى يعرف هؤلاء جميعاً أنه ليست هناك حماية لأحد فوق القانون » .

* * *

أروي هذه الوقائع كلها وأتذكر واقعة واحدة تشملها جميعاً .

أتذكر أن الأستاذ توفيق الحكيم جاءني ذات يوم بقصة كتبها تحت عنوان « بنك القلق » ، وقال لي الأستاذ توفيق الحكيم وهو يسلمني القصة :

ـ « ليست قصة للنشر . . ولكن لتقرأها فقط » .

وقرأت القصة وكانت نقداً شديداً لكلّ أوضاع تجاوز السلطة . . المخابرات والإعتقالات . . والحراسات ، إلى آخره .

وقررت أن أنشر .

وصدر الفصل الأول من القصة فعلاً وقامت القيامة .

واتصل بي جمال عبدالناصر يقول لي أنه لم يقرأ ما نشرناه من قصة الأستاذ « توفيق الحكيم » ويطلب عند ذهابي إليه نسخة مما نشر لكي يقرأها لأن كثيرين احتجوا لديه على نشرها .

وذهبت إليه بما نشرناه وكان عبدالحكيم عامر معه ، ولم أكد أدخل حيث كانا يجلسان حتى راح عبدالحكيم عامر يهاجم نشر القصة ويطلب وقف بقية فصولها « لأنهم جميعاً يعتبرونها تعريضاً بهم » .

وقلت له : من هم الغاضبون ؟

وذكر اسماء رجال أقوياء على قمة أجهزة الأمن وقتها .

وأمسك جمال عبدالناصر بفصل القصة المنشور الذي جئته به معي وقال لعبدالحكيم عامر :

ـ « انتظر حتى أقرأه » .

وراح يقرأ وعبدالحكيم عامر ينظر أليَّ بين الوقت والآخر ويهز رأسه رفضاً ، وأنا أهز له رأسي أن انتظر .

وفرغ جمال عبدالناصر من قراءته ثم التفت إليَّ يقول :

ـ « إنها قاسية » !

وقفز عبدالحكيم عامر إلى الفرصة يقول :

- « يجب وقف نشرها . . . » .

والتفت إلى ناحية جمال عبدالناصر فإذا هو يقول بصدق وأصالة :

- « . . . إن توفيق الحكيم استطاع في العهد الملكي أن ينقذ المجتمع المصري في كتابه « يوميات نائب في الأرياف » ولا أتصور في عهد الثورة أنه لا يستطيع أن ينقد ما يراه مستحقاً للنقد في حياتنا » .

ونشرت القصة كاملة . . حلقات بعد حلقات .

* * *

إلى أين أصل من هنا ؟

أصل لكي أقول نعم حدثت تجاوزات .

ونعم كان هناك جو ومنطق وراء التصرفات .

ونعم كان هناك الخطأ والصواب .

ولكن الطريق السليم لمعرفة الحقيقة هو التحقيق في كل حالة . . واحدة بعد واحدة .

ولست أطلب ذلك إنصافاً لجمال عبدالناصر .

ولكني أطلبه إنصافاً للضمير المصري ، لكي لا نحمل الشعب المصري « عقدة ذنب » كتلك التي تحملها الشعب الألماني حينما سأل نفسه بعد الحرب العالمية الثانية قائلاً :

- « وأين كنا نحن حينما كان ذلك يجري كله تحت أعلام النازي » .

إن الشعب المصري لا ينبغي تحميله « بعقدة ذنب » تضاف إلى أثقاله إلّا إذا كان مطلوباً كهدف تقييد حركة الشعب المصري « بعقدة ذنب » تصده مستقبلاً عن طلب الحرية الإجتماعية لأن ثمنها على الحرية السياسية باهظ وفادح ! !

الحديث السادس

نيران الصراع الطبقي من أشعلها في مصر

ويُتَّهم جمال عبدالناصر بين ما يتَّهم به اليوم في مصر أنه أشعل نيران الصراع الطبقي في مصر ، وأثار الحقد والبغضاء والحسد بين الأغنياء والفقراء ، فلم يصبح هؤلاء آمنين بما رزقهم الله ، ولا أصبح أولئك راضين بالقسمة والنصيب !

وتثير هذه التهمة ـ ! ـ سؤالين :

● هل الصراع الطبقي في مصر ـ أو في غير مصر ـ ظاهرة اخترعها جمال عبدالناصر ولفّقها ؟ أم أن الصراع الطبقي باعتراف الدنيا كلها ـ غربا وشرقا ـ واحدُ من أهم عوامل الحركة التاريخية وقانونٌ من قوانينها ؟

● وهل كانت مصر ـ قبل جمال عبدالناصر ـ آمنة سالمة من تفاعلات الصراع الطبقيّ كأنها لؤلؤة في صدفة مغلقة نائمة مع أحلامها في أعماق البحر بعيدة عن العالم وعن التاريخ ؟! ـ أم أن الصورة الحقيقية كانت أبعد ما تكون عن هذه اللوحة من لوحات السلام الأبدي ؟!

* * *

الرد على هذين السؤالين : صورة واحدة هي صورة القاهرة المحترقة في مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كانت العاصمة التي أكل اللهيب قلبها وحوَّله إلى أنقاض متداعية ورماد ـ هي التصوير البشع لحدة الصراع الطبقي في مصر وضراوته . وبصرف النظر عن الفاعل المجهول الذي أشعل الشرارة الأولى في هذا الحريق فإن الجماهير المحرومة هي التي تولّت بعد ذلك تزكية النار وتأجيجها إعلاناً لغضبها ورفضها للقسمة والنصيب معتبرة أن الحرمان ليس قدراً خصها الله به ، وإنما هو قسر يفرضه عليها القادرون !

ولم يكن حريق القاهرة صورة واحدة ، لم تسبقها صور ولم تلحقها صور في فيلم تطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية في مصر الحديثة .

قبلها كانت هناك صور تمهد للمشهد المخيف في ٢٦ يناير .
وبعدها كانت هناك صور تتداعى من هذا المشهد وتتواصل بعده .
... وقبلها كانت هناك تراكمات فوق تراكمات .

● **النهب الذي حدث للأرض الزراعية في مصر طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين : نهب احتكرته الأسرة المالكة في البداية ، ثم أباحت نصيباً منه للمرابين الأجانب ، ثم سمحت لطبقة مصرية معينة أن تشاركها في جزء منه في ظروف كلها قابلة للطعن محوطة بما يستوجب الريب والشكوك .**

● قيام اقتصاد تجاري وصناعي ناشيء ومحدود في مصر ـ على أساس فائض مدخرات الملكية الزراعية وفي يد أصحابها ـ وكان هذا الإقتصاد عاجزاً بسبب ارتباطه بالمصالح الأجنبية الكبرى خصوصاً في أوروبا وذلك عن طريق البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية في الصادرات والواردات وكانت كلها في يد مجموعات الإنجليز والفرنسيين والسويسريين والبلجيك ـ الأمر الذي دعا اقتصادياً بارزاً كالدكتور عبدالجليل العمري الذي تولى وزارة المالية بعد الثورة أن يقول في وصف الحالة :

ـ « لقد كان الإقتصاد المصري كبقرة ترعى في أرض مصر ولكن ضروعها كانت كلها تحلب في خارجها » .

● تفاقمت الأوضاع الإجتماعية في ظروف الحرب العالمية الثانية وذلك بأرباح السوق السوداء في يد جماعات من « الشطّار » انتهزوا الفرصة السانحة وضاعفوا وسط ظلام الحرب أرباحهم وثرواتهم .

ثم زادت الحالة تفاقماً في السنتين السابقتين على ثورة ١٩٥٢ لأن قيام الحرب الكورية واندفاع الولايات المتحدة إلى تكديس مخزون من المواد الإستراتيجية تحسباً لقيام حرب عالمية ـ رفع أسعار القطن وذهبت الأرباح كلّها إلى أيدي السماسرة والمضاربين وشركائهم على قمم السلطة وفي قيادات الأحزاب .

● وعبرت التناقضات الإجتماعية المتزايدة في حدّتها عن نفسها بسنوات من القلق في مصر امتدّت من وسط الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٢ إلى منتصف سنة ١٩٥٢ ، وكان القلق شاملاً للمدينة وللريف في مصر طوال عشر سنوات مشدودة ومتوترة .

في المدينة تلاحقت حوادث الإغتيال السياسي لرؤساء الوزارات ـ أحمد ماهر ومحمود فهمي والنقراشي مثلاً ـ وباغتيال الوزراء والشخصيات ـ أمين عثمان والشيخ حسن البنا مثلاً ـ وباغتيال مسؤولي الأمن بل ومسؤولي القانون ـ سليم زكي حكمدار القاهرة والقاضي أحمد الخازندار الذي أصدر أحكاماً في قضايا كان المتهمون فيها من الإخوان المسلمين مثلاً ـ وفوق ذلك كانت القنابل تدوّي في دور السينما وفي أماكن السهر واللهو وفي الشوارع تصيب أوّل عابر سبيل !

في الريف كانت النار تحت الرّماد وكانت تهب أحياناً فيعلو لهيبها حريقاً في قصور كبار الملاّك كما حدث في قصر البدراوي في « بهوت » ، وكما حدث في دائرة الأمير محمد علي ولي العهد في ذلك الوقت ـ على سبيل المثال .

● ثم كانت مذبحة البوليس في الإسماعيلية قبل أيام من حريق القاهرة ـ مأساة حزينة تكشف عن عجز النظام المصري كله عن إدارة الصراع الوطني سواء على الناحية السياسية أو على الناحية الإجتماعية ، وسقط صولجان

السلطة على الأرض متهالكاً مهزوماً .

واشتعلت عاصمة الدولة واستبيح قلبها المحترق لكل من يريد أن يخطف غنيمة من وسط الركام !

* * *

... وبعد الحريق تداعت الصور .

لم تعد المشاهد المتلاحقة تستغرق السنين وإنما أصبح الحساب بالأيام وبالساعات ، كأنه سباق زادت سرعة المشتركين فيه بقرب نهاية الشوط ، يحسّ بها الجميع وإن لم يستطع أحد منهم أن يحدِّد متى تجيء لحظة الحقيقة ، لكن الكتابة ـ كما يقولون ـ كانت على كل الجدران !

● أعلنت حكومة الوفد فرض الأحكام العرفية مساء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبعد ساعة واحدة تلقى رئيسها مصطفى النحّاس خطاب إقالته بتوقيع الملك فاروق .

● وتشكلت وزارة برئاسة علي ماهر لكنه شهر واحد ثم سقطت الوزارة .

● وكلِّف نجيب الهلالي بتشكيل وزارة جديدة أعلن قيامها على أساس التطهير أولاً ثم التحرير ، وبدأ يحقق في فضائح المضاربات على القطن وبدأ يطالب أحمد عبود باشا بضرائب متأخرة عليه بلغت قيمتها ١١ مليون جنيه أوشكت أن تسقط عنه بالتقادم بعد شهر واحد إذا لم يدفعها فعلاً أو لم يطالب أمام المحكمة بدفعها ، واختصر أحمد عبود طريقه فدفع للملك فاروق مليون دولار في سويسرا لكي يخرج نجيب الهلالي قبل أن يستوفيه حق الدولة أو يطالبه أمام المحاكم به فيحفظ بذلك الحق أن يسقط بالتقادم خمس سنوات .

وسقطت وزارة نجيب الهلالي قبل أن تقترب من التطهير أو من التحرير .

● وجيء بحسين سري وهو عضو دائم في مجالس إدارات شركات أحمد عبود ليرئس الوزارة ولكن الغليان المكتوم كان يرجُّ المسرح السياسي رجّاً وكانت المدافع الرشاشة ما زالت تدوِّي في أجواء القاهرة والقنابل تنفجر على أرصفتها ، وكانت دقّات النبض السياسي للجيش تبدو مسموعة من خلال انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط حيث سقط كلّ مرشحي القصر ونجح آخرون بعد أن ساندهم تنظيم سرِّي في صفوفه صدرت عنه قبل ذلك وخلاله منشورات باسم « الضباط الأحرار » .

● وسقطت وزارة حسين سري بحركة ارتجاج المسرح السياسي ذاتها وأعيد نجيب الهلالي إلى رئاسة الوزارة مرّة أخرى يوم ٢١ يوليو ١٩٥٢ .

يوم ٢٣ يوليو قامت الثورة .

وجاء جمال عبدالناصر .

جاء جمال عبدالناصر والصراع الطبقي في مصر على أشدِّه حريقاً ودماً .

لم يشعل ناره إذن ولم يؤجج ضرامه ، ولا اخترعه من عندياته أو لفّق مظاهره تلفيقاً !

بل لعلِّي أقول إن جمال عبدالناصر فعل عكس ذلك تماماً فقد أطفأ الحريق وحقن الدم ـ حين وجد صيغة معقولة للتحول الإجتماعي وكانت مفاتحيها على النحو التالي :

١ ـ لقد أدرك أن الصراع الطبقي قانون من قوانين الحركة الإجتماعية لا يمكن إبطال مفعوله ولا تجميد تفاعلاته وأن للفقراء حقوقاً لا يستطيع الأغنياء حبسها .

٢ ـ إن مخاطر الصراع الطبقي تزداد بمقدار ما تتزايد وتتسع الفوارق بين الطبقات ، وفي حالة مصر فإن الفجوة شاسعة ، ومن ثمَّ فإن الخطر داهم .

٣ ـ هناك مأزق يواجه الشعوب النامية الواقعة تحت سيطرة الإستعمار واحتلاله ، وهذا المأزق يتمثل في أنها تحتاج إلى وحدتها الوطنية الكاملة في مواجهة الإستعمار الخارجي ، وفي نفس الوقت فإن الصراع الطبقي داخلها يقطع ويفصل .

وذلك ما عبر عنه جمال عبدالناصر في فلسفة الثورة في يناير ١٩٥٣ في حديثه عن التصادم بين ضرورات الثورة السياسية ضد الإستعمار وضرورات الثورة الإجتماعية ضد الإستغلال .

٤ ـ استطاع جمال عبدالناصر أن يستوعب حقائق عصره ، وأول هذه الحقائق أن الحرب الباردة هي في صميمها صراع بين كتلتين دوليتين كل منهما مسلحة لا بالقنبلة الذرِّية وحدها ، ولكن قبل القنبلة بعقيدة اجتماعية معينة .

وبما أنه ليس هناك جزء في العالم يستطيع أن ينسلخ عن الكل خصوصا بثورة التكنولوجيا وبالذات في مجال المواصلات ـ إذن فإن الحرب الباردة لا يمكن صدُّها عند أية حدود دولية . . . إنها كظواهر الجوّ لا تعترف بخطوط الأسلاك الشائكة ولا حتى بحقول الألغام .

ثم إن الحرب الباردة تسابق على النفوذ ميدانه الأرض المفتوحة خارج نطاق الكتلتين المعسكرين !

٥ ـ إن ترك الصراع الطبقي إلى نهايته سوف يلطخ التراب الوطني بالنار والدم وسوف يؤدي لا محالة إلى الحرب الأهلية بين الفقراء والأغنياء ، وإذا وقعت الحرب الأهلية في وطن من الأوطان في هذا العصر الذي تهب فيه رياح الحرب الباردة ، فليس هناك ضمان يحول دون تدويلها ، بواسطة التنافس والتسابق بين معسكرين دوليين وكتلتين عالميتين كلّ منهما في الحقيقة عقيدة اجتماعية مسلحة .

ومثل ذلك حدث أمام عيون الناس في أسبانيا .

تفاقمت فيها حدّة الصراع الإجتماعي إلى حدّ الحرب الأهلية ، ثم

تحوَّلت الحرب الأهلية إلى صراع دولـي . . سياسي اجتماعي ميدانه أسبانيا .

واشتعلت أسبانيا كلها بالنار ونزفت دمها سنوات بعد سنوات .

وانتقل مصيرها من يد شعبها فأمسكت به موازين دولية خارج إرادته ، ثمَّ نزل الستار على المأساة الأسبانية بسيطرة قوى الفاشية فيها تعبيراً عن أوضاع عالمية لا علاقة للشعب الأسباني بها ،

* * *

بهذه المفاتيح في يده ، وبالتجربة والممارسة ، وبثقة شعبية أسطورية فيه تأكَّدت خلال حرب السويس وبانتصارها ـ توصل جمال عبدالناصر إلى حلٍّ جديد جعل من التجربة المصرية كلها ظاهرة بالغة الأهمية في التحوّل الإجتماعي بغير عنف دموي ، وفي التنمية الإجتماعية عن غير الطريق الرأسمالي .

استطاع أن يصنع شيئاً لا مثيل له في غير التجربة المصرية . . . شيئاً أسميناه ـ وما أظننا شططنا ـ « بتأميم الصراع الطبقي » !

كانت عناصر هذه التجربة كما يلي :

١ ـ سلطة وطنية تقدمية .

٢ ـ هذه السلطة تقوم باسترداد كلّ المصالح الوطنية المنهوبة للإستغلال الأجنبي (قناة السويس ـ البنوك ـ شركات التأمين ـ التجارة الخارجية ، إلى آخره) .

٣ ـ تتجه هذه السلطة بعد ذلك إلى تصفية مواقع الإمتيازات الطبقية التي تراكمت في ملكية الأراضي الزراعية ، وفي ملكية الشركات الصناعية والتجارية التي تعيش على الحماية الجمركية وبألاعيب التحايل على القانون ، وفي ملكية الأراضي العقارية .

هكذا صدرت قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين تأميم البنوك ثم قوانين

التأميم الواسعة في يوليو ١٩٦١ ، ثم لحقت بها قرارات الحراسة وكانت تستهدف أصلاً مطاردة الثروات الفادحة التي استطاعت أن تفلت من قوانين الإصلاح الزراعي ومن قوانين التأميم في يوليو ١٩٦١ .

(ولقد أسلم بوجود بعض التجاوز في قرارات فرض الحراسة في مرحلة لاحقة ، خصوصاً بعد سنة ١٩٦٧ ، لكن التجاوز شيء يمكن تصحيحه ، وأما المبدأ الأصلي فشيء آخر لا يمكن الحكم عليه بغير المنطق الذي صدر منه) .

٤ ـ إن السلطة الوطنية التقدمية راحت تندفع بعد ذلك إلى عملية تنمية اقتصادية شاملة عن طريق التخطيط في نفس الوقت الذي كانت فيه تدير عملية إعادة توزيع واسعة النطاق تكفل نقل الثروة ـ القديمة بالتراكم والجديدة بالتنمية ـ باستمرار من متناول وسيطرة القادرين إلى متناول وسيطرة المحرومين ، وذلك عن طريق إتاحة فرص التعليم والعمل لأوسع الجماهير ، ثمّ عن طريق مظلة الخدمات والتأمينات ، ثمّ السيطرة على أسعار الغذاء ولو عن طريق الدعم ، والسيطرة على أسعار الإسكان بعديد من الوسائل المتاحة بينها تخفيض الإيجارات في المباني القائمة والتدخل لتحديدها بلجان تقدير الإيجارات في المباني الجديدة . . إلى جانب المشاركة في إدارة عملية الإنتاج وفي اقتسام فائض ربحها .

٥ ـ من هذا التركيب الإقتصادي الإجتماعي الفوّار بالحيوية نشأت فكرة التحالف بين قوى الشعب العاملة ، له السيطرة على وسائل الإنتاج وله السلطة السياسية التي يدير بها العمل الوطني كله في اتجاه التنمية الشاملة باستمرار وتذويب الفوارق بين الطبقات باستمرار أيضاً .

ثم إن هذا التحالف وحده هو الذي يستطيع أن يحمي الإستقلال الوطني ، ويسعى للوحدة العربية ، ويحقق التضامن مع حركة الثورة الوطنية على كل أرض ومع كل شعب .

هذه هي العناصر الأصيلة في التجربة ، وبعدها يجيء السؤال :

ـ هل نجحت هذه التجربة عملياً . . أو هي لم تنجح ؟!

أزعم أنها نجحت ، وسوف أعدد أسباب ذلك في ظنّي فيما بعد ، ولكني أستطرد من هنا إلى نقطة متّصلة بها مثارة في مصر الآن بشأن مستقبل العمل السياسي عن طريق ما أسموه أولاً بلجنة المنابر ، ثم عادوا فغيّروا اسمه بعد ذلك إلى لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر ! .

* * *

يتساءلون في مصر الآن :

ـ « منابر داخل الإتحاد الإشتراكي ثابتة أم متحركة ؟

أحزاب أو لا أحزاب ؟ » .

ننسى الأصل أحيانا ونمسك بالشكل .

ننسى أن العمل السياسي في النهاية تعبير عن حقائق اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى .

ننسى أن الحزب هو في حقيقته طليعة سياسية لطبقة اقتصادية اجتماعية ، ولا يمكن أن يكون شيئاً آخر ، لأنه لا يجتمع على الهدف الواحد إلا أصحاب المصلحة الواحدة .

ونسى أن صيغة التحالف بين قوى الشعب العاملة لا سند لها في الحقيقة والواقع إلا فكرة إدارة الصراع سلمياً بين طبقات لا تتفاوت الفوارق بينها إلى درجة القطيعة ، ثم إنها تسعى عن طريق التنمية وإعادة التوزيع ـ الكفاية والعدل كما كنا نسميها ـ إلى تذويب الفوارق بين الطبقات .

ومن هنا فإن الحقيقة الإقتصادية الإجتماعية هي التي تصنع التعبير السياسي عن نفسها وليس العكس .

وبالتالي فإن نجاح صيغة التحالف مرهون تماما بما كنا نسميه « تأميم الصراع الطبقي » .

وأخشى أن بعض ما يحدث في مصر الآن سوف يؤدي ـ أردنا ذلك أو رفضناه ـ إلى ظهور أحزاب .

وليس ذلك شيئاً أدعو إليه كضرورة . . . وفي نفس الوقت فليس شيئاً أرفضه كمبدأ .

إن الأحزاب سوف تظهر لأن تأميم الصراع الطبقي يجري فكه الآن في مصر سواء كان ذلك بتخطيط مسبق أو كان فعل مصادفات ساقتنا إليها ملابسات .

لماذا ؟

لأن طبقة جديدة تظهر الآن في مصر نتيجة لما نطلق عليه سياسة الإنفتاح ، وتكدِّس بسرعة ثروات هائلة ، وتبني لنفسها مواقع متميزة باستغلال ظروف سانحة !

هذه الطبقة الجديدة مكوَّنة من عنصرين :

● **بقايا من عناصر الطبقة القديمة في مصر ، وهي ليست العناصر الأصيلة في تلك الطبقة القديمة ، وإنما جماعات كانت تعيش على هامشها وفي خدمتها .**

● **ثم جماعات وافدة جذيدة هبطت عليها الثروة من السماء مفاجأة ، وفي الحقيقة فإن غنى هذه الجماعات جاءها من مصدرين :**

الأول ـ هو المضاربة في الأراضي العقارية التي ارتفع سعرها بشكل فاحش في مصر نتيجة لعوامل كثيرة .

والمشكلة في الثروة الناشئة من المضاربة في الأراضي العقارية أنها تصنع غنى فادحاً لدى بعض الأفراد بغير أن تضيف شيئاً إلى الثروة القومية للمجتمع !

والثاني ـ هو الإشتغال بعمليات السمسرة والتهريب الظاهرة أو المستترة

وراء ألوان من النشاط مشروعة أو تبدو مشروعة وهي في الحقيقة نوع من « الإباحية الإقتصادية » !

وتقدير الخبراء أن هناك خمسمائة مليونير جديد في مصر خلال السنتين الأخيرتين ـ والرقم منقول عن تحقيق لهنري تانر مراسل نيويورك تيمس في مصر ـ وتقدير الخبراء أيضاً أن مائتين من هؤلاء جاءت ثرواتهم من الزيادة في أسعار الأراضي العقارية ، ثمّ إن باقي أصحاب الملايين الجدد جاءتهم الثروة عن الطريق الثاني . . . طريق الإباحية الإقتصادية !

والطبقة الجديدة تضغط ضغطاً فاحشاً على الإستهلاك إلى حد البذاءة .

والطبقة الجديدة تضغط على القطاع العام كأنها تريد تكسير ضلوعه .

ثمّ إن الطبقة الجديدة هي القوة الحقيقية وراء الحملة الضارية على التجربة الوطنية التقدمية في مصر .

تحاول تهديم منجزات عبدالناصر حتى لا يبقى لها ذكر أو أثر ، ثم تحاول الفصل بين عهده وعهد أنور السادات تتصور بذلك أنها تستطيع تطويق مسؤوليته عن قيادة التجربة ، وأخيراً تحاول تكبيل جماهير الشعب المصري في « عقدة ذنب » بحجة أنها ضيّعت وَعْيَها بانقيادها الأعمى لسحر جمال عبدالناصر !

والمشكلة أن الطبقة الجديدة لا يمكن ائتمانها على قضية من قضايا العمل الوطني .

لا هي مؤتمنة على قضية التراب الوطني ، ولا هي مؤتمنة على قضية التحول الإجتماعي .

والطبقة المصرية القديمة الأصيلة ـ مثلاً ـ كانت في ظنّي أقدر منها وأشرف على الأقل في قضية التراب الوطني وإن جاز لنا أن نشك في أمانتها على قضية التحوّل الإجتماعي .

لماذا ؟

لأن تلك الطبقة القديمة كانت تعيش على ملكية الأرض الزراعية وكانت الأرض الزراعية تمنحها إحساساً بالإنتماء إلى الطين المصري .

وأما الطبقة الجديدة فليس لها في مصر إلاّ أنابيب تتسرَّب منها الثروة وتتدفَّق أولا بأول خارج مصر .

بل إن هذه الطبقة ـ في معظم الأحيان ـ واجهة أو وكالة لمصالح أجنبية تعمل خارج مصر وليس لها همّ إلا أن « تشفط » ما تستطيع أن تصل إليه في مصر .

ومع نموٍّ هذه الطبقة وتمركزها في مواقع الإستغلال والإمتياز الطبقيّ يوماً بعد يوم فإن بقيّة الطبقات في مصر سوف تجد نفسها مضطرة إلى الدفاع عن مصالحها ولو اقتضاها الأمر أن تخرج عن صيغة التحالف التي تصبح في تلك الحالة قيداً يجمّد حركتها وليست إطاراً يتسع لها .

وإذن ينفك تأميم الصراع الطبقي . . .

وإذن تعود إليه الحدّة والتوتر . . .

وإذن يزداد الخطر بمقدار ما تتسع الفوارق .

* * *

ويجري اللعب بالكبريت قرب مخزن البارود .

ومع ذلك يُتَّهم جمال عبدالناصر بأنه أشعل نيران الصراع الطبقي في مصر وبأنه أثار الحقد والبغضاء والحسد بين الأغنياء والفقراء .

وكان المتنبي هو الذي قالها قبل ألف سنة :

ـ وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا ! !

الحديث السابع

هل وزع الفقر وخلف وراءه تركة مثقلة؟

وعند الذين يهاجمون جمال عبدالناصر ، بالحق والباطل ، ادِّعاء يوجهونه إلى أي حجَّة تساق لهم ، دليلاً وبرهاناً . .

يقال لهم :

ـ لقد أعاد توزيع الثروة والدخل .

وردُّهم الجاهز باستمرار :

ـ وزّع ، هذا صحيح . . . ولكن ماذا وزّع ؟

لقد وزّع الفقر ، وذهب وخلَّف وراءه تركة من الخراب كان الله في عون من آلت إليه ؟!

والسؤال الذي أريد أن أتعرض له اليوم هو بالضبط هذا السؤال :

ـ هل وزَّع جمال عبدالناصر اشتراكية الفقر بدلاً من اشتراكية الغنى ـ ! ـ وهل ترك وراءه خراباً لا يصلح إلاّ للبوم والغربان تنوح على أطلاله ؟!

سؤال يستحق أن يجاب عليه . . وأحاول .

ولكني قبل أن أفعل ، ألتمس العذر مقدَّماً إذا استعملت كثيراً من الأرقام . والأرقام بطبيعتها جافة رغم أن لها قدرة على البيان لا تضارعها فيها وسيلة أخرى من وسائل التعبير .

لقد بدأت تجربة التنمية في عصر عبدالناصر بخطوة تبدو الآن مرتجلة ، لكنها في الحقيقة كانت الخيار الوحيد المطروح أمامه وقتها .

كان يشعر بأهمية التنمية شعوراً غريزياً ، أقصد ذلك الشعور الذي يولده الإحساس بالحاجة إلى شيء في اتجاه معينً ، دون أن تكون هناك دراسة كاملة لهذا الشيء ، وتحديد دقيق لهذا الإتجاه .

وأحس أنه إذا انتظر حتى تكتمل الدراسة ، وحتى يتم التحديد الدقيق للإتجاه ، فإن وقتاً ثميناً سوف يضيع .

وفي نفس الوقت ، فإنه لم يكن يثق في الجهاز الحكومي الذي ورثته الثورة من العهد الملكي .

ومن هذا كله تحرك في ثلاثة اتجاهات على طريق التنمية :

١ ـ جاء بالمشروعات التي وردت في وعود وزارات ما قبل الثورة أثناء خطب العرش ، واعتبر أن هذه المشروعات درست بما فيه الكفاية ، وأنشأ مجلساً أعلى للإنتاج خارج إطار الجهاز الحكومي ، وضمّ فيه مجموعة من أبرز خبراء مصر الإقتصاديين قبل الثورة ، وممن لم تلحق بسمعتهم شوائب ، وجعل على رأسهم حسين فهمي ، وهو اسم من ألمع الأسماء الإقتصادية وقتها ، وكان قد تولى وزارة المالية من قبل ، إلى جانب إسهامه في إنشاء كثير من المشروعات في السنوات السابقة .

ووضعت تحت تصرف مجلس الإنتاج كل المبالغ التي أمكن توفيرها له ورصدها للتنمية ، ووصلت هذه المبالغ إلى أكثر من ألف مليون دولار ، وكان بين أبرز المشروعات التي نفذت بإشراف مجلس الإنتاج : مصنع حديد حلوان ، ومصنع السماد في أسوان ، وكهربة خزان أسوان ، وكهربة خط حلوان . . إلى آخره .

وفي نفس الوقت ، كان جمال عبدالناصر قد أنشأ مجلساً أعلى للخدمات خارج إطار الجهاز الحكومي أيضاً ، ووضع على رأسه فؤاد جلال ، وطلب أن

يحوِّل إليه كل ما صودر من ثروة الملك السابق ومن أملاك الخاصة الملكية ، وقد بلغت قيمتها في ذلك الوقت سبعين مليون جنيه ، وقد نفذت بها مشروعات الوحدات المجمعة للصحة والتعليم ، وإعادة التدريب والإرشاد الزراعي في الريف ، إلى جانب سلسلة المستشفيات المركزية التي أنشئت في ذلك الوقت .

٢ ـ بعد هذه الخطوة الأولى في مجال التنمية ـ وقد كانت في مجال رد الفعل أكثر منها في مجال الفعل ـ بدأ عبدالناصر يفكِّر في الطريقة التي يمكن بها وضع خطة كاملة للتنمية الإقتصادية في مصر .

وأقرَّ توصية لمجلس الإنتاج في ذلك الوقت ، بأن يعهد إلى بيت خبرة أمريكي عالمي ، هو بيت « آرثر دوليتل » الشهير ، بإجراء مسح شامل لإمكانيات مصر الإقتصادية ، وكيف يمكن التخطيط لها تخطيطاً شاملاً .

وتمَّ ذلك فعلاً ، وقامت مجموعة من خبراء « دوليتل » بمهمة استغرقت سنتين كاملتين .

٣ ـ في نفس الوقت ، فإن جمال عبدالناصر كان يدرك أهمية قيام جهاز تخطيط وطني ، ومع أنه كان يعتقد أن التخطيط أرقام ، فقد كان يشعر في نفس الوقت أن التخطيط التزام أيضاً .

كان ذلك في سنوات ١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٥ .

وجاءت حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وكانت حرب السويس في حقيقتها حرب التنمية في مصر ، فقد كان محورها هو السد العالي ، وكان تأميم قناة السويس هو ردّ جمال عبدالناصر على سحب المساهمة الأمريكية البريطانية في السدّ العالي ، وعلى أحجام البنك الدولي إثر ذلك عن أن يقوم بتمويل المشروع .

وكان السدّ العالي هو التجسيد العملي لآمال عبدالناصر الطموحة في التنمية ، وكان بين حجج جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ،

وهو يسحب المساهمة الأمريكية في تمويل السد ، هو أن مصر وشعبها وميزانيتها لا تستطيع تحمل أعباء مثل هذا الحلم العملاق !

وأثناء حرب السويس ، وبعدها ، أضاف جمال عبدالناصر إلى إمكانيات ووسائل التنمية عنصرين جديدين :

١ ـ قناة السويس وقيمتها الإقتصادية ودخلها .

٢ ـ مجموعة البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية ، التي كانت مملوكة للإنجليز والفرنسيين والبلجيك ، وقد وضعت هذه المصالح تحت الحراسة في ظروف الحرب أولاً ، ثم صدر قرار بتمصيرها ثانياً ، ثم تغيّر التمصير إلى التأميم ثالثاً ، وكانت تلك أول نواة لقطاع عام يقوم بدور طليعي في عملية التنمية .

* * *

ومع بداية سنة ١٩٥٧ ، كانت الفرصة قد أصبحت متاحة للتخطيط المدروس والشامل ، وبدأ العمل ، واستمرّ حتى سنة ١٩٦٧ . . . عشر سنوات كاملة بغير انقطاع .

عشر سنوات تحملتْ فيها مصر ضغوطاً اقتصادية ونفسية بغير حدود .

وتحملتْ فيها مصر مسؤوليات عربية استوجبها دورها القومي .

ومع ذلك فإن هذا كلّه لم يوقف اندفاعها نحو التنمية ، ولم يؤثر في النتائج الباهرة التي حققتها .

طوال هذه السنوات العشر كانت نسبة النمو الإقتصادي في مصر تسير بمعدّل ٦,٢٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية .

بل إن هذه النسبة ارتفعت في وسط الفترة ، أي من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥ ، إلى معدل ٦,٦٪ .

ومصدر هذا الرقم تقرير البنك الدولي رقم ٨٧٠ ـ أ عن مصر ، الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ (أي مطلع هذه السنة التي نحن فيها الآن) .

هل يحتمل هذا المصدر أي شك ؟
هل أصبح البنك الدولي متواطئاً مع عبدالناصر ؟
وما الذي يعنيه هذا الرقم ؟

يعني أن مصر استطاعت في عشر سنوات من عصر عبدالناصر أن تقوم بتنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه في الأربعين سنة السابقة على عصر عبدالناصر .

كانت تلك نتيجة لا مثيل لها في العالم النامي كلِّه ، حيث لم يزد معدل التنمية السنوي في أكثر بلدانه المستقلة خلال تلك الفترة عن اثنين ونصف في المائة .

بل إن هذه النسبة كان يعزّ مثيلها في العالم المتقدم ، باستثناء اليابان وألمانيا الغربية ومجموعة الدول الشيوعية .

* * *

وجاءت سنة ١٩٦٧ . وكانت الصدمة الكبرى ، ولكن تجربة التنمية المصرية كانت قادرة على تحمل أعباء الصمود .

ولكي يكون الكلام محددا ، فإن الإقتصاد المصري تحمل بعد سنة ١٩٦٧ بالمهام الأربع التالية :

١ ـ تحمل هذا الإقتصاد عبء إعادة بناء القوات المسلحة (ولا أخوض في تكاليف هذا العبء حتى لا أقع في محظور السرِّية الواجبة) .

٢ ـ تحمَّل هذا الإقتصاد بإتمام بناء السدِّ العالي ، ولم يكتمل بناء هذا السدِّ ، كما نتذكر ، إلاّ سنة ١٩٧٠ ، حين وقف جمال عبدالناصر في آخر

احتفال حضره لعيد الثورة في ٢٣ يوليو من تلك السنة يستهل خطابه التقليدي للأمة برسالة جاءته من وزير السدّ العالي يعلنه بأن بناء السدّ قد تمّ ، وبأن بناة السد على استعداد لتحمل مسؤوليات أية مشروعات كبرى غيره يكلفون بها .

(من المحزن أن صور جمال عبدالناصر نُزع معظمها أخيراً من منشآت السد العالي في أسوان ، وقيل في تبرير ذلك أن شاه إيران كان يريد زيارة السد ، ولأن العلاقات بينه وبين جمال عبدالناصر لم تكن على ما يرام ، فقد رُئي رفع معظم الصور حتى لا تؤذي عينيه إذا وقعتا عليها . واعتقادي أن ذلك خطأ حتى في تقدير مزاج الشاه ، وأظنه لو عرف بما حدث لأبدى اعتراضه عليه ، فإن الشاه رغم خلافه مع جمال عبدالناصر ، يعترف له بدوره التاريخي الكبير) .

٣ ـ تحمل هذا الإقتصاد بأعباء مشروعات جديدة ضخمة ، أبرزها مشروع مجمع الحديد والصلب ، وقد وصفه الرئيس السادات بأنه مشروع « لا يقل ضخامة عن مشروع السد العالي » ، ثم إنه من القواعد الأساسية لصرح الصناعات الثقيلة في مصر .

٤ ـ تحمل هذا الإقتصاد ، فوق ذلك كلِّه ، بعبء تثبيت أسعار السلع الإستهلاكية ، فبقيت الحياة محتملة للسواد الأعظم من الجماهير .

كانت تلك شبه معجزة حملها الإقتصاد المصري ، ولم تكن المعجزة من صنع المصادفات أو عفاريت الجن ، وإنما كانت من صنع طاقة إنتاجية متماسكة قادرة على تحمل صدمة فاجأتها على غير انتظار .

وتبدو قيمة هذه المعجزة في الصمود إذا تذكرنا أن مصر في ذلك الوقت لم تكن تحصل من الدعم العربي إلا ما نصت عليه اتفاقية الخرطوم سنة ١٩٦٧ ، وكان في حدود مائة مليون نجنيه كل سنة ، تكاد توازي تماماً ما فقدته مصر بإغلاق قناة السويس وضياع دخلها .

وأسأل بإنصاف :

ـ هل هذه صورة اقتصاد تركه جمال عبدالناصر خراباً تنعق فيه البوم والغربان، أم أنه على العكس من ذلك ، اقتصاد استطاع الاستجابة للتحديات ؟

* * *

ولربما ردَّ البعض ، وردُّهم متوقع :

ـ والديون . . نسيت الديون !؟

ليكن ، ـ ولنتوقف لحظة أمام حديث الديون .
تقول الأرقام :

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبد الناصر) كان مجموع الديون التي تتحملها مصر هي أربعة آلاف مليون دولار ، هي مجموع الدين المدني والعسكري ، وكان معظمها للإتحاد السوفييتي ، على أقساط ممتدة ، وبسعر فائدة قدره ٢,٥ بالمئة .

وكان الدين المرهق هو الدين القصير الأجل ، وهو قروض بتسهيلات مصرفية ولموردين في حدود مائة وثمانين يوما والفوائد عليها عالية ، ما بين ١٠ إلى ١٤ في المائة .

كان حجم هذا الدين هو ١٠٤ مليون جنيه .

هذه هي صورة الديون ، فكيف يمكن أن نضعها في إطارها الحقيقي .

الدين الخارجي الرئيسي ، وهو أربعة آلاف مليون دولار مثلا ، يوازي ربع مثيله الاسرائيلي مثلاً ، مع التباين الهائل في عدد السكان (٣٦ مليونا في مصر وثلاثة ملايين في اسرائيل) وفي قياس آخر فهو يمثل نصف الدين التركي !

وإذا ما تذكرنا أن معظم الديون كانت في الحقيقة لتمويل مشروعات إنتاج لوجدنا أن الصورة ليست مخيفة .

ولكن أكثر ما كان يزعج جمال عبدالناصر هو الدَّيْن القصير الأجل ،

معظمه استهلاكي ، واستحقاقاته قريبة ، وفوائده عالية.

كان حجم هذا الدَّين ، كما قلنا ، ١٠٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ .

وكيف يمكن أن نضع هذا الدَّين في إطاره الحقيقي ، عن طريق المقارنة والقياس .

ماذا لو أجرينا المقارنة والقياس على حجم هذا النوع من الدَّين سنة ١٩٧٥ ؟!

تقول الأرقام أن هذا النوع من الديون القصيرة الأجل على مصر وصل في شهر يناير سنة ١٩٧٥ إلى ١٠٠٤ مليون جنيه.

أي أنه من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٥ زاد عشر مرات .

يبقى أن أقول أن مصدر هذه الأرقام تقرير رسمي للبنك المركزي المصري قدَّمه إلى البنك الدولي ، وورد في تقرير البنك الدولي رقم ٨٧٠ ـ أ عن مصر ، الصادر في ٥ يناير ١٩٧٦ (بداية هذه السنة !) .

* * *

وأسأل :

ـ هل أنا في حاجة إلى أرقام أخرى لكي أقول ـ وبمنتهى الهدوء ـ إن عبدالناصر لم يترك حين رحيله خراباً تنعي الغربان والبوم أطلالها ؟

ومع ذلك ، أسوق هذه الأرقام المقارنة في عدد من المجالات الهامة .

● في مجال الإدِّخار الوطني والتنمية :

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبدالناصر) كان الإستهلاك العام والخاص في مصر بنسبة ٩٠ بالمائة ـ وكانت المدّخرات الوطنية المتاحة من الداخل للتنمية بنسة ١٠ بالمائة من الدخل القومي .

سنة ١٩٧٥ وصل الإستهلاك العام والخاص إلى نسبة ١٠١,٥بالمائة أي أن الاستهلاك زاد على الدخل القومي كلّه بواحد ونصف في المائة ـ أي أن مصر أصبحت تأكل من رأسمالها .

● في مجال التضخم :

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبدالناصر) كانت نسبة التضخُّم السنوي في مصر في حدود ٥ بالمائة سنوياً .

سنة ١٩٧٥ ، كانت نسبة التضخم السنوي في مصر ما بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة .

● في مجال الدعم العربي لمصر :

سنة ١٩٧٠ (سنة رحيل عبدالناصر) لم يكن هناك غير اتفاقية الخرطوم .

سنة ١٩٧٥ ، قدّمت الدول العربية ، علاوة على اتفاقية الخرطوم ، وزيادة عليها ، ما يكاد يصل إلى ألفي مليون دولار .

وإذا أردت أن أكون منصفاً لكلٍّ الأطراف ، فإني أقول :

ـ إن عبدالناصر لم يترك خراباً ينعق البوم والغربان على أطلاله ، وإنما ترك اقتصاداً قادراً على الإستجابة ، وبالتأكيد فلقد كانت لهذا الإقتصاد مشاكله ، ولكن معظمها كان مشاكل نموّ ، إلى جانب مشاكل خلط في الأولويات ، وقصـور إدارة .

ولكن الصورة العامة لم يكن فيها ما يدعو إلى التشاؤم ، وإنما كان فيها ما يستدعي التطوير والتحديث ، خصوصاً في الإرادة .

والصورة التي نراها الآن ـ بأرقام سنة ١٩٧٥ ـ تبدو مزعجة ، ولكن الأعذار يمكن أن تساق لها من عوامل كثيرة ، بعضها خارج عن الإرادة مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي جعل الدعم الحكومي لهذه السلع يرتفع من

٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ ، إلى ٦٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ ، ثم إلى زيادة نسبة التضخم العالمي ، ثم إلى القفزة الهائلة في أسعار الوقود .

نستطيع هنا ـ ١٩٧٥ ـ أن نجد مبرِّرات وأعذاراً .

ولكننا لا نستطيع ـ بالإنصاف ـ أن نقول إنه من هناك ـ سنة ١٩٧٠ ـ بدأت المشكلة حين ورثنا خراباً ينعق البوم والغربان على أطلاله !

ليس ذلك صحيحاً .
ثم إنه ليس أميناً !

ويقال إن الحل هو « الإنفتاح » وتشجيع رأس المال الخاص على استثمار أمواله ، والتوسُّل إلى رأس المال الأجنبي أن يطلّ علينا بنظرة عطف ورضى .

وهل لي أن أذكر ما تقوله الأرقام ؟

● تقول الأرقام إن القطاع العامَّ يسيطر على ٣٠ بالمائة من وسائل الإنتاج ، وإن القطاع الخاص يسيطر على ٧٠ بالمائة (بما في ذلك الزراعة ، مع ملاحظة أن النسبة في الصناعة وحدها هي ٧٥ بالمائة للقطاع العام ، و٢٥ بالمائة للقطاع الخاص) .

ومع ذلك ، فإن القطاع العام أسهم مباشرة في ميزانية الدولة سنة ١٩٧٥ بما قيمته ٨٠٠ مليون جنيه ، على شكل أرباح وضرائب ورسوم مباشرة .

وفي نفس الوقت ، فإن إسهام القطاع الخاص في هذه المجالات في ميزانية الدولة سنة ١٩٧٥ لا يزيد على ثلاثين مليون جنيه !!

ولست أريد أن أقلل من أهمية نشاط القطاع الخاص ، ولكن قوة التقدُّم الكبرى تبقى هي القطاع العام .

● **ورأس المال الأجنبي ؟**

سوف أعطي نموذجاً واحداً ، وأقفل فمي بعده وأسكت

في السنتين الأخيرتين ، وبرغم أصابعنا العشرة التي أوقدناها شموعاً لرأس المال الأجنبي ، كان مجموع استثماراته في مصر حتى شهر يوليو ١٩٧٥ ـ من أولها إلى آخرها ـ ثلاثة ملايين جنيه استرليني بالتمام والكمال ، جاءت مساهمة في مشروعات مشتركة أبرزها مشروع « ويمبي » لبيع اللحم المشوي ، ثم مشروع دجاج « كنتكي » لبيع الدجاج المقلي ، وقد دخلت في الإستثمارات تحت بند مشروعات سياحية.

وبقية أساطير الانفتاح ما زالت هناك مع السحاب .

ثم مرة أخرى : ماذا أقول ؟!

الحديث الثامن

عبد الناصر والحركة العربيّة العامة

ويقولون ـ ضمن ما يقولون ـ عن جمال عبدالناصر :

ـ لقد انقضّ على الأرض العربية كأنه الإعصار . . . زرع الشوك وحصد الورد ، وأشاع الفتنة ، وحبس الود بين أبناء الأمة الواحدة !!

فهل هذا صحيح ؟

لكي نستطيع اختبار صحة هذا القول ـ ومثله ـ فربّما كان مفيداً أن نعود بنظرة على الأرض العربية قبل جمال عبدالناصر :

١ ـ كان الإستعمار البريطاني ما زال يقاوم شبه الجزيرة العربية ، وفي مصر ، والسودان ، وليبيا ، لكي يحتفظ بمواقعه المسيطرة القديمة ، وكذلك كان يفعل الإستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا .

وكانت الشعوب العربية تقاوم السيطرة ، ولكن ردَّها كان أضعف من التحدي ، خصوصاً بعد أن حقق الإستعمار نجاحه الكبير بإنشاء إسرائيل قاعدة له في قلب الأمة العربية ، تقطع امتداد أرضها ، وتعوق وحدتها ، وتمتص جهودها أولا بأول .

وكانت قوى السيطرة الأمريكية واقفة على الباب تنتظر نتيجة المعركة الدائرة بين الإستعمار التقليدي وبين الوطنية العربية ، وكانت خطتها أن تتقدم لتمسك بزمام الأمور إذا تحوّل اتجاه المعركة ـ ضد الإستعمار التقليدي ـ

أو اذا عجز هذا الإستعمار التقليدي عن مواصلة دوره ، بسبب الإستنزاف الذي تعرض له في الحرب العالمية الثانية ، ومثل هذا حدث في تركيا واليونان ، اللذين كان لبريطانيا فيهما دور خاص اضطرت للتخلي عنه للولايات المتحدة التي أعلنت « مبدأ ترومان » وهرعت إلى التواجد العسكري والسياسي في تركيا واليونان سنة ١٩٥٠ .

ويلفت النظر أن هذه هي السنة نفسها التي تبلور فيها مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط « ميدو » ، كما أطلق عليها وقتها ، ليكون حلقة في سلسلة أحلاف الغرب المعادية للإتحاد السوفييتي - يملأ الفجوة المفتوحة بين حلف الأطلسي « ناتو » ، وحلف جنوب شرق آسيا « سياتو » - وكانت هذه الأحلاف كلها تحت القيادة الأمريكية .

٢ - في نفس الوقت كانت دلائل الصراع الإجتماعي - الصراع الطبقي - موجودة في المنطقة ، تعكس نفسها داخل كل بلد عربي ، كما تعكس نفسها عبر كل الحدود العربية .

إن تعبير « الصراع الطبقي » ما زال يخيفنا ، وما زلنا نتصوره شحنات من الكراهية ، وذلك لا مبرر له . وإذا نظرنا إلى تاريخنا الإجتماعي - نظرة صدق موضوعي - لوجدنا على سبيل المثال : أن الثورة التي قادها الملك عبدالعزيز آل سعود كانت في حقيقتها تعبيراً عن صراع طبقي دار في إطار قَبَلِيّ ، وهو يصلح ليكون نموذجاً تقليدياً لنظرية ابن خلدون الشهيرة عن دورة الصراع بين البدو والحضر ، وبين القبائل والمدن .

بل إن الخلافات الشهيرة في ذلك الوقت بين الأسر الحاكمة في المنطقة العربية كانت بشكلٍ ما تعبِّر عن صراع طبقي بين حكام مجتمعات القبائل وحكام مجتمعات التجار .

أعود إلى ما كنت أقوله :

كانت بوادر الصراع الطبقي موجودة في كلِّ بلد عربي . وفي مصر مثلاً كان هذا الصراع بعد ٢٦ يناير ١٩٥٢ مشتعلاً بحريق القاهرة ، ملطخاً بالدم

الذي أساله العنف في سنوات القلق التي عانتها مصر قبل الثورة .

ثم كانت بوادر الصراع الطبقي موجودة عبر الحدود العربية ، متمثلة في خلافات الأسر الحاكمة ، والحروب الصغيرة ، وغارات الحدود ، إلى آخره .

وكان ذلك شيئاً طَبيعياً ، من طبائع الحركة التاريخية ذاتها .

بل إننا نرى الآن أمام عيوننا صراعاً طبقياً يجري على مستوى العالم كله ، وليس على مستوى منطقة محددة ومحدودة فيه .

أليس هناك الآن نوع من الصراع الطبقي بين الدول المتقدِّمة والدول المتخلفة ، يطلقون عليه ـ مجازا ـ تعبير الصراع بين الشمال والجنوب ؟

أليس حقيقياً أن جزءاً كبيراً من التأييد الضخم الذي تلقاه الثورة الفلسطينية في المجتمع الدولي ، وفي الأمم المتحدة بالذات ، يرجع إلى تعاطف كل المحرومين في العالم النامي مع ثورة المحرومين من كل حق في فلسطين ؟

أليس حقيقياً أن الصراع الطبقي على المستوى العالمي هو من أكبر الأسباب التي دعت كوبا إلى الوقوف جنباً إلى جنب مع جنود الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ؟

إن كوبا ـ جغرافياً ـ لم تكن في القارة ، ولكنها ـ اجتماعياً ـ وقفت مع ثوّارها .

وجنوب أفريقيا ـ جغرافياً ـ جزء من القارة ، ولكنها ـ بانتمائها الإجتماعي ـ وقفت ضدّ ثوّارها .

٣ ـ كانت المنطقة كلّها ، رغم موقعها الاستراتيجي ـ وهو حقيقة اكتشفت من قديم الزمان ـ ورغم ثروتها المحتملة ـ وهي حقيقة اكتشفت على الأقل منذ بداية القرن ـ لا تمثل بذاتها أي قيمة ، في موازين القوى العالمية ، فقد كان ثقلها كله يعود إلى من يسيطر عليها ويمسك بمقاديرها من بين القوى الكبرى الغالبة .

ولم يكن الإستعمار يحكم بنفسه ، وإنما كان يستخدم عناصر ارتبطت

مصالحها بمصالحه ، وتناقضت بالتالي مصالحها مع مصالح الجماهير التي تسلّطت عليها .

وبالتالي ، فقد كان كفاح شعوب المنطقة لتحقيق ذاتها وتأكيد تأثيرها على موازين القوى عن طريق التخلص من السيطرة السياسية ـ هو في نفس الوقت صراع اجتماعي ضد الاستغلال المحلي بأشكاله المختلفة .

ومن هذه الحقيقة الرئيسية ، فلقد تداعت حقائق أخرى ، أبرزها أن الحكم على أصالة أي حركة وطنية سياسية أصبح مرهوناً برؤيتها الإجتماعية .

* * *

كانت الصراعات إذن قبل جمال عبدالناصر موجودة بالطول وبالعرض على الأرض العربية ، ولم يأتِ بها جمال عبدالناصر من عنده ، ولا التقطها من الفراغ التقاطاً لكي يفرضها على الأمة وشعوبها .

ومع ذلك فلنأخذ مثالاً نطبق عليه ، ولنأخذ المثال من أول خلاف عربي قاده جمال عبدالناصر ، وهو خلاف اختفى الآن جميع أبطاله ، وهذا مناسب لأنه يطرح كل الحساسيات جانباً .

لنأخذ خلافه مع نوري السعيد ما بين سنة **١٩٥٣** إلى سنة **١٩٥٨** ، ففي تلك السنوات الخمس انقسم العالم العربي على نفسه كما لم ينقسم من قبل ولا من بعد .

كان موضوع الخلاف هو حلف بغداد ـ الذي قام تطويراً لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط « ميدو » ـ وهل ينضم إليه العرب بحثاً عن مستقبلهم ، أو لا ينضمون إليه حرصا على مستقبلهم ؟

نأخذ هذا الخلاف ، وحجج الطرفين فيه ، ونقارن :

□ **كانت مصر ، ومن قبل الثورة ـ وتابعتها في ذلك دول عربية**

أخرى ـ قد رفضت فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فقد وجدتها صيغة جديدة من صيغ السيطرة الاستعمارية .

ثم عرض هذا المشروع على جمال عبدالناصر بعد الثورة ، فكرر رفضه أيضاً .

وكان جمال عبدالناصر أكثر وضوحاً في رفضه ، فقد كان يريد للعرب أن يقيموا « نظاماً عربياً » شاملاً لهم على أساس وحدة الأمة مصلحة وأمناً ـ ولا يريد نظام « شرق أوسط » يقوم على تعبير جغرافي اخترعته أثناء الحرب العالمية مطالب هذه الحرب واستراتيجياتها .

وكان جمال عبدالناصر يرى أن « نظام الشرق الأوسط » سوف يشمل تركيا وإيران وباكستان ، وربما إسرائيل أيضاً ولو حتى بطريق غير مباشر .

ولم يكن يرى وحدة مصلحة أو أمن بين العرب وبين هذه الدول .

وربما كان يرى معها ـ باستثناء اسرائيل ـ فرصة للتعاون والتنسيق ، ولكن النظام يجب أن يكون غير النظام .

ولم يكن عنده مانع أن تنضم تركيا وإيران وباكستان إلى حلف للنطاق الشمالي من الشرق الأوسط ، لكنه بالنسبة للعرب كان يتصور شيئاً آخر : نظام عربي ـ كما قلت ـ يستند على :

- جامعة الدول العربية ـ إطار سياسي .
- ميثاق الدفاع العربي المشترك ـ عمل عسكري موحد .
- سوق عربية مشتركة ـ اقتصاد يتكامل باستمرار .

□ في مقابل ذلك ، خرج نوري السعيد برأي آخر يؤيد حلفاً مع الغرب ، وكان رأيه أن بريطانيا لن تخرج من مصر والعراق إلا إذا اطمأنت إلى أنه ليس هناك فراغ دفاعي ينشأ في المنطقة بعد خروجها ، وبالتالي فالإرتباط بالأحلاف هو الوسيلة للخلاص من الإحتلال .

وكان نوري السعيد يرى أيضاً أن عهد الإستقلال التقليدي قد انتهى ، وأن العالم الآن في مرحلة « الإعتماد المتبادل » بين عديد من الأطراف التي تتفق مصالحها ، خصوصاً أمام خطر واحد يتهددها ، وإن الخطر الذي يتهدد العرب الآن هو الخطر الشيوعي القادم من الإتحاد السوفياتي ، والعرب في هذا يلتقون مباشرة مع الغرب الذي يقف للإتحاد السوفيتي بالمرصاد ، ويعوق تقدمه . وكان نوري السعيد يؤكد ذلك بأن يشير إلى خريطة ، ويقول لمن يناقشه باستمرار :

ـ « إن بين حدود العراق الشمالية وحدود الإتحاد السوفيتي مسافة عشرات الأميال ، وإذا لم يكن هناك رادع فإن جحافل الجيش الأحمر قد تجتاز الجبال في أي وقت ، وتجتاح العالم العربي كله » .

□ كان عبد الناصر يرد على ذلك بتفنيد حجج نوري السعيد : « . . . نحن قادرون على إرغام الإحتلال الأجنبي في أرضنا على أن يحمل عصاه ويرحل » .

« . . . ولن يكون في المنطقة فراغ بعد رحيله ، لأن المنطقة ليست فضاءً عارياً ، وإنما المنطقة تسكنها أمة عربية قادرة على الأخذ بأسباب القوة » .

« . . . و « الإعتماد المتبادل » مرغوب فيه ، ولكن على أساس وحدة المصلحة والأمن ، وبالتالي فإطاره الممكن الوحيد هو الإطار العربي » .

« . . . والخطر لن يجيئنا من الشيوعية ولا من الإتحاد السوفيتي ، وإنما الخطر الأكبر علينا ـ وتحديد العدو أول خطوة في رسم أية استراتيجية ـ هو من اسرائيل » .

« . . . وعلى فرض أن الخطر من الشيوعية ، فإن الوطنية هي درع المقاومة الحقيقية » .

« . . . ثم إن الخطر السوفييتي لن يجيء بالجيش الأحمر زاحفاً عبر الجبال الشمالية ، لأن ذلك ـ لو حدث ـ سوف يحرك موازين دولية كبرى » .

« ... ومع ذلك فلننشىء نظامنا العربي المستقِلّ .

وليكن هذا النظام موجَّهاً بالدرجة الأولى ضد إسرائيل ، ثم ليكن بعد ذلك موجَّهاً إلى أي خطر يجيئنا من أية ناحية ، نصده بكل قوانا ، وليس هناك بأس في هذه الحالة من أن نطلب نجدة القادرين على نجدتنا ضده » .

□ وكان نوري السعيد يسوق حججاً لتدعيم وجهة نظره :

● « كيف نسلح جيوشنا إذا لم نتعاون مع الغرب ، ومن أين نجيء بالسلاح الذي نواجه به اسرائيل ؟ » .

● « إن تركيا وإيران وباكستان معنا في حلف ، وسوف يحاربون في صفوفنا ضد إسرائيل ؟ » .

● « إن هناك رباطاً يشدنا إلى هؤلاء الثلاثة ، وهو رباط الإسلام » .

□ **وكان جمال عبد الناصر يرد :**

○ **« إن الغرب ـ الولايات المتحدة بالذات ـ لن تسلحنا لحرب نخوضها ضد إسرائيل » .**

(وقد أكَّدت التطورات صحة رأي جمال عبد الناصر ، فبعد انهيار حلف بغداد ثبت أن كل ما حصلت عليه العراق من المساعدات العسكرية الأمريكية كان ثلاث طائرات ! » .

● **« إن تركيا وإيران وباكستان لن تحارب معنا ضد إسرائيل ، لأنها لا تشعر بخطرها وهي عنه بعيدة » .**

● **« إن رباط الإسلام مقدس ، وهو لا يشدنا إلى هذه الدول الثلاث وحدها ، ولكنه يشدنا إلى شعوب وأمم مسلمة في أقاصي آسيا وأعماق أفريقيا (أندونيسيا ، الملايو في آسيا مثلاً ـ والسنغال وغينيا في أفريقيا مثلاً) ، لكن رباط الإسلام المقدس شيء ، ووحدة المصلحة والأمن شيء آخر ، خصوصاً إذا ارتكزت إلى جانب الدين على وحدة التاريخ ووحدة الثقافة ووحدة اللغة ووحدة الإمتداد الجغرافي المتصل » .**

وانفرد نوري السعيد بموقف وحده ، فوقع بغير إخطار ولا سابق إنذار حلف بغداد مع تركيا . . . ولم يقف عند هذا الحد .

وإنما وجّه الدعوة مفتوحة إلى بقية الدول العربية ، خصوصاً في المشرق ، لكي تنضم إلى الحلف الجديد ، وكان الضغط الغربي على أشدّه في عواصم تلك الدول ، يحاول أن يجرَّها جرّاً إلى حلف بغداد .

في هذه اللحظة فقط تحرك جمال عبد الناصر إلى تصعيد خلافه مع نوري السعيد وكانت وجهة نظره :

« لو اقتصر الأمر على العراق لقلنا دولة تمارس حقوق سيادتها المشروعة ، والحكم على سياساتها يعود لشعبها أولاً وأخيراً .

ولكن توجيه الدعوة إلى بقية الدول العربية والضغط عليها حتى تنضم إلى حلف بغداد ، هدم لكل أمل في إقامة « نظام عربي » مستقل .

واحتدمت المعركة .

ووقفت السعودية وسوريا مع مصر .

وانتهت المعركة بسقوط حلف بغداد في بغداد ، وبواسطة الشعب العراقي وجيشه .

نلاحظ هنا عدة أشياء :

١ ـ أن جمال عبد الناصر لم يفتعل الخلاف .

٢ ـ أن جمال عبد الناصر كان في موقف الدفاع ، ولم يكن في موقف الهجوم .

٣ ـ أن جمال عبد الناصر كان على حق ، بنتيجة التجربة التاريخية .

٤ ـ أن جمال عبد الناصر لم يعتمد على شيء ، إلّا على جماهير الأمة العربية وعلى وعيها .

وربما أضفت هنا ملاحظةً سريعةً في الرد على هؤلاء الذين يقولون إن

جمال عبد الناصر أضاع ثروة مصر في « مغامرات » خارجية ، وهم بالطبع يقصدون حركته العامة داخل العالم العربي ومن حوله ، هذه الملاحظة هي أن « المغامرات » ، كما يسمونها ، هي في حقيقة أمرها التزام قومي ، فإذا طرحنا موضوع الإلتزام القومي جانباً ونظرنا إلى هذه المغامرات نظرة ضيّقة وإقليمية ، وحتى حسابية ، لقلنا إن هذه « المغامرات » لم تكن خسارة لمصر ، وإنما كانت كسباً لها ، ذلك أن قيمة أيّ دولة في العالم ـ خصوصاً في عصر الحرب الباردة ـ أصبحت ترتبط بمقدار تأثيرها خارج حدودها الضيقة ، وقد حصل جمال عبد الناصر من العالم الخارجي « بمغامراته » ما يتعدى قيمة مصر داخل حدودها ، لكي يوازي تأثير مصر خارج هذه الحدود .

والبرهان العملي على ذلك هو الأرقام ، فمصر « المغامرة » استطاعت أن تنمي بمعدل زيادة قدره ٦,٧ بالمئة سنوياً في الفترة ما بين ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥ ، طبقا لوثائق البنك الدولي ، وأما مصر « غير المغامرة » الطيبة المؤدبة المطيعة ، فإن الإدّخار القومي ـ أساس التنمية ـ فيها سنة ١٩٧٥ كان ١,٢ بالمئة بالناقص ، طبقاً لأرقام التخطيط المصري !

وكانت معركة حلف بغداد نموذجاً لمعارك أخرى خاضها جمال عبد الناصر تحت شعارات عدم الإنحياز ، وكان كثيرون لا يؤمنون به في العالم العربي ، وتحت شعارات التنمية ، وكانت مفهوماً وافداً على العالم العربي ، وتحت شعار « الإشتراكية » ، وكانت شيئاً شبه مكروه في العالم العربي .

وإذا التفتنا حولنا الآن ، فماذا نجد ؟

ما كان ينادي به جمال عبد الناصر بالأمس ويحارب بسببه ، هو الآن عقائد أساسية في العالم العربي .

العالم العربي كله ينادي بالموقف المستقل .

والعالم العربي كله يتبنى سياسة عدم الإنحياز .

والعالم العربي كله يتّجه نحو « الإشتراكية » ، وإن اختار لها البعض

مسميات أقل عنفاً وأكثر رقة مثل « العدالة الإجتماعية » .

* * *

ويقال :

ـ « لم يكن هناك بأس فيما دعا إليه ودافع عنه . . . ولكن المشكلة كانت مشكلة الأسلوب . . . أسلوب التحريض والإثارة . . . إدارة السياسة من الشرفات وأمام الميكروفونات . . . هذه هي القضية » .

والردّ على هذه النقطة كما يلي :

١ ـ أليست كل دعوة جديدة تقابل بالصدّ ، مما يجعلها أمام ضرورة الإلحاح بكل الوسائل . . . لنقرأ التاريخ ، ولا أحتاج هنا لضرب الأمثلة من حياة روّاد التغيير أو حتى الإصلاح ، ومن حياة روّاد الفكر أو حتّى روّاد العلم .

٢ ـ لقد كان العصر عصر الحرب الباردة . . . كانت حرباً سلاحها التأثير بواسطة الكلمة والصوت ، بدلاً من القنبلة والطائرة .

٣ ـ لقد كان على جمال عبد الناصر أن يخاطب جماهير تقع تحت السلطة الرسمية لهؤلاء الذين يقاومون دعوته .

٤ ـ لقد كان جمال عبد الناصر الصوت الوحيد المسموع في كل المنطقة من الخليج إلى المحيط ، وكانت كل القوى تنتظر كلمته ، وكان ضرورياً أن يتكلم .

وربما تذكّرنا أن جمال عبد الناصر خاض معركة الأحلاف ، وانتصر فيها بغير رصاصة واحدة ، وبغير نقطة دم واحدة .

ومع ذلك ، فلنكن منصفين ، ونسأل :

ـ لقد رحل جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، فهل سكنت الأعاصير بعده على الأرض العربية . . وهل عاد الورد وزال الشوك ، وأقبل

الودّ وأدبرت الفتنة في العلاقات ما بين العرب ؟

إن كان هو الذي يثير ثائرة الكل على الكل ، فما بالهم لم يخلدوا إلى الهدوء والصفاء بعد رحيله ؟

●●● والعلاقات بين مصر وسوريا ليست هدوءاً وصفاء .

والعلاقات بين مصر والثورة الفلسطينية ليست هدوءاً وصفاءً .

والعلاقات بين مصر وليبيا ليست هدوءاً وصفاءً .

والعلاقات بين مصر والأردن ليست هدوءاً وصفاءً .

وهذه كلها هي خطوط المواجهة مع العدو الواحد ، أو هي عمق جبهة المواجهة !

● وبعد ذلك :

العلاقات بين سوريا والعراق ليست هدوءاً وصفاءً .

العلاقات بين ليبيا والمغرب ليست هدوءاً وصفاءً .

● وهناك ثلاث حروب محتملة أو قائمة فعلاً على الساحة العربية :

حرب بين الجزائر والمغرب .

معارك على الحدود بين اليمن الجنوبي وسلطنة عمان .

توتر شديد بين العراق وسوريا .

● وأسوأ من ذلك كله ، حرب أهلية عربية لم نفرغ بعد من تضميد جراحها في لبنان ، وكانت خسائر الأمة في هذه الحرب الأهلية وحدها أربعة عشر ألف قتيل ، وأكثر من خمسين ألف جريح ، وهذا كله أكبر من خسائر مصر البشرية في كل المواجهة مع إسرائيل ، من حرب فلسطين ١٩٤٨ ، إلى حرب السويس ١٩٥٦ ، إلى حرب يونيو ١٩٦٧ ، إلى حرب الإستنزاف ١٩٦٩ ، إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ !

كل هذا وجمال عبد الناصر بعيد ، لا يحرض أحداً ولا يستثير أحداً !

لعلي أقول في النهاية إن دور مصر يجب أن يكون موجوداً في العالم العربي ، سواء اتُّهِمَتْ بالتدخل في شؤون الآخرين أو لم تُتَهَمْ .

ومع ذلك ، فلعلي أزعم أن مصر مارست ، وهي تستطيع أن تمارس ، دورها بغير تدخل في شؤون الآخرين .

وفي كل الأحوال فإن مخاطر تدخل مصر . . . أقل من مخاطر سكون مصر .

واعترف أنني لم أكن سعيداً بدور مصر في الأزمة اللبنانية التي تحولت إلى شبه حرب أهلية عربية .

واعترف أيضاً أنني لم أقتنع بحجة « عدم التدخل » كعذر يقدم لسكوت مصر ، كما أنني لم أقتنع بمنطق يقول أن عوامل الجغرافيا السياسية «Geo-politics» كانت تسمح لسوريا مثلاً ، ولا تسمح لمصر ، بدور إيجابي في حل الأزمة اللبنانية .

إن الإدعاء « بعدم التدخل » مردود عليه بدواعي المصير الواحد في وسط معركة تخوضها الأمَّة فعلاً ، ولا تنتظر الغد لتخوضها .

ثم إن التعلل « بالجغرافيا السياسية » وأحكامها مردود عليه بأن القبول بمثل هذا المنطق لا يضيع دور مصر فحسب ، وإنما يضيع مصر كلها ، من حيث أنه يعزلها عن بقية العالم العربي عزلاً كاملاً .

إن عامل « الجغرافيا السياسية » يظهر في الأمة الواحدة إذا ضاع منها دور المحرِّكِ الرئيسي ، ومصر هي المحرك الرئيسي في المنطقة .

ولكي أشرح هذه النقطة أكثر ، أقول :

إذا أخذنا بأحكام الجغرافيا السياسية ، واستبعدنا حقيقة الأمة الواحدة والقوة الرئيسية المحركة فيها ، فماذا نجد ؟

● نجد شبه الجزيرة العربية وحدة جغرافية سياسية ، وهي تشمل

السعودية ، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، وعمان ، والإمارات العربية المتحدة ، وقطر ، والبحرين ، والكويت . .

● ونجد الهلال الخصيب وحدة جغرافية سياسية أخرى ، وهي تشمل سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين .

● ونجد المغرب العربي وحدة جغرافية سياسية ثالثة ، وهي تشمل المغرب والجزائر وتونس ، وربما ليبيا .

● وأخيراً نجد وحدة جغرافية سياسية رابعة هي وادي النيل .

وبهذا المنطق : أين تكون مصر ، ومن يبقى معها ؟

يبقى السودان ، وهو بحكم الجغرافيا السياسية ينجذب إلى شرق أفريقيا ، بمقدار ما ينجذب إلى شمال وادي النيل !

ولست أعرف إذا كان ذلك ما نريده ؟

... ...

... ...

ثم أذكر بشيء :

ـ لقد كان بين الأسس التي تمَّ عليها حل الأزمة اللبنانية هو العودة إلى « اتفاقية القاهرة » ، التي نظمت علاقات المقاومة الفلسطينية مع السلطة اللبنانية .

اسمها « اتفاقية القاهرة » ، لأنها عقدت في القاهرة ، يوم كانت القاهرة : « مغامرة » !

كانت الخلافات إذن قبله ، والخلافات مستمرة بعده .

ولربما تغيَّرت الخطوط ، وتبدَّلت الصداقات والخصومات ، وخفَّت موازين وثقلت موازين .

لكن الخلافات مستمرة ، والصراع دائر .

بل لعلنا إن ننسب إلى جمال عبد الناصر فضل « تمدين » الخلافات العربية ، فقد رفعها من مستوى ثارات قديمة بين الملوك والقبائل والعشائر والطوائف ـ فجعلها حركة جماهير ، وقضايا مستقبل ومصير : استقلال سياسي ـ تحرر اجتماعي ـ نضال وحدوي ـ تأثير عالمي ـ موارد تعود إلى أصحابها ـ سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ـ تخطيط . . . تأمينات . . . تصنيع . . . تأميم . . . زرع صحاري ـ بناء سدود ـ إلى آخره . . . إلى آخره .

أيّ صوت كان هناك بالنداء على هذا كله أعلى من صوته ؟

وأي حركة كانت هناك نحو هذا كله أقوى من حركته ؟

من ؟ وأين ؟

قولوا لنا ! .

الحديث التاسع

النكسة ... ١٩٦٧

ثم يصلون إلى سنة ١٩٦٧ ، وهزيمتها المؤلمة - يقولون :

-« والهزيمة . . . مسؤوليته عن الهزيمة سنة ١٩٦٧ ؟»

وأقول على الفور :

- إن جمال عبد الناصر مسؤول عمّا حدث سنة ١٩٦٧ ، وقد قبل هو بتحمّل كل المسؤولية فيما جرى ، وصارح بذلك شعبه وأمته ، وكانت رغبتهما بعد ذلك معا هي الطلب بأن يظل في موقعه ويقود الحرب . . . لقد خسرنا معركة ، ولكن الحرب مستمرة !

ولعلي أقول بعد ذلك إن مسؤولية عبد الناصر ، في الدرجة الأولى ، تنبع من سببين :

● **السبب الأول : الخطأ في حسابات عملية إغلاق خليج العقبة .**

● **السبب الثاني : الخطأ في ترك المشير عبد الحكيم عامر يقود المعركة فعلاً ، بينما هو - علميا - لا يصلح لقيادتها ، لأنه تحول في الحقيقة عند رتبة الرائد ، من ضابط إلى سياسي .**

ومع ذلك ، فلكي توضع مسؤولية جمال عبد الناصر في إطارها العملي والتاريخي

فإنه يتحتم علينا إلقاء نظرة واسعة على الصورة العامة للموقف السياسي والعسكري ، كما بدت أمامه وقتها .

. . . أولاً ـ أبدأ برؤيته العامة لمجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي :

كان جمال عبد الناصر حريصاً كلَّ الحرص فيما يتعلق بالصدام المسلح مع إسرائيل لعدة أسباب :

١ ـ كان يرى أن الصدام المسلح مع إسرائيل لا بدّ فيه من حساب احتمالات التدخل الأمريكي ، وهو احتمال قائم يستهدف فرض الهزيمة على العرب إذا استطاع ، أو سلبهم ثمار النصر إذا استطاعوا ـ واذن فإن نجاح الصدام المسلح في رأيه كان مرهوناً بظرف دولي وعربي ملائم تكون فيه القوة الأمريكية مصابة بالشلل ، أو يمكن إصابتها به .

٢ ـ كان رأيه أن القوات المسلّحة المصرية تحتاج على الأقل إلى خمسة عشر عاماً تستوعب فيها سلاحها الذي حصلت عليه من الإتحاد السوفياتي ، ولم يكن يقيس هذه المدة بتاريخ عقد أول صفقة سلاح سنة ١٩٥٥ ، وإنما كان يقيس ابتداء من سنة ١٩٥٧ ـ ومن هنا ، فقد كانت الفترة المحتملة للصدام المسلّح في تقديره هي الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ .

٣ ـ حتى يجيء هذا الوقت وتسنح فرصته ، فقد كان جمال عبد الناصر يعتقد اعتقاداً راسخاً في سياسة يسميها هو « سياسة السنطة وشعرة ذيل الحصان » ، وهي تسمية مستمدة من حياة صعيد مصر وممارساته اليومية ، وكان جمال عبد الناصر يشرح سياسته ، فيقول « إن السنطة نوع من البثور يظهر على الجسم ويتكلس ، وأهل الصعيد في مصر يعالجونه بأن يجيء الواحد منهم بشعرة من ذيل حصان ويلفها حول النمو الدخيل على جسده ، ثم يحكم شدها بحيث يحبس مرور الدم اليها ، وتبدأ الإصابة بعد أيام تتجمد ، ثم تبدأ في الذبول ، ثم تقع من تلقاء نفسها » .

وكان رأي جمال عبد الناصر أن إسرائيل نمو دخيل في وسط الجسد العربي ، وأن مقاطعتها وإحكام الحصار من حولها وتشديد الضغط عليها كل يوم ، سوف يؤدي إلى حبس الدم عن خلاياها ، ومن ثم إلى ضمورها وسقوطها .

المهم أن نرفض التعامل معها باستمرار ، المهم أن لا يخف حصارنا عنها طول الوقت ، المهم أن تحسّ بضغطنا من حولها ليل نهار . . وحتى إذا اضطررنا بعد ذلك إلى استعمال القوة المسلحة ، فإن استعمال القوة يجيء في أكثر الظروف ملاءمة . وكانت له نظريته في استعمال القوة المسلحة مع إسرائيل ، كان يرى أن الظروف العالمية لا تعطي العرب فرصة تحقيق نصر حاسم نهائي في معركة واحدة ، وهكذا ظل يتصور سلسلة من المعارك تحقق كل منها نصراً جزئياً ـ عسكرياً وسياسياً ـ ثم يكون من أثر تراكم هذه الإنتصارات كلها أن يشعر المشروع الصهيوني في فلسطين بأن لا أمل له في البقاء .

* * *

. . . ثانياً ـ تصوره العام لمجرى الصراع سنة ١٩٦٧ .

مع بداية سنة ١٩٦٧ ، فإن جمال عبد الناصر راح يتابع صورة التطورات في الشرق الأوسط باهتمام مشوب بحذر شديد ـ لعدة أسباب :

١ ـ كان يشعر أن علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى نقطة عنف شديد عبر عنها قرار الرئيس الأمريكي « ليندون جونسون » بوقف بيع القمح الأمريكي إلى مصر .

٢ ـ لم يكن يستبعد ، والأمر كذلك ، أن تلجأ الولايات المتحدة إلى « الرادع الإسرائيلي » ، كما فعلت بريطانيا وفرنسا في حرب السويس سنة ١٩٥٦ .

٣ ـ كان يرى أن الظروف غير ملائمة له عسكرياً بسبب وجود فرقتين من الجيش المصري في اليمن وقتها ، وكان يقدِّر أنه اذا أرادت إسرائيل استغلال فرصة ، فهذه هي الفرصة المتاحة لها ، وكان قد حاول من قبل أكثر من مرة أن ينهي معركة اليمن ، ولكن محاولاته جميعاً لم تصل إلى نتيجة ، وتلك قصة أخرى على أي حال !

ومن المفارقات أن الملك حسين ملك الأردن بعث إليه في ذلك الوقت برسالة مع الفريق عبد المنعم رياض ، يحذره فيها من مؤامرة تستهدف جرَّه إلى معركة في ظروف غير ملائمة ـ وكان ذلك متفقا مع إحساسه العام .

* * *

. . . ثالثاً ـ موقفه إزاء التهديد الموجَّه إلى سوريا .

عندما بدأ ليفي اشكول ـ رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت ـ وتبعه إسحاق رابين ـ رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي ـ يوجهان التهديدات الصريحة إلى سوريا ، ويتحدثان علناً عن « الزحف على دمشق » ، بدأ جمال عبد الناصر يتقصَّى حجم الخطر الموجَّه إلى سوريا ، وتصادف في ذلك الوقت أن كان أنور السادات في موسكو عائداً من رحلة في « كوريا الشمالية » ، فإذا بالرئيس « نيكولاي بادجورني » يطلب إليه نقل رسالة إلى عبدالناصر عن الخطر الموجَّه إلى سوريا ، وعن استعدادات اسرائيل لتوجيه ضربة إليها .

وتواترت معلومات عن حشد ما بين تسعة ألوية إلى أحد عشر لواء أمام سوريا .

ثم تلقى جمال عبد الناصر من دمشق تقريراً بعث به السفير السوري هناك وقتها ، وهو الأستاذ صلاح الطرزي ، يقول « إن مصادر موثوق بها أكَّدت له أن الهجوم على سوريا قد تحدد بالفترة ما بين ١٦و ٢٢ مايو » .

وهكذا واجهته ضرورة اتخاذ قرار ، فلقد تأكَّدت أمامه احتمالات ضربة عسكرية موجهة إلى سوريا ، ولم يكن في مقدور مصر أن تقف مكتوفة اليدين .

(ولست أعرف ماذا كانوا يقولون عنه أو عن مصر لو أنه وقف ساكتاً ، ولم يتحرك ، وترك سوريا للغزو وحدها ؟ !) .

* * *

. . . رابعاً : قراره بالحركة لمساعدة سوريا وتخفيف الضغط عنها .

كان عليه أن يتحرك قبل ١٦ مايو .

وفي يوم ١٣ مايو أصدر قراراً بحشد قوَّات مصرية في سيناء تأهُّباً واستعداداً ، ونستطيع أن نتصور اتجاهات تفكيره في تلك الفترة من خلال مقابلة بينه وبين « الدكتور ابراهيم ماخوس » وزير خارجية سوريا الذي طار للإجتماع به في القاهرة يوم ١٦ مايو .

وبدأ الدكتور ماخوس يروي أمامه معلومات دمشق عن الحشود الإسرائيلية ونواياها ، وعن تأكيدات السوفيات لهذه الحشود والتحذير منها . ثم قال الدكتور ماخوس « إن السوفيات أبلغوا السفير السوري في موسكو بأنهم سوف يبذلون كل جهدهم لمساعدة سوريا في أي شيء تتعرض له ، حتى ولو اضطروا للتدخل العسكري » .

وبدأ جمال عبد الناصر يتكلم ، وكان قوله بالحرف الواحد ، نقلا عن الوقائع الرسمية لتلك المقابلة :

« ليس واضحاً أمامي ما يستطيع السوفيات عمله لمساعدتكم . .

تقديراتنا أنهم سوف يعطون تأييداً معنوياً ، ولكني لا أرى فرصة لتدخلهم عملياً » .

سوف يساعدون في الأمم المتحدة ، وربما وجَّهوا إنذاراً لأمريكا واسرائيل ، ولكن غير ذلك ، ماذا يستطيعون ؟ . . كيف يتدخلون عملياً عبر تركيا أو إيران ؟ » .

واستطرد جمال عبد الناصر :

ـ « إننا بحشد قواتنا في سيناء أردنا أن نقوم بمظاهرة كبيرة ، ولكي يكون من هذه المظاهرة رسالة لإسرائيل تجعلها تفكر مرة ثانية .

ولكني أرجوكم أنتم في سوريا أن تضبطوا أعصابكم ، ولا تدفعوا الأمور إلى نقطة الخطر .

إنني لا أريد أن أقفل باب التراجع وراء إسرائيل . أريدهم أن يتراجعوا بهدوء ، ولا أريد أن أجعل هذه العملية صعبة عليهم ، فمن الخطر في أوقات الأزمات أن تغلق وراء عدوك باب التراجع إذا لم تكن تريد الصدام الفوري معه » .

واستطرد جمال عبد الناصر :

ـ « خطتي الآن أن أترك قوات الطوارىء في شرم الشيخ وغزة .

لقد طلبنا سحبهم من الخط الواقع بين « طابا » و « رفح » لفتح خط المواجهة أمام تدخلنا ، لو اضطررنا إلى ذلك .

لكن خروجهم من « شرم الشيخ » سوف يؤدي إلى تعقيدات كثيرة ، ثم إن خروجهم من قطاع غزة ليس في صالحنا ، لأننا لا نستطيع الدفاع عن القطاع في حالة نشوب عمليات . من ناحية لأنه ليس لنا فيه قوات ثقيلة بحكم اتفاقيات الهدنة ، ومن ناحية أخرى لأن القطاع لا يسمح بأي مناورة في الحركة .

وأريدكم في دمشق أن تعرفوا أن الموقف دقيق ، وعلينا أن نعالجه بأعصاب باردة ، وأنا أطلب منكم أن تساعدوني بالإمتناع عن أي عمل استفزازي في هذه الظروف الساخنة » .

وخرج الدكتور ابراهيم ماخوس ، ويلفت النظر أن جمال عبد الناصر استدعى بعده مباشرة سفير الإتحاد السوفياتي في القاهرة ، وهو وقتها السفير « بوبجدانيف » ، وقال له :

ـ « إني أريدهم أن يعرفوا في موسكو أننا أخذنا بعض التدابير العسكرية بناء على ما أكدوه لنا من معلومات عن الحشود الإسرائيلية . . إن ما قالوه لأنور السادات كان العامل الأكثر تأكيداً لما كان لدينا من معلومات .

وبالتالي ، فإني أريدهم في هذه الفترة أن يتنبّهوا إلى ما يجري في الشرق الأوسط ، خصوصاً وهم يتحملون ـ أدبياً ـ جزءاً كبيراً من مسؤولية تطورات الحوادث » .

* * *

خامساً ـ قرار إغلاق خليج العقبة . .

كان الطلب المصري الأساسي هو إخلاء قوات الأمم المتحدة من خط المواجهة بين « طابا » و « رفح » ، ولكن « يوثانت » السكرتير العام للأمم المتحدة ، بناء على نصيحة من مساعده الأمريكي الدكتور « رالف بانش » ، قال إن « عمل قوات الطوارىء هو مهمة سلام لا تتجزأ » .

وبالتالي « فليس هناك مجال لسحب جزء من القوة وابقاء جزء منها ، لأن وجود القوة في رأيه « مهمة » تؤديها بالكامل أو تتخلى عنها بالكامل ، واذن فهي إما أن تبقى في مواقعها كما هي ، وإما أن تنسحب من جميع مواقعها ، وهذا حق مصر على أي حال بمقتضى اتفاقها مع سلفه داج همرشولد سنة ١٩٥٧ » .

ولم يكن أمام جمال عبد الناصر من حل إلا أن يطلب سحب القوة من

كل مواقعها ، وإلا فإن هذه القوة سوف تكون مانعاً بينه وبين أي عمل لنجدة سوريا .

وكان طلب خروج القوة كلها .

ووصلت وحدات الجيش المصري إلى شرم الشيخ . وطرحت حكاية خليج العقبة نفسها على الموقف .

يقفل الخليج أو لا يقفل في وجه الملاحة الإسرائيلية ؟

إن اغلاق الخليج حق مصري بمقتضى قوانين السيادة والحرب . ثم إن إغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية كان مطلباً عربياً يلحّ به الكل على مصر ، ولكن القرار لا بدّ أن يصدر بعد دراسة مسؤولية .

ودعيت اللجنة التنفيذية العليا لاجتماع طارىء ، وطرح أمامها موضوع إغلاق خليج العقبة ، وقررت اللجنة بإجماع الآراء إغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية تمسّكاً بحق السيادة ، ونزولاً على مقتضيات حالة الحرب ، واستجابة لمطلب عربي ملح ، ثم إقرارا بأمر واقع نشأ عن سحب قوة الطوارىء الدولية من كل سيناء .

اللجنة كلها ، بإجماع الآراء ، قرَّرت ، ولم يكن القرار انفرادياً من جمال عبد الناصر .

(الغريب أنني كتبت في ذلك الوقت محذِّراً من مخاطر إغلاق خليج العقبة ، قائلاً إن هذا القرار يعني الحرب . ويومها اتهمت علناً بالإنهزامية ، وبين الذين اتهموني وقتها بعض الذين يتهمون جمال عبد الناصر اليوم بالتهور في ذلك القرار !) .

* * *

. . . سادساً ـ تقدير جمال عبد الناصر لاحتمالات الحرب .

في ذلك الوقت كانت كل المعلومات تشير إلى أن اتجاه الحشود

الإسرائيلية قد تغيّر ، فلقد راحت القوات التي كانت في شمال إسرائيل إلى جانب قوات أخرى ـ تندفع بأقصى سرعة إلى الجنوب .

واستدعى جمال عبد الناصر سفير الإتحاد السوفياتي مرة أخرى إلى مقابلته ليقول له :

ـ « إن الحشود كلها الآن على الجبهة المصرية .

لم يعد الخطر الإسرائيلي موجّهاً إلى سوريا ، وإنما هو الآن موجّه إلى مصر » .

وفي نفس الوقت كان تقدير جمال عبد الناصر كما يلي :

١ ـ إنه سوف يبذل جهداً سياسياً مكثّفاً لكي يحول دون اندلاع عمليات عسكرية .

٢ ـ إن نسبة احتمال نشوب عمليات عسكرية سوف تقل مع الوقت ومع نقل التركيز من المجال العسكري إلى المجال السياسي .

٣ ـ إذا حدث ونشبت عمليات عسكرية فإن القوات المسلحة المصرية سوف تكون قادرة على خوض معركة دفاعية طويلة ، أما على الخط الأول قرب الحدود الدولية ، وأما على الخط الثاني في وسط سيناء إذا اقتضى الأمر ، وإذا طالت المعركة الدفاعية فإن اسرائيل لا تستطيع تحمل استمرارها بوضع التعبئة العامة الكاملة .

٤ ـ إن نشوب عمليات عسكرية في الشرق الأوسط سوف يخلق أزمة مواجهة عالمية ، وذلك سوف يضغط بشدة من أجل وقف إطلاق النار وعودة القوات إلى مواقعها الأصلية .

وهكذا بدت المهمة الأولى أمام جمال عبد الناصر أن يتحرك سياسياً بأوسع ما يمكن .

* * *

سابعاً - الحركة السياسية لجمال عبد الناصر وقتها .

في تلك الظروف بدأ جمال عبد الناصر حركة سياسية ، لعلها من أصعب ما قام به في حياته ، وكان يتحرك طول الوقت ، وبأقصى ما يمكن من الفهم والحذر ، وكان يشعر أنه في سباق مع الزمن ومع الخطر .

وجاءته رسالة من الرئيس الأميركي « ليندون جونسون » يناقش فيها تطورات الموقف معه ، ثم يطلب إليه أن يبحث معه عن صيغة لمعالجة الموقف ، ثم يقول في نهاية الرسالة :

« إن الولايات المتحدة - وقوى أخرى - طلبت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت أن يطير إلى منطقة الأزمة ، وأن يرى ما يمكن عمله على الطبيعة ، وأني أناشدكم أن تتعاونوا معه إلى أقصى حد ممكن » .

وردّ جمال عبد الناصر بأنه « سيبذل كل جهده ليفتح سبلاً أمام يوثانت ، ولا يغلق أمامه طريقاً يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر » .

وتمكن جمال عبد الناصر من تجنيد كل جهد الجنرال ديجول الرئيس الفرنسي .

بعث إليه ديجول يرجوه أن لا يطلق الرصاصة الأولى .

وردّ على ديجول بأنه لن يطلق الرصاصة الأولى .

ثم بعث إلى ديجول بملخص رسالة جونسون إليه ، وأضاف إليها تأكيده بأنه سيبذل كل جهده للتعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة .

وحرّك مجموعة عدم الإنحياز كلها . . . واستغل رصيده الضخم في أفريقيا كواحد من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية .

وحين جاء « يوثانت » إلى القاهرة ، التقى به جمال عبد الناصر ومعه الدكتور محمود فوزي مستشاره للشؤون الخارجية وقتها ، والسيد محمود رياض وزير خارجيته وكان الإجتماع الحاسم مع يوثانت يوم ٢٤ مايو .

وفي هذا الإجتماع بدأ جمال عبد الناصر يعرض تطورات الحوادث ، ثم بدأ يعرض وجهات نظره ، واستمر الحوار ساعات . ثم خرج يوثانت باقتراح محدد .

قال بالحرف :

- « سيادة الرئيس . . . نحن الآن نحتاج إلى وقت ، ولذلك فإني أفكر في أن أطلب إلى جميع الأطراف أن يعلنوا « موراتوريوم » على « تصرفاتهم » .

وسأله جمال عبد الناصر :

- ماذا تعني « بموراتوريوم » ؟

وقال يوثانت :

- « الإمتناع عن الحركة . . تجميد الموقف على ما هو عليه . .

أطلب منك مثلاً وقف اجراءات الحصار في خليج العقبة .

أطلب من اسرائيل أن لا تتحدى الحصار .

وأطلب منك أن لا تفتش بواخر أطراف ثالثة .

وأطلب من كل الأطراف الثالثة أن لا تنقل بضائع استراتيجية إلى اسرائيل . أطلب تجميد الموقف » .

وانتظر يوثانت ليرى أثر كلامه .

ولكن جمال عبد الناصر استأذنه في أن يسمح له أن يتكلم بالعربية مع مساعديه : مستشاره الدكتور محمود فوزي ووزير خارجيته محمود رياض .

ودار حديث بين الثلاثة بالعربية ، ويوثانت ينتظر .

والتفت جمال عبد الناصر إلى يوثانت وقال له :

- « إنني أريد أن أتعاون معك ، إلى اقصى حد .

وإذا طلبت مني إعلان موراتوريوم فسوف أقبل ، ولكن الأمر مرهون

بقبول الأطراف الأخرى » .

وقال يوثانت :

ـ لهذا فإني لا أطلب ذلك منك الآن ، وإنما سوف أطلبه بعد عودتي إلى نيويورك وبعد أن أتشاور مع كل الأطراف ، وبالذات الدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن .

وسافر يوثانت .

ولم ينتظر جمال عبد الناصر ساكناً .

وإنما أصدر أوامره بتخفيف إجراءات الحصار عن خليج العقبة ـ إلاّ فيما يتعلق بالبواخر الإسرائيلية ـ وبتجنب أي حادث مفاجىء يمكن أن يفجره تطبيقها .

واصلَ اتصالاته مع ديجول .

وبعث وفداً خاصّاً إلى موسكو .

وبعد أيّام ، وبالتحديد يوم ٣٠ مايو جاءته الرسالة المنتظرة من يوثانت ، وكان نصّها ـ وأنا أنقل عن أوراق الأمم المتحدة ـ كما يلي بالحرف :

« سيادة الرئيس .

إنني أعرف من محادثاتي الأخيرة معكم ومع وزير الخارجية محمود رياض ، أنكم تدركون تماما الدوافع التي تدعوني إلى توجيه هذا النداء الشخصي والعاجل إليكم .

إنكم سوف تلاحظون أن ما أطلبه منكم ينبع فقط من رغبتي ومن مسؤوليتي العميقة التي تدعوني إلى عمل كل شيء في استطاعتي من أجل تفادي كارثة نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط .

وخلال زيارتي للقاهرة فإن موقفكم وسياستكم في مسألة خليج العقبة قد جرى إيضاحها لي ، وأريد أن أركز على الأهمية الكبرى التي أُعلقها على

ردٍّ فعل إيجابي من جانبي لمناشدتي هذه لكم ، بدون تأثير ضارّ على موقفكم أو سياستكم .

إنني أطلب وقتاً ، ولو فسحة محدودة من الوقت ، لكي أستطيع أن أعطي فرصة للمشاورات وللجهود الدولية التي تحاول أن تبحث عن مخرج من الموقف الحرج الراهن . .

وأريد أن ألفت انتباهكم بصفة خاصة إلى ما قلته في تقريري إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ مايو . إنني أرى أن إيجاد مخرج سلمي من هذه الأزمة يتوقف على فسحة من الوقت يمكن فيها تخفيف حدة التوتر من مستواه المتفجر الحالي .

وبناءً على ذلك فإنني هنا أدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس ، وإلى تجنب أي أعمال عدائية يكون من شأنها زيادة التوتر ، وهدفي من ذلك أن أعطي مجلس الأمن فرصة لعلاج المشاكل التي تنطوي عليها الأزمة ، والبحث عن حلول لها .

وإني الآن أناشدك يا سيادة الرئيس ، كما أناشد رئيس الوزراء اشكول وكل الأطراف المعنية إلى ممارسة الحذر عند هذا المنعطف الخطير .

وبالذات ، وبدون طلب أي تعهدات منكم ، أو حتى ردّ ، فإني أريد أن أعرب عن الأمل في أن تمتنعوا خلال مدة اسبوعين من لحظة استلامكم لهذه الرسالة ـ عن أي تدخل في الملاحة غير الإسرائيلية عبر مضايق تيران .

وفي هذا الخصوص فهل لي أن أخطركم ، وفي كل الأحوال ، أن لديَّ من الأسباب ما يجعلني أفهم أنه في الظروف العادية فإنه ليس متوقَّعا أن تحاول أي باخرة إسرائيلية عبور مضايق تيران خلال مدة الأسبوعين المحدَّدين بل إني أستطيع أن أؤكد لكم ، حسب أدق المعلومات لديّ ، بأنه خلال السنتين والنصف الاخيرتين لم تقم أي باخرة ترفع العلم الإسرائيلي بالمرور في مضايق تيران .

وأستطيع أن أكرر لكم ، يا سيادة الرئيس ، أنني بصفة خاصة ،

وكذلك المجتمع الدولي كله بصفة عامة ، سوف نقدر تقديراً كبيراً هذه المبادرة من جانبكم .

وأرجوكم أن تقبلوا يا سيادة الرئيس أصدق أماني واحترامي الشخصي .

يوثانت

هذه البرقية ـ وهي تنشر الآن لأول مرَّة ـ كان لها تأثير كبير في القاهرة ، وكانت دراستها تفصيلاً تعطي إشارات واضحة :

١ ـ إن هذه الرسالة لم تكن لتصدر عن يوثانت إلا وهي موضع اتفاق بين القوى الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة .

٢ ـ إن التأكيد على عدم توقع مرور بواخر إسرائيل تتحدى الحصار معناه أن يوثانت كان على اتصال مباشر أو غير مباشر بإسرائيل .

٣ ـ إن حدة الأزمة ربما تتوقف عند الدرجة التي بلغتها الآن

٤ ـ إن هناك أسبوعين قادمين من الإنتظار قبل أن تتحرك الحوادث .

كانت هذه الرسالة بتاريخ ٣٠ مايو .

ثم تأكد هذا كله برسالة الرئيس « جونسون » المباشرة إلى جمال عبد الناصر يرجوه في مقابلة ممثل شخصي له ، وهو « روبرت أندرسون » ، الذي جاء بالفعل وقابل جمال عبد الناصر ، ثم تم الإتفاق بينهما على رحلة يقوم بها نائب رئيس الجمهورية المصري السيد زكريا محي الدين إلى واشنطن لمقابلة الرئيس « جونسون » والتباحث معه . ثم غادر « أندرسون » القاهرة ، وبعث إلى جمال عبد الناصر ببرقية من روما يؤكد فيها أن الرئيس الأمريكي سوف يكون في انتظار زكريا محي الدين صباح يوم الثلاثاء ٦ يونية ! .

* * *

. . . ثامناً ـ ماذا حدث اذن بعد ذلك ؟

كان من حق جمال عبد الناصر أن يستريح وأن يتصور أن التوتر تخف حدته ، والغريب أنه لم يسترح وإنما ذهب يوم الجمعة ٢ يونية ليحضر اجتماعاً للقيادة العامة للقوات المسلحة ، يقول فيه :

ـ إنه يخشى من الأيام الثلاثة القادمة .

وكان في تلك الفترة بين عاملين :

● **عامل الإطمئنان على سير تطورات الحركة السياسية .**

● **عامل القلق على احتمالات ضربة اسرائيلية مفاجئة ، ثم كان في ذهنه أنه مهما كانت الظروف فإن القوات المسلحة قادرة على خوض معركة دفاعية طويلة النفس .**

وما لم يكن يعرفه جمال عبد الناصر في ذلك الوقت هو أن الولايات المتحدة ـ كما ثبت عملياً فيما بعد ـ كانت تتحرك بسياستين :

● **سياسة في وزارة الخارجية .**

● **وسياسة أخرى في وكالة المخابرات المركزية .**

كانت وزارة الخارجية تتعامل مع يوثانت . . . أو هكذا تقول !

وكانت المخابرات المركزية تتعامل مع المؤسسة العسكرية في إسرائيل وهذا الآن مؤكد !

وجاء صباح يوم الإثنين ٥ يونيو ، واختلفت التطورات مع تقديرات جمال عبد الناصر،خصوصاً فيما يتعلق « بمعركة دفاعية ذات نفس طويل » .

ووقع الخطان القاتلان :

١ ـ ضربة الطيران الإسرائيلي ، والطريقة التي نجحت بها هذه الضربة .

٢ ـ قرار الإنسحاب من سيناء ، وقد صدر صباح ٦ يونيه .

وأخفيت جسامة ضربة الطيران عن جمال عبد الناصر . . . ولم يعرف

بقرار الإنسحاب ، إلا بعد صدوره بوقت طويل .

ولا أريد أن أخوض هنا في تفاصيل أكثر . .

* * *

. ـ تاسعاً ـ الهزيمة :

لقد نسينا عندما وقعت الهزيمة أن حربنا مستمرة .

١ ـ كان شعورنا بالمهانة شديداً ، ولهذا أسباب تبرره ، ولكننا كان يجب أن ندرك أن بين أهداف أعداء العرب تلطيخ سمعة الجيش المصري ، وإقناع الشعب المصري والأمّة العربية أنه ليس في مقدور أيهما أن يعتمد عليه .

كان من أهدافهم أن يسقونا الشعور بالمهانة ، وأن يترسب هذا الشعور بالمهانة إلى أعماق أعماقنا . . . وساعدناهم وشربنا .

لقد هزمت أمم قبلنا في معارك ، ولكنها لم تعتبر هزيمة معركة خسارة للحرب ، طالما أنها تملك إرادتها .

لم تشعر أمريكا بالمهانة بعد « بيرل هاربور » وقيام السلاح الجوي الياباني بتدمير كل الأسطول الأمريكي . . . وإنما شعرت بالتصميم .

ولم تشعر بريطانيا بعد الهزيمة الساحقة في « دنكرك » . . . وإنما شعرت بالتصميم .

بل إن فرنسا التي استسلمت لهتلر . . استغلت مقاومة ضابط واحد رفض الهزيمة ، وهو « ديجول » . . . واعتبرته ممثلاً لإرادتها ، واعتبرت انتصار الحلفاء انتصاراً لها .

أما نحن ، فلم نفعل ذلك .

كانوا يريدون أن يصدِّروا لنا المهانة . . . وكنا نحن على استعداد ، وبشدة ، أن نستوردها !

٢ ـ كان الشعور في العالم العربي بخيبة الأمل شديداً ـ وكان له ما

يبرره بطبيعة الحال - ولكن كان لا بدّ أن يتذكر الجميع أنه بداية ونهاية ليس هناك غير هذا الجيش المصري في الخطّ الأول - ومع جيوش عربية أخرى - يستأنف القتال .

٣ - الغريب أنه مع ظهور دور « التواطؤ » الأمريكي ، فقد ظل اللوم يُصَبُّ على مصر وقيادتها وجيشها بمنطق هؤلاء الذين « لا يقولون للضارب لا تضرب ولكن يقولون للمضروب لا تصرخ » !

* * *

.... عاشراً - مسؤولية جمال عبد الناصر .

وجمال عبد الناصر مسؤول ، ولا يمكن لأحد أن يعفيه من مسؤوليته ، بل ولم يقبل هو بديلاً عن الإعتراف بها كاملة ، ولم يتمسح بشيء ، ولا توارى خلف أحد .

وعندما يجيء وقت الحكم التاريخي عليه في مسألة الهزيمة ، فلا بد أن توضع في الإعتبار عوامل كثيرة :

١ - ظروف الأزمة وتداعيها ، وهل كان في وسعه أن يتقاعس عن نجدة سوريا ؟

٢ - قيادته للحركة السياسية في الأزمة ، والطريقة حاول بها تفادي الإنفجار .

٣ - تمثيله للإرادة العربية في الصمود بعد الهزيمة ، وهذا في حد ذاته من أمجد مواقفه ، فالهزيمة الحقيقية هي هزيمة الإرادة ، وليست الهزيمة هي التراجع عن أرض ... خصوصا وأن الصراع طويل ومستمر .

٤ - نجاحه في إعادة بناء القوات المسلحة في ظرف ستة شهور من الهزيمة .

٥ - عودته إلى ميدان القتال طبقا لسياسة الدفاع - والردع - والتحرير ،

وقد بلغت عودته إلى ميدان القتال قمتها في حرب الإستنزاف التي هي الجولة الرابعة في الحرب العربية ـ الإسرائيلية .

٦ ـ استعداده وتخطيطه لمعركة التحرير .

٧ ـ ثم إن الهزيمة بكل مسؤولياتها يجب أن توضع في إطارها من كفاحه كله ، فلم تكن معركة ٥ يونيو هي معركته الوحيدة ، وإنما كانت واحدة من معاركه . . . نجح في بعضها ، ولم ينجح في البعض الآخر .

وبعد مئات السنين ، وحينما يكتب التاريخ بشرف وأمانة ، وبغير أحقاد وعقد ، فإن التاريخ سوف ينصف جمال عبد الناصر حتى في هزيمة سنة ١٩٦٧ . . . أبسط ما سوف يقال عنه :

أنه كان رجلاً . . . تحمَّل مسؤوليته بشجاعة ، وتقبل الحساب عنها في كبرياء . .

ومثَّل كرامة وإرادة أمّة بأسرها في يوم من أحلك أيامها . . . وكان وسط الظلام والعواصف والمؤامرات الدولية : إنساناً آمن بوطنه وأمته وبمثلها العليا ، وأعطى حياته لخدمة هذه المثل بشرف ، وأصاب مراتٍ وأخطأ مراتٍ ، لكنه حارب طول الوقت بإيمان ويقين ، ولم يستسلم حتى النفس الأخير . . وكذلك يفعل الرجال .

الحديث العاشر

الصدام مع الولايات المتحدة الأميركيّة

ولا يسكتون . . .

كلما ضاعت منهم حجة جاءوا بغيرها ، وكلما طاش لهم سهم في الفضاء أسرعوا إلى الجعبة يبحثون عن سهم آخر ويصوبون !

ـ لقد بادر الولايات المتحدة الأمريكية بالعداء ، ولم يعطها نَفَساً حلواً ، ولا طالعها بوجهٍ مبتسم . . . ما لنا نحن والولايات المتحدة وهي القوة الأعظم القادرة على النفع والضرر . . . ثم ماذا كانت نتيجة عدائه لها غير انحيازها الكامل إلى جانب إسرائيل وغير ضغوطها علينا تشتد حتى كسرت لنا الضلوع ؟ !

ونسأل :

ـ هل فعل جمال عبد الناصر ذلك ، وهل اندفع فعلاً كالثور الأحمق إلى معركة غير متكافئة ؟

وتقول لنا نظرة واحدة على خريطة أحداث الشرق الأوسط منذ سنة ١٩٥٢ أن ذلك لم يحدث . . . بل الغرابة أن ما حدث هو عكس ما يقولون .

لقد بدأ جمال عبد الناصر دوره على الساحة المصرية والعربية وهو يحسن

الظن كثيراً بالولايات المتحدة الأمريكية ومبادئها وسياساتها ، وكانت الورقة الأمريكية في ظنه ـ ذلك الوقت ـ ورقة محترمة وقوية وحظها في النجاح أقرب من حظوظ غيرها من أوراق لعبة الشرق الأوسط .

كانت الولايات المتحدة خارجة من الحرب العالمية ضد الفاشية في مكانة الديمقراطية الكبرى ، وكانت الأفلام الأمريكية تعطي صورة مغرية عن مجتمع جديد ، ولم تكن هناك بعد وكالة مخابرات مركزية ، ولا كان هناك ضغط بالمعونات أو بالحصار الإقتصادي أو بغارات الحرب النفسية . لم تكن صورة الأمريكي القبيح قد رُسمت بعد ، ولا كان هناك « خليج خنازير » في كوبا ، أو مذبحة « ماي لاي » في فيتنام .

وكانت القوة الأعظم الثانية ـ شريكة انتصار الحرب ضد الفاشية ـ وهي الإتحاد السوفياتي ـ ما زالت بعد تحت حكم ستالين .

وكانت بريطانيا هي عدو العرب في المشرق . . . وفرنسا عدوهم في المغرب .

وهكذا كان الخيار الأمريكي يفرض نفسه ، لا على جمال عبد الناصر وحده ، وإنما على معظم قيادات حركة الثورة الوطنية .

واستعمل جمال عبد الناصر الورقة الأمريكية في الضغط على بريطانيا من أجل الجلاء ، وحاول أن يحصل منها ، بعد ثلاثة شهور من الثورة ، على سلاح للجيش المصري ، وتلقّى وعداً بذلك ، ثم حدث تراجعٌ عن الوعد وقيل له في تبرير ذلك بالحرف :

ـ لقد كانت قائمة طلباتكم من السلاح على مكتب الرئيس الأمريكي الجديد ـ دوايت أيزنهاور ـ وكان على وشك أن يبتّ فيها بالموافقة ، ولكن ونستون تشرشل ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ اتصل به تليفونيا وقال « هل صحيح أنك ستبيع سلاحاً لمصر ؟ » ، وردَّ عليه أيزنهاور بأنه على وشك اتخاذ قرار . وناشده تشرشل أن يؤجل ، لأن جمال عبد الناصر يهدِّد بحرب شعبية في منطقة القناة لإجبار الجيش البريطاني على الإنسحاب . ثم أضاف تشرشل

«إنك لن ترضى أن تعطي للمصريين سلاحاً يقتلون به جنود الجيش البريطاني الذين كانوا تحت قيادتك في الحرب العالمية الثانية» . وتردد أيزنهاور .

حتى ذلك الوقت ـ فبراير ١٩٥٣ ـ كان جمال عبدالناصر يحسن الظن بالأمريكيين ويجد عذرهم في الإستجابة لحلفائهم ، خصوصاً على المستوى العاطفي ، عذراً مقبولاً . وصدَّق ما قالوه له ، واستجاب لنبرة الودّ المشوبة بالأسف في اعتذارهم له .

ومن ناحيتهم ، فلست أعتقد أن الأمريكيين ـ في ذلك الوقت ـ أحسنوا تقييم وتقدير جمال عبدالناصر ، وثورته في مصر ، وصداها في العالم العربي .

تصوروه انقلابياً من نوع ما عرفوا في أمريكا اللاتينية أو غيرها . . ضابط شاب ، يقفز على السلطة بالدبابة والمدفع ؛ وفي اليوم الأول يعلن على شعبه آمالاً في التغيير بلا حدّ ، ولكن اليوم الثاني يجيء ، فإذا بطل الأحلام لا يغيِّر ، وإنما يتغيَّر . يلبس رداء السلطة ثم يجمِّد الأمر الواقع ويثبّته ، وتذهب الأحلام إلى صحارى الضياع . . . سراباً رأته العيون لحظة ، واتجهت إليه الأقدام في شوق ، فلم تجده حيث تصوَّرته ، ولم تعثر له على أثر !

ونستطيع القول بأن جمال عبد الناصر لم يقبل على الخيار الأمريكي متصوِّراً أن الطريق مفتوح والريح رخاء ، فلقد قدّر منذ البداية أن هناك أسباباً حقيقية لمشاكل مع الولايات المتحدة ترجع في معظمها إلى ما رآه وقتها ، ووصفه بتعبير «المأزق الأمريكي» .

والمأزق الأمريكي ، كما تصوَّره وشخَّصه وقتها :

أن الولايات المتحدة تجد مصالحها كلها مع العرب .

ولكن الولايات المتحدة ترتبط بإسرائيل بأكثر من سبب : منها الإعتبارات العاطفية ، ومنها التأثير الصهيوني في الحياة الأمريكية.، ومنها ما

يعتقده راسمو السياسة في واشنطن من أنّ صمّام الأمن النهائي في السيطرة على المنطقة هو إسرائيل .

كان يرى ذلك مأزقاً .

وتصوّر أنه إذا استطاع أن يساعد على إيجاد حل لهذا المأزق ، أو حتى صيغة تعامل مقبول ـ إذن فإن الولايات المتحدة سوف تغلب مصالحها على أية اعتبارات أخرى ، خصوصاً إذا نمتْ ثقة متبادلة بين الطرفين . . . بالتعامل الحرّ والحوار المفتوح وحسن النية المسبق .

وفوجىء جمال عبد الناصر بالتجربة ، ووقائع التجربة مع الولايات المتحدة ، وفي النهاية كانت له عبارة ترسم خيبة أمله فيها كلها ، وكان يقولها في ألم :

ـ على كل بقعة من جسمي كي بالنار ، مما فعلوه بنا ، أو حاولوه معنا !

ومع ذلك لا نسبق الوقائع .

* * *

بدأت الواقعة ـ أو الموقعة ـ الأولى بين جمال عبد الناصر وبين الولايات المتحدة في قضية الأحلاف ، لوَّحوا له بأنهم سوف يساعدون في إقناع الإنجليز بالجلاء ، إذا هو انضمّ في حلف دفاعي مع الغرب في الشرق الأوسط .

وحاول أن يشرح وجهة نظره « لجون فوستر دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة عندما جاء إلى مصر في ربيع سنة ١٩٥٣ . قال له :

ـ « لا أتصور أن في مقدورنا أن نقبل حلفاً دفاعياً تتحول به قوة الإحتلال من عدوٍّ إلى حليف ، وبدلا من العلم البريطاني على قواعد القناة ، يرفع علم الحلف .

نحن نريد الإستقلال أولا لكي تكون لنا إرادة حرَّة نقرر بها إذا كانت الأحلاف في صالحنا ، أو هي في غير صالحنا .

وربما قلت لك من الآن أننا لا نراها في صالحنا ، فلست أفهم كيف ننضم إلى حلفٍ ضد الإتحاد السوفياتي وهو بعيد عنا لم يبادرنا بعداء ، ثم ننسى أن عداءنا الحقيقي هو مع هؤلاء الذين احتلوا أرضنا من أكثر من سبعين عاماً .

ثم إنني لا أعتبر أن الشيوعية خطر علينا ، وإذا كانت خطراً فإن مقاومتها لا تكون بالأحلاف العسكرية ، لأن السوفيات لن يهاجموا الشرق الأوسط بالجيش الأحمر ، وإنما سوف يحاولون ـ إذا حاولوا ـ النفاذ من جهات داخلية ساءت أوضاعها بسبب التخلف والإستغلال والتبعية ، ومن هنا فإن دفاعنا الحقيقي ضد الشيوعية يكون بالوطنية بمعناها الحقيقي بكونها خلاصاً من التبعية ، وعملاً ضد التخلف ، وعدلاً يجد فيه المواطن حياته وكرامته .

ومهما يكن فإني أسلِّم بأنه قد تكون هناك أخطار علينا ، وأول هذه الأخطار إسرائيل ، ووسيلتنا في مقاومة هذه الأخطار هي ميثاق الدفاع العربي المشترك ، أما حلف للدفاع عن الشرق الأوسط ، فإني أخشى أنني فيه سوف أجد نفسي حليفاً لإسرائيل التي تعتبرها شعوبنا كلها عدوها الرئيسي في هذه المرحلة ! » .

ولم يفهم جون فوستر دالاس .

وصدرت الإشارة بترك القاهرة جانباً ، والإتجاه إلى بغداد لتكون نواة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، ثم بدأ الضغط على غير بغداد من عواصم الهلال الخصيب .

واضطر جمال عبد الناصر إلى أن يقاوم . . وقاوم حلف بغداد دون أن يسدّ طرقاً أو ينسف جسوراً تقطع المواصلات مع الولايات المتحدة .

* * *

وبدأت الموقعة الثانية من قلب تلك الموقعة الأولى ، فقد تصوَّر « دالاس » أنه إذا استطاع أن يرتب لصلح بين مصر وإسرائيل ، فإن ذلك

سوف يزيل أكبر عقبات اشتراك مصر في حلف بغداد .

وطارت بعثة في السرّ إلى القاهرة ، يرئسها « روبرت أندرسون » الذي كان وزيراً للخزانة مع أيزنهاور ، والتقى مع جمال عبدالناصر ، وعرض عليه رغبة الولايات المتحدة في السعي بصلح بين مصر وإسرائيل ، ولم يجادله جمال عبدالناصر ، وإنما وضع أمامه شروطه ، وكانت :

● حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على أرضه . .

● ثم أن تطمئن مصر إلى أن الإتصال البرّي بينها وبين بقية العالم العربي في المشرق مفتوح ، ولا يكون ذلك إلاّ بتراجع إسرائيل عن النقب .

وسافر « أندرسون » إلى اسرائيل ليقابل « بن جوريون » وعاد يقول لعبد الناصر :

- « ان بن جوريون ذعر عندما سمع اقتراحاته ، فمعناها أن لا تكون هناك إسرائيل »

واستطرد « اندرسون » يقول إن « بن جوريون » عرض اقتراحاً وجيهاً ، وهو أن يلتقي مع جمال عبدالناصر وجهاً لوجه ، وأن يجيء إليه هو في القاهرة - أو أي مكان غيرها يحدِّده - سرّاً أو علناً ، حسبما يختار .

ورفض جمال عبد الناصر قائلاً لأندرسون :

- لا أستطيع مقابلته لمائة سبب ، على الأقل .

أولها أنه إذا جاء لمقابلتي في القاهرة فإنني لا أستطيع أن أضمن سلامته . . . وإذا ذهبت للقائه خارج مصر ، فما أظنني أستطيع العودة إليها » .

ولم يفهم « أندرسون » . . . ولا فهم « دالاس » . . . ولا فهم « أيزنهاور » .

وبدأت الشكوك من الناحيتين .

* * *

وجاءت الموقعة الثالثة حين الحَّ جمال عبدالناصر في طلب السلاح من الولايات المتحدة ، فلما أحس أنه لن يحصل على ما طلب ، توجه إلى الإتحاد السوفييتي ، ولم يعقد صفقة سلاح فقط ، وإنما كسر احتكار السلاح في المنطقة إلى الأبد .

وجنّ جنون « دالاس » وبعث إلى جمال عبد الناصر بإنذار شفوي :

(إنه سوف يقطع المعونة الإقتصادية عن مصر (لم تكن هناك بعد معونة ، وإنما كان هناك وعد بها) .

« ثم إنه سوف يقطع كل تعامل أمريكي مع مصر .

ثم إنه على استعداد لقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر .

وأخيراً ، فإنه على استعداد لأن يصل إلى حدّ فرض حصار بالأسطول السادس على الشواطىء المصرية ، يمنع وصول السلاح السوفييتي اليها » .

ورفض جمال عبدالناصر الإنذار ، وقرّر دالاس أن يرسل مساعده في وزارة الخارجية « جورج آلين » بإنذار مكتوب . وبعث جمال عبد الناصر إلى السفارة الأمريكية يقول إنه سوف يقابل « جورج آلين » ، ولكنه إذا اشتم في كلامه رائحة تهديد أو إنذار ، فسوف يطرده على الفور من مكتبه .

وأدرك « دالاس » أنه أمام خصمٍ مستعدٍّ للمقاومة وقادر عليها ، فترك التهديد إلى الإغراء ، وكان قوله :

ـ « ليكن . . إن الإتحاد السوفييتي يصدِّر لكم أدوات الموت . . وأمّا نحن فسوف نصدِّر لكم أدوات الحياة ، وهكذا فقد قرَّرنا مساعدتكم في مشروع بناء السدّ العالي الذي تتحدثون عنه وتحلمون ببنائه » .

ثم أبدى « دالاس » بعد فترة تخوُّفه من استمرار تدفُّق السلاح على مصر بحجة أن ذلك سوف يستنفد مواردها ولا يستبقي منها شيئاً للسدّ العالي ، وهكذا طلب وقف مشتريات السلاح من الإتحاد السوفييتي ، ثم طلب وقف المقاومة ضد حلف بغداد .

ورفض جمال عبدالناصر .

وكان قرار دالاس بسحب عرض المساهمة في تمويل السدّ العالي .

وردّ عبدالناصر بتأميم قناة السويس . . وجاء العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ، ووقف العالم كله على حافة الهاوية .

واضطرّ دالاس بعد الإنذار السوفييتي إلى التعاون لفك الأزمة الخطرة .

ولكنه لم يغفر لجمال عبد الناصر ما فعل ، وكانت تلك هي الفترة التي بحث فيها أمر جمال عبدالناصر في اجتماع للمخابرات المركزية ، وقال جون فوستر دالاس لشقيقه آلان دالاس . وهو مدير المخابرات المركزية وقتها :

ـ « ألا تستطيع المخابرات تصفية مشكلة عبد الناصر » .

وهز آلان دالاس رأسه ، وبدأت وكالته ترسل فرق الإغتيال واحدة بعد واحدة لاصطياد جمال عبد الناصر .

* * *

ثم الموقعة الرابعة :

. . . دالاس يحاول تنفيذ أهداف العدوان الثلاثي بوسائل أخرى . الحصار الإقتصادي ، ثم الحصار السياسي عن طريق عزل مصر بمشروع أيزنهاور ، ثم الضغط على سوريا أكبر حلفائه بحكم دورها التاريخي في الحركة القومية .

وأفلت عبدالناصر من الحصار الإقتصادي ، ولم ينجح الحصار السياسي في عزل مصر ، وإنما سقط مشروع أيزنهاور ، وبدأ التفكير في غزو سوريا ، وإذا قوة مصرية تذهب إلى سوريا ، ثم إذا الوحدة تعلن ، ثم إذا حلف بغداد ينهار في بغداد ، وجرى الأسطول الأمريكي فاقتحم الشواطىء اللبنانية ، ثم اكتشف دالاس أن الولايات المتحدة لن تستطيع إرغام العالم العربي على الركوع بمجرد ظهور بحّارة الأسطول الأمريكي السادس على رمال الشاطىء في بيروت .

وأصبح الموقف شديد التوتر ، واضطر دالاس إلى التراجع ، ثم عاد أيزنهاور يحاول استرضاء عبد الناصر بشحنات من القمح الأمريكي لمصر ، ولكن ما في القلب بقي في القلب !

* * *

ومع بداية عصر جون كنيدي - ١٩٦١ - ورئاسته للولايات المتحدة الأمريكية - جرت الموقعة الخامسة .

بدأ كنيدي بسياسةٍ تدعو إلى ارتياد « الآفاق الجديدة » ، وتصوَّر أن الشرق الأوسط أفق من هذه الآفاق ، يستطيع أن يترك عليه بصمات أصابعه ، وبدأ مراسلاتٍ - استمرَّت طويلاً - مع جمال عبد الناصر .

وكانت أولى الرسائل عن العلاقات بين مصر وإسرائيل ، وأفاض كنيدي في مزايا السلام إذا تحقق على الأرض المقدسة .

وردَّ جمال عبدالناصر بخطابه المشهور الذي قال فيه عن وعد بلفور « إنَّ مَنْ لا يملك أعطى وعداً لمن لا يستحق » وضاعت بذلك حقوق شعب فلسطين .

واتصلت الرسائل ذاهبة عائدة من واشنطن إلى القاهرة وبالعكس ، واكتشف جون كنيدي أن الأمر أعقد مما تصوَّر ، وصدرت الإشارة إلى المخابرات الأمريكية ، فعادت تحاول ضد مصر ، وهدفها في ذلك الوقت كسر الوحدة بينها وبين سوريا .

وتحقَّق لها ما أرادت ، وتصوَّرت أن ضرب الوحدة في سوريا سوف يعقبه انكسار النظام وسقوطه في القاهرة . . ولكن جمال عبد الناصر كان يقاوم بشدة وضراوة رغم صدمة الإنفصال .

* * *

- في عصر كنيدي أيضاً جاءت الموقعة السادسة .

مصر تبني صناعة طائرات وصناعة صواريخ ، وإسرائيل تشكو من نشاط علماء ألمان جاءت بهم مصر لمساعدتها في مشروعها الطموح .

وكتب كنيدي إلى عبدالناصر مستفسراً ، وردَّ جمال عبد الناصر بقوله :

ـ أريد أن أكون واضحاً وعملياً .

إننا نحاول بناء صناعة طائرات ، وبناء صناعة صواريخ ، ولكن أمامنا وقتاً طويلاً لتصبح هذه الصناعات عماداً لتسليحنا .

إن هدفي منها بالدرجة الأولى في هذه المرحلة ، هو الحصول على تكنولوجيا عصر جديد .

(من الغريب أن البعض هاجموا جمال عبدالناصر في صناعة الطائرات والصواريخ ، واعتبروا ما صرف عليها في ذلك الوقت تبديداً لأموال لا داعي لتبديدها .

ومرَّت الأيام ، وجاء الوقت الذي أصبحت فيه هذه المصانع هي نصيب مصر العيني في إقامة مؤسسة صناعات الأسلحة العربية ، وقوِّمت حين قوِّمت في أصول هذه المؤسسة بأكثر مما دفع فيها عند إنشائها) .

ووجدت الولايات المتحدة أن ما قاله عبدالناصر ليس مدعاة للطمأنينة وإنما هو مدعاة لمزيد من القلق . . . فأخطر من بناء الطائرات والصواريخ ، أن تكون لدى مصر معرفة واستيعاب لتكنولوجيا عصر جديد .

وكانت إسرائيل لا تكفّ عن الشكوى لأن جمال عبد الناصر أغلق أمامها سوق السلاح في بريطانيا التي اكتوت أصابعها بالنار في السويس ، ثم أغلق أمامها سوق السلاح في فرنسا حين أنشأ خط علاقات مباشر بينه وبين الجنرال ديجول .

وقرّر جون كنيدي أن تدخل الولايات المتحدة لأول مرة في دور بائع السلاح لإسرائيل ، وهكذا عقد معها صفقة لعدد من بطاريات صواريخ « هوك » .

وكتب إلى جمال عبد الناصر أسوأ رسالة في سلسلة مراسلاتهما .

قال جون كنيدي في رسالته ما مؤداه أن الولايات المتحدة قرَّرت تقديم شحنات أسلحة محدودة إلى اسرائيل ، « وأنه إذا انتهزت مصر هذه الفرصة للقيام بحملة دعائية واسعة ضد الولايات المتحدة في العالم العربي ، فإن واشنطن سوف تردّ على ذلك بإرسال المزيد من الأسلحة إلى اسرائيل ! » .

ولم يسكت جمال عبد الناصر ، بالطبع ، وبدأت حدة التوتُّر في العلاقات تزداد .

* * *

والموقعة السابعة في عصر جون كنيدي هي الأخرى .

كانت الولايات المتحدة مشغولة بأزمة الصواريخ في كوبا ، وقد وصلت هذه الأزمة إلى حدود خطرة تهدد بمواجهة نووية بين القوتين العظميينْ .

وفي تلك الساعات اتخذ القرار المصري بالتدخل لنجدة ثورة اليمن .

وحين رفع كنيدي عينيه عن أزمة الصواريخ ، فوجىء بالوجود المصري العسكري في جنوب شبه الجزيرة العربية .

وبذل جون كنيدي في البداية محاولاتٍ لكي تسحب مصر قواتها من اليمن ، ثم تغيَّرت الإستراتيجية .

بدلاً من حثّ مصر أو تطمينها لسحب قواتها من اليمن ، بدأت استراتيجية أخرى تفرض على مصر أن ترسل جزءاً كبيراً من قوتها إلى اليمن .

وهنا يظهر الدور الكبير الذي قامت به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تجنيد قوة مرتزقة من الأجانب يحاربون ضد مصر في اليمن .

في وقت من الأوقات بلغ عددهم اثني عشر ألفاً .

واستطاعت المخابرات المركزية الأمريكية أن تحصل على مساعدة

إسرائيل لهم ، فقد تكفّل الطيران الإسرائيلي بعمليات إسقاط المؤن والذخائر لهم في مواقع محددة بالقرب من مكامنهم في الكهوف وعلى الجبال وفي الوديان .

وأدّى ذلك بالطبع إلى تعقيدات كثيرة ، فلم تكن هذه المشكلة مشكلة دعاية أو سياسة .. أو اختلاف وجهات نظر ، وإنما اصطبغ الخلاف بلون الدم .

* * *

وسقط كنيدي في مدينة « دالاس » - « تكساس » - برصاصات شاب مجهول هو « لي أوزوالد » وخلفه « ليندون جونسون » ومعه الموقعة الثامنة .

وبعث « جونسون » إلى جمال عبدالناصر يطلب للولايات المتحدة حق الهيمنة على موازين السلاح في المنطقة ، بدعوى ضرورة تحديده ، حتى لا يكون من تكديسه حافز لاستعماله حتى ضد نوايا الأطراف ورغباتهم .

وهكذا تقدَّم « جونسون » يطلب حق التفتيش على المفاعل النووي المصري ، وحق التفتيش على مصانع الطائرات والصواريخ المصرية ..

وكان الطلب غريباً ...

وكان الجو الذي صاحبه أشد غرابة .

وحين رفض جمال عبد الناصر كان الشدّ والجذب في العلاقات المصرية الأمريكية قد وصل إلى قرب درجة القطيعة .

* * *

ثم كان « جونسون » أيضاً بطل الموقعة التاسعة ، فقد أحسّ أن جمال عبدالناصر يتحدّى النفوذ الأمريكي في المنطقة ، ويرفض كل الطلبات الأمريكية ، ويعبىء الجماهير العربية ضد السياسات الأمريكية . ولم يكن جمال

عبد الناصر يفعل ذلك نكاية في أمريكا ، ولكنه كان يريد تثبيت وتدعيم قاعدة المقاومة العربية ، بأن تكون الشعوب العربية كلها واعية بما يجري ، موجودة عن طريق هذا الوعي كطرف في الصراع .

وقرر جونسون وقف مبيعات القمح لمصر ، وفقا لقانون ب . ل ٤٨٠ .

وجاء هذا القرار في الوقت الذي يستطيع ضرره فيه أن يكون محسوساً .

جاء في وقت بدأت تظهر فيه الآثار التضخمية لتنفيذ خطة السنوات الخمسة الأولى للتنمية الشاملة .

وجاء في وقت تصاعدت فيه نفقات العمليات العسكرية في اليمن .

وضرب جونسون ضربته ، وكان ذلك في نهاية سنة ١٩٦٦ .

وفي منتصف سنة ١٩٦٧ ، يونيو بالتحديد ، جاءت الموقعة العاشرة ، وكانت أكثر المحاولات شراسةً وأشدها عنفاً .

ولسوف تمر سنواتٌ طويلة قبل أن يظهر الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في معركة يونيو ١٩٦٧ ، ولكن الثابت من الآن أن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل سارت في طريقين متوازيين في تلك الظروف :

. . . طريق رسمي علني ـ سياسي بالدرجة الأولى ـ وقد تمثَّل في الوعد الأمريكي الذي اتخذ في مجلس الأمن القومي الأمريكي بأن تضمن الولايات المتحدة لإسرائيل أمرين :

● الأول ، تفوُّق في السلاح على كل الجيوش العربية .

● والثاني ، ضمان أنه في حالة قيام عمليات فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل عسكرياً إذا كان هناك ما يوحي بوجود انتصار مصري .

فإذا كان هناك انتصار إسرائيلي فإن الولايات المتحدة تضمن لإسرائيل

أن لا يصدر قرار من الأمم المتحدة يفرض عليها الإنسحاب من أراضٍ تكون قد احتلتها ، ثم إن الولايات المتحدة تضمن أيضاً أن لا يكون هناك ضغط يمارس دولياً على إسرائيل ما لم يقبل العرب بعقد الصلح معها أو إقامة السلام .

... وأمّا الطريق الثاني الذي مشت عليه المساعدة الأمريكية لإسرائيل ، فقد كانِ طريقاً سرِّياً ـ وعسكرياً بالدرجة الأولى ـ قامت به وتولّت مسؤوليته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، التي تكفَّلت بتقديم المعلومات عن أوضاع القوات المصرية ، والتي اشترك أسطول طائراتها في نقل الأسلحة والذخائر ، والتي تولّت تجنيد متطوعين للحرب مع إسرائيل ، خصوصاً من جنوب أفريقيا وروديسيا .

وبعد هذه الموقعة ، كان الغضب جامحاً في العالم العربي ، وقطع جمال عبد الناصر علاقات مصر مع الولايات المتحدة ، وتبعته في ذلك دول عربية عديدة ، وبدأ نزوح الرعايا الأمريكيين من الشرق الأوسط ، بينما جونسون في ثورة عارمة على مشهد هذا « الخروج » الذي اعتبره مهيناً لأمريكا ، وكان ذلك أبسط نوع من أنواع الإحتجاج على الإشتراك في المؤامرة الكبرى .

برغم ذلك كله ، لم يدع جمال عبد الناصر للغضب الشخصي سبيلاً إلى قراراته .

كان يدرك أن بين الأمة العربية وبين الولايات المتحدة تناقضاً أساسياً ، ولكن الحذر في إدارة هذا التناقض واجب .

وقدّر جمال عبد الناصر أنه لا أمل في فتح باب بينما « جونسون » في البيت الأبيض ، وهكذا لم تكد مدة رئاسته تنتهي ويفوز « ريتشارد نيكسون » بالرئاسة بعده ، حتى انتهز جمال عبد الناصر الفرصة فبعث إلى « نيكسون » برسالة تهنئة .

وردّ « نيكسون » بإرسال بعثة تقصي حقائق في أزمة الشرق الأوسط ، يرئسها « وليم سكرانتون » الذي عُيِّن أخيراً مندوباً دائماً للولايات المتحدة

الأمريكية في الأمم المتحدة ، وتعثَّرت بعثة « سكرانتون » وسقطت على الأرض لمجرد أنه أدلى بتصريح بعد عودته من مهمته في الشرق الأوسط إلى واشنطن ، قال فيه « إن الولايات المتحدة لا بدّ لها أن تتبع سياسة متوازنة في الصراع العربي الإسرائيلي » .

ولم ييأس جمال عبد الناصر ، وإنما انتهز فرصة أخرى . . . هي فرصة وفاة « الجنرال أيزنهاور » ، فبعث بالدكتور محمود فوزي على رأس وفد للعزاء في « واشنطن » ، وكلفه باستكشاف آفاق التفكير الأمريكي في الأزمة .

وحتّى بعد أن قامت طائرات الفانتوم بغاراتها على عمق مصر ، وضربت مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر ، قبل جمال عبدالناصر باستقبال « جوزيف سيسكو » مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وقضى ساعتين يتحدث معه .

ثم وقف في عيد أول مايو سنة ١٩٧٠ يوجِّه نداءً إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ، يخيِّره بين أحد أمرين : أن يطلب إلى إسرائيل الإنسحاب فوراً من الأراضي المحتلة ، أو أن يوقف عنها شحنات السلاح ، لأن استمرار احتلالها للأراضي العربية مع استمرار تزويدها بالسلاح الأمريكي معناه أن الولايات المتحدة شريكة في تثبيت هذا الإحتلال الإسرائيلي للأرض العربية » .

وجاء الردّ على شكل « مبادرة روجرز » ، وقبلها جمال عبد الناصر ليعطي للرئيس الأمريكي فرصة ، ولكي يعطي نفسه في ذات الوقت فرصة لاستكمال بناء حائط الصواريخ على جبهة قناة السويس .

في هذا كله كان جمال عبد الناصر يدرك مشكلتين :

● مشكلة التناقض بين العرب والولايات المتحدة ، وهو تناقض له أسبابه العديدة والمتنوعة .

● وفي نفس الوقت ، مشكلة اختيار الأسلوب الملائم لإدارة هذا التناقض في ظل أوضاع القوة الدولية الراهنة .

* * *

ومع ذلك جاءت الموقعة الحادية عشرة - والأخيرة حتى الآن - بين العرب وبين الولايات المتحدة ، ولعلها كانت بعد سنة ١٩٦٧ أعنف المواقع .

في الوقت الذي استطاعت فيه الجيوش العربية على الجبهات العربية ، وفي مقدمتها الجيشان المصري والسوري ، توجيه ضربة مفاجئة لإسرائيل في اكتوبر ١٩٧٣ ، سارعت الولايات المتحدة إلى نجدة اسرائيل ، حتى وجد الرئيس أنور السادات نفسه ، وعلى حد قوله ، « يحارب الولايات المتحدة » .

كانت الولايات المتحدة هي التي أعطت لإسرائيل ، وسط المعركة ، سلاحاً عبرت به قناة السويس من الشرق إلى الغرب ، ردّاً على عبور الجيش المصري من الغرب إلى الشرق !

ثم أتبعت الولايات المتحدة هذا العمل المكشوف بأعمال أخرى مستترة ، استهدفت جميعاً إجهاض الموقف السياسي العربي ، وتفريغه من كل قواه الضاغطة ، إلى جانب تمزيق تماسك الجبهات العربية المحيطة بإسرائيل .

ألم يحدث هذا ؟

حدث . . .

وكان جمال عبد الناصر في مثواه الأخير منذ أكثر من ثلاث سنوات .

ولم يكن هناك يستفز الولايات المتحدة ، أو يبادرها بعداء ، أو يطالعها بوجه عابس أو مبتسم !!

الحديث الحادي عشر

عبد الناصر
وفتح الأبواب للاتحاد السوفييتي

تظلّ هناك نقطة في ادِّعاءاتهم على جمال عبدالناصر :

ـ « لقد فتح أبواب الشرق الأوسط أمام الإتحاد السوفييتي ، وأدخله إلى المنطقة قوة تؤثر في مقدراتها ؟ » .

ونناقش هذه النقطة بموضوعية ، ولعلّي واحد من الذين يستطيعون مناقشتها دون أي حساسية ، فلقد تصدَّيت كثيراً لنقد السياسة السوفياتية في المنطقة ، وتعرَّضت مراراً لحملات مضادة من جانب أجهزة الإعلام السوفياتية ، بل وصل الأمر إلى ما هو أكبر من ذلك :

وصل الأمر إلى حدّ أن « ليونيد بريجنيف » طالب بإبعادي عن الصحافة المصرية وتأثيرها السياسي على الرأي العام المصري ، وقد نقل طلب « بريجنيف » إلى القاهرة مع الوفد المصري الذي حضر المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، والتقى بسكرتيره العام « بريجنيف » قبل عودة هذا الوفد من موسكو إلى القاهرة ، بل إن الرئيس « نيكولاي بادجورني » أعاد هذا الطلب على الرئيس أنور السادات في آخر زيارة له للقاهرة ، وكان الرئيس السادات بنفسه هو الذي أخبرني بما طلبه منه « بادجورني » ، بل وفوضني الرئيس السادات أن أناقش هذا الموضوع مع « بوريس باناماريوف » عضو المكتب السياسي السوفييتي ، وكان يزور القاهرة في صيف سنة ١٩٧١ ، في أعقاب زيارة « بادجورني » لها !

أعود إلى النقطة الأصلية في هذا الحديث؟

- هل صحيح أن جمال عبدالناصر فتح أبواب الشرق الأوسط أمام الإتحاد السوفييتي ، وأدخله إلى المنطقة قوة تؤثر في مقدراتها؟

ونحاول الإجابة على هذا السؤال ، وأسئلة أخرى تتفرع منه . . .

والإجابة على السؤال نفسه لا تحتاج إلى جهد كبير ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - لقد كان الغرب هو الذي أدخل الإتحاد السوفييتي إلى المنطقة أول مرة في هذا القرن ، وليس جمال عبدالناصر .

حدث ذلك حين اتفقت بريطانيا مع الإتحاد السوفييتي على اقتسام احتلال إيران سنة ١٩٤١ - اعترافاً من بريطانيا بأن الإتحاد السوفييتي ، حليف المعركة الكبرى ضد هتلر ، له مصلحة أمن لا يمكن اغفالها في منطقة الشرق الأوسط ، وفي اتجاه الخليج العربي والمحيط الهندي بشكل خاص .

ثم حدث ذلك حين جلس روزفلت مع ستالين في « مؤتمر يالتا » سنة ١٩٤٥ يقتسمان العالم ومناطق النفوذ فيه ، كأن الكرة الأرضية امامهما كعكة تحوِّلها سكين الكبار إلى شرائح لكل منهما فيها نصيب يأخذه ويقر له الآخر به .

٢ - في مطلق الأحوال ، فإن الإتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الكبرى الثانية لم يكن في حاجة إلى تشرشل أو إلى روزفلت ليعطيه دوراً عالمياً . فقد كان دوره موجوداً على نحوٍ أو آخر في كلّ القارات وعلى كل المحيطات . إن الإتحاد السوفييتي خرج من الحرب العالمية الثانية وهو واحدة من القوتين الأعظم ، وكانت التطورات سنة بعد سنة منذ تلك الحرب تؤكد هذه الحقيقة وتجعل من الإثنين ، الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي والتعاون بينهما والتنافس بينهما ، أساساً للنظام الدولي المعاصر .

وإذن ، فإن الإتحاد السوفييتي ، الذي لم يكن في حاجة إلى « تشرشل »

و « روزفلت » ، لم يكن أيضاً في حاجة إلى جمال عبدالناصر يفتح له أبواب الشرق الأوسط ويدخله إلى المنطقة .

بل لعل الإتحاد السوفييتي كان أقرب إلى التواجد في المنطقة من الولايات المتحدة .

إن الولايات المتحدة كانت موجودة فيها بحكم المصالح وراء البحار البعيدة .

وأما الإتحاد السوفييتي فقد كان موجوداً فيها بحكم الجوار وراء الحدود القريبة والمباشرة في بعض الأحيان .

٣ ـ وربما كان دور جمال عبدالناصر إزاء الإتحاد السوفييتي ـ والحال كذلك ـ هو أنه كان القائل للإتحاد السوفييتي :

ـ « لا تتعاملوا معنا من خلال أوصياء علينا فليس علينا أوصياء ، ولا من خلال اقتسام مناطق النفوذ فلسنا ضمن مناطق النفوذ لأحد . . إذا أردتم أن تتعاملوا معنا فنحن على استعداد كطرف مستقل ومن الباب الأمامي » .

وقد كان !

* * *

سؤال فرعي يتداعى بعد الإجابة على السؤال الرئيسي :

ـ ماذا استفدنا ؟

والردّ :

ـ ما أكثر ما استفدناه ، ويمكن تلخيصه كله في أننا أصبحنا أطرافاً في حركة الصراع العالمي ، ولم نعد ، كما كنا من قبل ، كمية مهملة على حافة هذا الصراع وحركته العامة الشاملة :

١ ـ استطعنا أن نخرج من التبعية الكاملة لأحد المعسكرين الدوليين .

٢ ـ دخلنا تفاعلات الحرب الباردة بين المعسكرين ، واستفدنا من موازينها لصالح قضايانا ، وأنشأنا مع غيرنا تياراً مستقلاً ـ هو تيار عدم الإنحياز ـ أثَّرنا به على قضية السلام والحرب والتنمية في عالم النصف الثاني من القرن العشرين .

٣ ـ عندما تحوَّلت تفاعلات الحرب الباردة إلى تفاعلات وفاق بين الكتلتين استفدنا من أحكام الوفاق ـ وكان في استطاعتنا أن نستفيد أكثر ـ لكي تكون هناك تسوية عَادلة لمشاكلنا ، إذا كان هذا العالم حقيقة يريد السلام ويريد الوفاق مدخلاً إليه .

هذا في مجال الحركة العالمية بشكل عام .

* * *

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ، وركَّزنا أنظارنا على الشرق الأوسط ، لوجدنا أن ما حدث في مجال الحركة العالمية بشكل عام انعكس على المنطقة عمليا كما يلي :

١ ـ إن جمال عبد الناصر استعان بدور السوفيات في مواجهة الولايات المتحدة ـ على مهمة تصفية الإستعمار التقليدي في المنطقة ، استعان به سياسياً واستعان به عسكرياً ، ولو بغير السلاح .

استعان به سياسياً في مواجهته العظيمة مع الإستعمار في حرب السويس منذ التأميم في يوليو ١٩٥٦ إلى بداية الغزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي في آخر اكتوبر من نفس السنة .

وحين بدأ الغزو ، وقاوم جمال عبد الناصر وحده حتى تحركت الموازين الدولية ، كان الإنذار السوفييتي هو الذي حرَّك الضغط الأمريكي على حلفاء أمريكا في الغرب ، فاضطروا إلى التراجع دون أن يستعمل الإتحاد السوفييتي صواريخه .

ومثل هذا حدث تقريباً في أواخر اكتوبر من سنة ١٩٧٣ .

٢ ـ إن جمال عبد الناصر استعان بالإتحاد السوفييتي على كسر احتكار السلاح المفروض على المنطقة ، وكان السلاح السوفييتي هو السلاح الوحيد الذي وجده العرب في أيديهم لمقاومة التوسع الإسرائيلي ، ولمحاولة ردّ هذا التوسع بالقوة إلى مرحلة التقلص والإنكماش .

كان السلاح السوفييتي هو السلاح الوحيد الذي وجدناه في أيدينا سنة ١٩٥٦ ، وهو السلاح الوحيد الذي وجدناه في أيدينا سنة ١٩٦٧ ، والسلاح الوحيد الذي وجدناه في أيدينا سنة ١٩٦٩ ـ حرب الإستنزاف ـ والسلاح الوحيد الذي وجدناه في أيدينا سنة ١٩٧٣ .

وإذا تساءل متسائل : ماذا فعلنا بهذا السلاح سنة ١٩٦٧ ؟

فإن الردّ عليه هو : إن الذنب لم يكن ذنب السلاح ، وإنما كان ذنب قصورنا في توجيهه . والدليل على ذلك أن هذا السلاح الذي كان في أيدينا هو نفسه السلاح الذي كان في يد الثورة الفيتنامية ، وصنعت به المعجزات أمام القوة الأمريكية بجلالة قدرها !

٣ ـ إن السلاح السوفييتي ـ حتى هذه اللحظة ـ هو السلاح الوحيد في جيوش مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الديمقراطية والسودان والصومال ، ثم هو كل السلاح الذي تمسك به المقاومة الفلسطينية ، وأخيراً فهو اليوم جزء هام من سلاح ليبيا والكويت ، وغيرهما من الدول العربية .

٤ ـ بل إن محاولات الغرب لبيع السلاح إلى المنطقة ـ وبينها مصر الآن ـ تنبع أساساً من منطق « تقليل اعتماد مشتريه على الإتحاد السوفييتي » ، وهكذا فإنه حتى حصولنا على سلاح من الغرب لم يكن ليحدث لولا علم الغرب أنه إذا لم يبع سلاحه للعرب فإن العرب لن يعوزهم الحصول على السلاح من غيره ـ من الإتحاد السوفييتي .

٥ ـ وهكذا نستطيع القول أن دخول السلاح السوفييتي إلى المنطقة غيَّر الموازين في الصراع العربي ـ الإسرائيلي .

وفوق ذلك فلقد أعطى لهذه المنطقة الغنية ، والفادحة الغنى ، قوّة مسلَّحة تذود بها عن كنوزها ، فليس هناك ما هو أكثر غواية للمطامع من كنز مباح لا يدافع عنه سلاح !

٦ ـ ولم تكن المساندة السوفياتية في مواجهة الأزمات وحدها ، سواء بإمدادات السلاح أو بالمواقف السياسية ، وإنما تحمل الأرض العربية على ظهرها شواهد لا يمكن إنكارها من رموز التعاون العربي السوفييتي : سدّ اسوان العالي ـ سدّ الفرات ـ مجمعات الحديد والصلب ـ ترسانات بناء السفن ـ مصانع بالمئات وبالآلاف ـ مفاعلات ذرية ـ محطات كهرباء ، إلى آخره .

٧ ـ ولم تكن دعائم القوَّة المسلَّحة ، ولا كانت دعائم القوة الإقتصادية ، التي حصلنا عليها من الإتحاد السوفييتي ، بثمن باهظ يثقل علينا عبئه .

كان السلاح ، وما يزال ، يباع لنا بسعر معقول ، وكنا ، وما زلنا ، نحصل عليه بحَسم على هذا السعر نسبته ٢٥ في المائة ، وكانت الأقساط ، وما زالت ، على سنوات طويلة ، بين اثنتي عشرة سنة وعشرين سنة ، وكانت الفوائد لا تزيد على $\frac{١}{٢}$ ٢ في المائة .

وبصفة عامة ، وهذا تقدير الخبراء ، فإن نسبة ثمن أي سلاح سوفييتي إلى مثيل غربي له هي بنسبة ١ للسلاح السوفييتي و ٣ للسلاح الغربي ، فإذا أضيفت فوارق الفوائد ($\frac{١}{٢}$ ٢ في المائة في السلاح السوفييتي وما بين ١٥و ١٨ في المائة للسلاح الغربي) لأصبحت هذه الفوارق فادحة .

ونفس الوضع تقريباً في اتفاقيات السلاح ينطبق على اتفاقيات انشاء السدود وبناء المصانع وغيرها .

وسؤال فرعي آخر :

ـ هل قدَّم الإتحاد السوفييتي هذا كله من أجل عيون جمال عبدالناصر وإرضاءً لخاطره ؟

والردّ :

ـ إن الأمر كان أكبر من ذلك جداً ، ولو حاولنا أن ندقق لوجدنا ما يلي :

١ ـ إن الإتحاد السوفييتي بدأ علاقاته مع جمال عبدالناصر بالشكّ فيه على أساس التحليل الماركسي التقليدي لدور الجيوش في المجتمعات ، والجيوش في المجتمعات قبل ثورة عبدالناصر كانت أداة لحفظ الأمر الواقع وحمايته وليست أداة لتغييره وتطويره ، وهكذا كان حكم الإتحاد السوفييتي ابتداءً يقضي بأنه : ديكتاتور فاشيستي لا أكثر ولا أقل . .

ثم فوجىء الإتحاد السوفييتي بظاهرة جمال عبد الناصر التاريخية: زعامة وطنية، قادرة على أَنْ تمثّل وتبرز إرادة قومية مستقلة وتقدمية، وسجلها في معاداة الإستعمار قاطع واتجاهها إلى التنمية الشاملة واضح ، ثم إن هذا كله يحدث في منطقة حيوية بالغة الأهمية كالشرق الأوسط ، خصوصاً بموقعه القريب وراء ظهر الإتحاد السوفييتي .

٢ ـ إن الإتحاد السوفييتي وجد جمال عبد الناصر يتعدّى الحاجز الوطني لمصر ، ويتخطّى النطاق القومي لأمته العربية ثم يذهب بعيداً وعميقاً ـ بعد السويس بالذات ـ لكي يطلق صيحة الحرية « أوهورو » في أفريقيا كلها ، فإذا نكروما في غانا ، وسيكوتوري في غينيا ، وموديبو كيتا في مالي ، وجومو كينياتا في كينيا ، ونيريري في تانزانيا ، يبرزون على الساحة الإفريقية المظلمة في وسط هالة التحرر المضيئة التي تشع من مصر عبدالناصر .

ويعبِّر أستاذ أفريقي رصين كالأستاذ « مزروي » عن الحقيقة في عدد أخير من مجلة الشؤون الخارجية قائلا :

ـ « إذا كان يقال إن العرب شاركوا في استعباد أفريقيا بتجارة الرقيق في قرون مضت ، فإن العرب قد كفَّروا عن الخطيئة في هذا القرن ، حين جاؤوا وراء جمال عبدالناصر لتحرير أفريقيا » .

ثم تصل أبعاد الطاقة التحررية العظمى التي فجَّرها جمال عبد الناصر

إلى أمريكا اللاتينية ، ويسمع السوفيات من رجا مثل فيدل كاسترو يقول لهم ـ كما قال علناً :

ـ « لقد كان جمال عبدالناصر إلهاماً لثورتنا إذا كان في ا، تطاعته أن يتصدى لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل في السويس . . أفلا يكون في استطاعتنا نحن أن نتصدى لحكم الديكتاتور باتيستا وأن نعلن الثورة المسلحة وننتصر ؟ » .

٣ ـ وليكن أن الإتحاد السوفييتي وجد أن التيار التحرري الذي قاده جمال عبد الناصر يتلاقى مع أهدافه .

فالإستعمار الذي يتصدى له عبد الناصر هو نفسه القوة العظمى الثانية التي يتنافس معها الإتحاد السوفييتي .

ماذا في ذلك ؟

وأليس حقا أن السياسة الدولية هي حركة بالإتفاق والإختلاف متغيرة لحماية مصالح دائمة لشعب أو لأمة أو لكتلة من الشعوب والأمم . .

لقد تلاقت مصالحنا مع مصالح الإتحاد السوفييتي .

واستفادت الأمة العربية ، واستفاد الإتحاد السوفييتي بطبيعة الحال .

وأليس هذا هو منطق التعامل الدولي ذاته ؟ أو أننا نتصور أن نأخذ ولا يأخذ غيرنا ؟ !

* * *

سؤال يتداعى من هنا :

ـ . . . ولكن ماذا أعطى . . . هذه هي المسألة ؟

ويندفع بعضهم ـ افتراء علم الله وتجنياً ـ ليقول :

ـ لقد أعطى استقلال مصر بهذا التواجد العسكري السوفييتي الذي

تركه في مصر عندما رحل في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ؟

واستأذن في وصف هذا السؤال بالكلمة المشهورة عن الرئيس السادات وهي كلمة : عيب !

ثم أشرح الأسباب :

١ ـ إن جمال عبدالناصر تعامل مع الإتحاد السوفييتي من موقف الندّ للندّ ، فقد كان يعرف أنه أمامهم يمثل أمة عربية بأسرها ، لها ارادتها المستقلة ، ولها مصالحها القومية في منطقة من أهم مناطق الدنيا ، وأقرّ الإتحاد السوفييتي بهذه الحقيقة ، وإقرار زعمائه بها مسجل في كل خطاب ألقوة أمامه . . . بل إن عبدالناصر كان أمامهم أكبر من مجرد زعيم عربي ، فقد كان رمزاً عالمياً للثورة الوطنية ، ولعدم الإنحياز ، ولأماني العالم الثالث كله وتطلعاته ونضاله .

٢ ـ حينما أخطأ الإتحاد السوفييتي ، بعد ثورة العراق في سنة ١٩٥٨ ، في فهم الحقيقة القومية ، كان جمال عبدالناصر هو الذي تصدّى لمعركة مع الإتحاد السوفييتي لم يسبق لها مثيل في العالم الثالث كله ، ولا لحقها مثيل بعد ذلك .

وفي بداية سنة ١٩٥٩ كانت المعركة بين جمال عبدالناصر و « نيكيتا خروشوف » على أشدها ، ووقف « خروشوف » في المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي يهاجم عبد الناصر ، ورد عبدالناصر من شرفة قصر الضيافة في دمشق .

ولم يكن جمال عبدالناصر يريد أن يهزم الإتحاد السوفييتي أو يخرجه من الشرق الأوسط ، ولكنه كان يريد أن يفرض عليه الحقيقة القومية فرضاً .

واستطاع عبد الناصر محاصرة الإتحاد السوفييتي في الموصل في شمال العراق ، ولم يترك له حليفاً أو صديقاً في المنطقة غير الحزب الشيوعي العراقي ـ كما كان وقتها ـ واضطر الإتحاد السوفييتي أن يرى الحقيقة ويسلّم

بها ، وهي أن الأمة كلها وراء الرجل الذي استطاع التعبير عن حقيقتها القومية ، وبدأ يتراجع .

وكانت ذروة التراجع مجيء « نيكيتا خروشوف » بنفسه إلى مصر سنة ١٩٦٤ ليحضر احتفال إتمام المرحلة الأولى من بناء السدّ العالي ، وليقدم لجمال عبدالناصر في أسوان وسام « بطل الإتحاد السوفييتي » !

٣ ـ بعد سنة ١٩٦٧ كانت سياسة جمال عبدالناصر بالغة الدقة إزاء الإتحاد السوفييتي .

● طلب خبراء سوفيات ومزيداً من الخبراء :

... لاعتقاده بأن الجيش المصري يحتاج إلى تدريب مركّز ومكثّف ليتحرك بسرعة عبر مراحل استراتيجية الحرب ، وهي : الصمود والردع والتحرير .

● تـرك جمال عبد الناصر للإتحاد السوفييتي ، بعد صدور قرار مجلس الأمن ، أن يتولّى اتصالات تنفيذه مع الولايات المتحدة .

... ولم يكن بهذا يتخلى عن مسؤوليته القومية ، ولكنه كان يريد أن يعرف الإتحاد السوفييتي ، وبالخبرة العملية ، أنه لا أمل في حل دبلوماسي ، وأن الحل لن يجيء إلا عن طريق استخدام القوة .

● أعطى جمال عبد الناصر تسهيلات للأسطول السوفييتي في ميناءي بور سعيد والإسكندرية :

... ولم يكن بذلك يعطي قواعد للإتحاد السوفييتي ، وإنما أراد تشجيعه على زيادة أسطوله في البحر الأبيض لتكون القوة النامية لهذاالأسطول في البحر الأبيض رادعا للأسطول الأمريكي الذي كان يعتبر احتياطياً استراتيجياً لإسرائيل .

٤ ـ في الزيارة السرية التي قام بها جمال عبدالناصر لموسكو في بداية سنة ١٩٧٠ ، وهي الزيارة التي زاد بعدها تواجد السوفيات في مصر بحكم قبولهم

لمسؤوليات الدفاع عن العمق - كان جمال عبدالناصر يعرف ما يريده ، وقد حصل عليه :

كان جمال عبدالناصر يريد أن يحمي قوات الجبهة ببطاريات الصواريخ المصرية ، ولكن تركيزها جميعا إلى الجبهة يترك العمق مكشوفاً أمام الغارات الإسرائيلية التي بدأت تستبيح سماوات مصر بطائرات الفانتوم ، وكان اشتراك السوفييت في الدفاع عن العمق - حتى يتم تدريب أطقم مصرية كافية على الصواريخ الجديدة من طراز « سام ٦ » حلاً وحيداً للمشكلة ، وبغيره لم يكن هناك مفر من بعثرة طاقة مصر الصاروخية بين الدفاع عن الجبهة والدفاع عن العمق ، والتأخر في استيعاب صواريخ « سام ٦ » المضادة للطيران المنخفض .

وكان « بريجنيف » يعارض بشدة لأن اشتراك السوفييت في هذه العملية يؤثر على الموازين الدولية ، ويهدد الوفاق .

وكان ذلك مطلباً من مطالب جمال عبدالناصر التي لم يصرح بها لمفاوضيه ، فقد كان يريد أن يؤثر على الموازين الدولية ، كما كان يريد تعطيل حركة الوفاق حتى تتحرك أزمة الشرق الأوسط .

وسارت الحوادث في الطريق الذي رسمه جمال عبدالناصر :

● توقفت غارات العمق عندما أحس الإسرائيليون يوم الغارة على الفيوم - ١٨ إبريل - بوجود السوفييت .

● تحركت الولايات المتحدة وبعثت جوزيف سيسكو إلى القاهرة لاستطلاع رأي جمال عبد الناصر .

● توتَّرت العلاقات بين القوتين العظميين .

● تقدَّمت الولايات المتحدة بمبادرة روجرز التي أشارت لأول مرة إلى الإنسحاب من الأراضي العربية ، على أساس قرار مجلس الأمن .

● استطاع جمال عبد الناصر إتمام بناء حائط الصواريخ الذي كان عاملاً حاسماً في نجاح عبور قناة السويس بعد ذلك في أكتوبر ١٩٧٣ .

● أمكن إعداد بطاريات مصرية مدربة على صواريخ « سام ـ ٦ » .

تبقى نقطة هامة ، ربما لا يعرفها كثيرون :

وهذه النقطة هي أن « بريجنيف » رجا جمال عبدالناصر أن يتم سحب الخبراء السوفييت المسؤولين عن الدفاع عن العمق ـ قبل بدء المعركة ـ لأن وجودهم وقتها قد يثير تعقيدات لا حدود لها .

وافق جمال عبد الناصر .

وهكذا فإن سحب هؤلاء الخبراء قبل المعركة كان أمراً متّفقا عليه في اجتماع موسكو في أوائل سنة ١٩٧٠ .

أقول ذلك وقد كنت بنفسي واحداً من شهود هذا الإجتماع ، وكنت رابع أربعة من المصريين حضروا الإجتماع النهائي لهذه المحادثات ، وقد حضرها كل أعضاء المكتب السياسي السوفييتي وكل ماريشالات الإتحاد السوفييتي ، وكان المصريون الأربعة هم : جمال عبدالناصر ، والفريق محمد فوزي ، والدكتور مراد غالب ، وأنا .

٥ ـ كان جمال عبد الناصر طول الوقت ، وفي تلك الفترة الحرجة ، شديد الحساسية لأي تجاوز يمكن أن يمس من قريب أو بعيد ، في الشكل أو المضمون ، باستقلال مصر وحرية إرادتها :

● حين جاء الرئيس « نيكولاي بادجورني » لمقابلة عبدالناصر في شهر يونيو ١٩٦٧ ، والنكسة بعد تنزف جراحها ، أحسَّ جمال عبدالناصر أن « بادجورني » يطلب انشاء مركز مستقل للأسطول السوفييتي في الإسكندرية ، ووجه جمال عبدالناصر كلامه إلى « بادجورني » على الناحية المقابلة له من مائدة المحادثات ، وقال له بهدوء وحزم :

ـ « تسهيلات للأسطول السوفييتي ، نعم . . . ولكن مركزاً مستقلاً ، لا . . . معناها أنني أقبل قاعدة سوفييتية في الإسكندرية ، حتى ولو كان هذا المركز مبنى واحداً من حجرة واحدة ! » .

● وفي مرة أخرى في زيارة يوليو سنة ١٩٧٠ ، دارت مناقشة أمامي بين بريجنيف وعبدالناصر . . .

كان عبدالناصر يطلب خبراء سوفييت ، وكان بريجنيف متردِّداً ، ثم قال بريجنيف ضمن ما قاله من حجج :

- إنني أخشى أن يستغل وجود عدد من الخبراء السوفييت في مصر وأن يقول بعضهم أن وجودهم نوع من الضغط أو التدخل في شؤون مصر .

وقال جمال عبد الناصر ببساطة :

- إنني أنا الذي أطلبهم بنفسي . . . وإذا أحسست في يوم من الأيام أن وجودهم يشكل نوعاً من الضغط ، أو احتمالاً بتدخل منكم في شؤوننا الداخلية ، فلن أتورع عن أن أطلب إلى الفريق فوزي أن يجمعهم كلهم على باخرة واحدة في الإسكندرية ويشحنهم إليك بطريق البحر إلى « أوديسا » .

ولم أنس حتى الآن تعبير الدهشة المرتسم على وجه بريجنيف .

● ثم مسألة أخرى لا يصح أن تغيب عن بال أحد ، تلك هي أن جمال عبد الناصر رفض باستمرار عقد معاهدة مع الإتحاد السوفييتي .

وكان قوله « لبادجورني » يوماً بالحرف :

- « إنني على استعداد لعقد معاهدة معكم بشرط واحد هو أن تحاربوا معنا جنباً إلى جنب . . . إذا فعلتم ذلك أوقع معاهدة ، وإذا لم تفعلوه - ولم تكونوا على استعداد له - فما بيننا الآن يكفي » .

ولقد كان الرئيس السادات هو الذي عقد معاهدة مع الإتحاد السوفييتي بعد ذلك ، وقد عقدها في ظروف صعبة ، فقد كان يشعر أنه مطالب بطمأنة الإتحاد السوفييتي بعد حوادث ١٥ مايو ١٩٧١ ، وتلك على أي حال قصة أخرى .

... ...

... ...

استأذن هنا أن أسمح لنفسي بأن أختلف مع الذين يرون أن قرار الرئيس أنور السادات بإخراج الخبراء السوفييت من مصر كان قراراً استعيدت به السيادة المصرية على الأرض المصرية .

وأقرب الأشياء إلى الحقيقة أن هذا القرار كان ممارسة لسيادة موجودة ، ولم يكن استرداداً لسيادة مفقودة !

لقد كفاه أن يخطر السفير السوفييتي بما يريد يوم ٨ يوليو ١٩٧٢ ، وأن يطلب تنفيذه في ظرف عشرة أيام ، ولم يناقشه السفير السوفييتي ولا ناقشه أحد في موسكو .

وإنما قام كبير الخبراء السوفييت بإخطار وزير الحربية وقتها بأن قرار الرئيس مستجاب ومطاع ، ثم وعده بتقديم تقرير يومي عن عملية ترحيلهم ، وبدلا من أن تتم في عشرة أيام ، تمت فعلاً في ثمانية .

وإذن فهي لم تكن معركة سيادة أو معركة استقلال .

كان قرار ممارسة سيادة ، وكان قرار ممارسة استقلال .

ثم لقد أضيف بعد ذلك أن أنور السادات ليس بحاجة إلى بطولات تختلق أو تلفق ، فالرجل له من سجله ما يكفيه ويغنيه ، وإذا لم يكن له غير قرار العبور لكفاه وأغناه !

* * *

ماذا بقي إذن من الدعاوى ضد جمال عبدالناصر في أمر علاقاته بالسوفييت ؟

لم يبق غير الترهات . .

كان يقال مثلاً :

- هم ملحدون . . . وسلاحهم ملحد !

ولست أعرف إذا كان الإيمان يشع من عيون الأميركيين . . ونور الحق يلمع من سلاحهم ؟ !

لكني أعرف شيئاً واحداً :

ـ إن السلاح « الملحد » الذي عبرنا به قناة السويس إلى الشرق . . . افضل ألف مرة من السلاح « غير الملحد » الذي عبرت به إسرائيل قناة السويس إلى الغرب !

الحديث الثاني عشر

نهاية المطاف

أصل إلى نهاية المطاف في هذه السلسلة ، وقد طالت عما قدَّرت لها ، ولكن القضايا شدَّت بعضها بعضاً ، وتداعت أحاديث من أحاديث !

والخص في الختام لكي يكون القصد واضحاً ، والطريق مستقيماً :

* * *

١ ـ إن جمال عبدالناصر كان تجربة هائلة في حياة هذه الأمة العربية ، وفي زماننا المعاصر كله . ومثل كل تجربة هائلة ـ خصوصاً إذا كانت بالثورة ـ فإن التجربة تصبح حافلة ، ذلك أنها بالثورة تواجه بدايات جديدة ، ثم إنها تعطي للتحديات التي تطرح نفسها عليها إجابات مختلفة ، وهذا مجال الصواب والخطأ .

وقد أصاب جمال عبد الناصر وأخطأ ، واعتقادي أن الإيجابي في تجربته يرجح السلبي بكثير ، ومحصلة أي حساب أمين تعطيه أكثر مما تأخذ منه بفارق كبير لصالحه ، ويكفي لأي واحد منا أن يلقي نظرة على خريطة المنطقة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وموازين القوى فيها ، قبل جمال عبدالناصر وبعده ، ليرى الحقيقة ظاهرة وناصعة .

وعندما توزن أخطاء تجربة في مثل حجم تجربة جمال عبدالناصر ، فإن

هذه التجربة لا يمكن أن تقاس إلا بأهدافها هي ، وإلا بظروفها هي ، وإلا بالتحديات التي واجهتها هي ، وإلا بالخيارات التي كانت مفتوحة أمامها ، وإلا أصبح التقييم تعسُّفاً ، وانحدر التاريخ إلى مستوى المؤامرة !

ثم إنه لا يستطيع أن يقضي في مثل هذه التجربة ، ولا حتى بالتقييم ، هؤلاء الذين عادوا التجربة بمبادئها وحركتها وجماهيرها ، فعادتهم هذه التجربة مبدأً وحركةً وجماهير .

إن هؤلاء الأعداء لهم حق الكلام بالطبع ، لا يخنقه أحد في حناجرهم ، ولكن كلامهم يكون من موقع العداء وليس من موضع القضاء ، ويجب أن يكون هذا واضحاً لكي لا تختلط الصور .

إن المستعمرين الفرنسيين ـ ذوي الأقدام السوداء كما يسمُّونهم ـ لا يمكن أن يكونوا هم السلطة التي تقيم الثورة الجزائرية !

وحكومة « فيشي » التي استسلمت للألمان في الحرب العالمية الثانية حاكمت « الجنرال ديجول » ـ الذي مثَّل إرادة الشعب الفرنسي في مقاومة النازي ـ وحكمت عليه بالخيانة العظمى ، وطلبت رأسه حيّاً أوْ ميتاً ، ولكن هذا الحكم كان مهزلة على هامش التاريخ ولم يدخل في حسابه !

وبنفس المعيار ، فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ وهي الدافع الحقيقي وراء الحملة الضارية على عبدالناصر اليوم ـ ليست هي القاضي الذي يبحث قضية الديمقراطية في عصر عبدالناصر . هؤلاء الملوثة أيديهم بالجريمة الوحشية في شيلي ـ مثلاً ـ حيث أغتيل الرئيس الشرعي سلفادور الليندي ، وحيث قتل في الشوارع في يوم واحد ٢٥ ألفاً من المواطنين ، وحيث اعتقل في أسبوع واحد مائتا ألف من الناس وفق تقرير لجنة العدل الدولية ـ ليسوا قضاة الديمقراطية في تجربة عبدالناصر أو غيره .

نعم . . .

تجربة عبدالناصر ليست فوق النقد ، بالعكس فإن نقدها بالتقييم

مطلوب ، لكن جامعة القاهرة مثلاً ـ مهما كانت أسباب قصورها ـ لا يمكن أن تحاكم من علب الليل في شارع الهرم !

* * *

٢ ـ إن الحملة الضارية المعلنة ضد جمال عبدالناصر ـ بالباطل في معظم ما تدَّعي به ـ لن تضرَّه بشيء .

فهو كإنسان بعيد عن هذا كله ، في رحاب الله ، لا يمسه من هذه الدنيا سوء .

وهو كتجربة ملك جماهير واسعة عاشتها معه وأعطته ما لم تعطه لأحد قبله ، وما لم تعطه بعده لأحد ، ولم تكن جماهيره عمياء ولا فاقدة لوعيها وهي تسير معه . لقد وجدت في حركته أمانيها الضائعة ووجدت في كلماته تعبيراً عن رغباتها المضغوطة ، ولم تكن العلاقة بين الإثنين علاقة الأمر والطاعة ، وإنما كانت علاقة حوار حر ، لأن مجاله عقول الناس وقلوبهم ، وحيث لا سلطان لقوة على أعماق البشر إلا ما تشعر به وتقتنع .

وفي سياق هذا الحوار ، فإن هذه الجماهير لم تتحفظ في تأييدها له مرات ، وتحفظت مرات أخرى ، ورضيت عنه أحياناً ، وعاتبته أحياناً أخرى ، وغضبت عليه في بعض المواقف ، وغفرت له في مواقف أخرى .

لقد أيدته بغير تحفظ مثلاً في حرب السويس ، ثم تحفظت بعد الإنفصال .

ورضيت عنه في ندائه للعدل الإجتماعي ، وعاتبته في تجاوز السلطة .

وغضبت عليه سنة ١٩٦٧ ، وغفرت له في حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٩ .

وهكذا ، وهكذا ، علاقة حوار حر في مسار تجربة تملكها جماهيرها .

ثم إن جمال عبد الناصر كتاريخ ملك أجيال قادمة تتاح لها الحقائق

كلها ، وتخلو نظرتها إلى الوقائع من انفعالات لحظة بعينها ، سواء سادها الفرح أو سادها الحزن .

وكانت تلك على سبيل المثال ـ ومع اختلاف الظروف ـ قصة نابليون مع فرنسا .

لقد مات نابليون والهزيمة من حوله ، ومات في المنفى تحت ذل أعدائه .

ومضت سنوات وسنوات .

وعادت إليه فرنسا تضعه في رأس القائمة من زعمائها الخالدين .

وأتذكر أديب فرنسا الكبير « أندريه مالرو » وهو يعقد هذه المقارنة بين « نابليون » و « عبدالناصر » ونحن معاً ذات يوم على مائدة غداء في مطعم « لاسير » بباريس ، وقال لي « مالرو » :

ـ « ليست المسألة هي النصر العسكري أو الهزيمة العسكرية . . المسألة هي إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه . . . ولقد وجدت أمتكم نفسها في عبد الناصر بمقدار ما وجدت أمتنا نفسها في نابليون مع اختلاف الظروف ، وهذا هو الذي يبقى ، وغيره تكنسه الأيام » .

هكذا فإن الإنسان في عبدالناصر مع ربه .

والتجربة لجماهيرها .

والتاريخ مسؤولية أجيال قادمة .

واذن فالحملة الضارية بعيدة عن أي تأثير حقيقي عليه ، إنساناً أو تجربةً أو تاريخاً .

* * *

٣ ـ إن هذه الحملة إذا أثَّرت فتأثيرها على النظام نفسه بعد عبدالناصر .

إن الثورة لم تكن ثورتين ، والنظام لم يكن نظامين ، وهذا تعبير الرئيس أنور السادات نفسه .

والتأثير على النظام هنا يكون مزدوجاً :

● قسم منه في نظرة النظام إلى نفسه .

● وقسم منه في نظرة آخرين إليه : بالذات جماهيره في الداخل والخارج .

وإذا تذكَّرنا أن الحملة الضارية الدائرة الآن هي حملة إدانة شاملة وليست عملية نقد موضوعي - إذن فإن التأثير المزدوج يمكن أن يحدث على النحو التالي :

● إن النظام إذا أثَّرت فيه الإدانة الشاملة يجد نفسه في الموقف الصعب ، موقف الخجل إزاء ماضيه .

وهو هنا لا يُصحِّح ولا يُقوِّم ، ولكنه يغيِّر ويُقلب رأساً على عقب .

يبحث عن مبادىء غير المبادىء ، ومواقف غير المواقف .

وهو بهذا يفقد الثقة بنفسه . . . ويظل يفقد ويفقد حتى يضيع منه احساسه بشرعيته ذاتها .

● وإذا أثَّرت الإدانة الشاملة في نظرة الآخرين إلى النظام - وبالذات جماهيره في الخارج وفي الداخل - فماذا تفيده الثقة بالنفس ، على فرض أنها بقيت لديه . بقاؤه في هذه الحالة مجرد مقدرة على التسلط ، وهذه مرهونة بوقت ، لأنه ليست هناك قوة تستطيع الإحتفاظ إلى فترة طويلة بفروع الشجرة إذا انفصلت عن جذورها .

والغريب أن بعضهم يحاول أن يحصر الإدانة الشاملة في عصر جمال عبدالناصر ، ويبرىء منها أنور السادات ، وذلك ظلم لأنور السادات نفسه قبل ظلمه لجمال عبد الناصر ، لأنه يسلبه بعضاً من أروع منجزات ثورة ٢٣ يوليو التي هو اليوم وريثها الشرعي ورمزها الحي .

* * *

٤ ـ إن الإدانة الشاملة على هذا النحو المجنون بالحقد تأخذ أيضاً من مصر رصيدها كله لدى أمتها العربية .

فهذه الأمة أمامها خياران لا ثالث لهما :

● **أما أن تصدق ما يقال في مصر الآن ، وإذن فإن حكمها سوف يكون شديد القسوة على مصر من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٠ .**

● **وأما أن ترفض تصديق ما يقال في مصر الآن ، وإذن فإن حكمها سوف يكون شديد القسوة على مصر من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٦ .**

والمؤكد أن التيار الغالب في الأمة العربية ـ بحس صادق وضمير مستنير ـ رفض تصديق ما يقال في مصر الآن ، ومع ذلك فإنه في نفس الوقت ـ محبة في مصر واعتزازاً ـ رفض أن يكون حكمه الراهن عليها شديد القسوة . .

واكتفت الأمة حتى الآن بنظرة التساؤل والدهشة والعتاب توجهها نحو ما يجري في مصر ، تكاد لا تصدق حدوثه .

لم يبقَ زعيم عربي له قيمة إلا وتساءل واندهش وعاتب .

ولم تبقَ مؤسسة عربية لها قيمة إلا وتساءلت واندهشت وعاتبت .

ولم يبقَ شعب من شعوب الأمة العربية إلا هو الآن يضرب كفا بكف .

ولقد سمعت وفوداً كثيرة رسمية وغير رسمية ، عالية المستوى وعادية المستوى ، تعبيرات قاطعة في دلالتها على ما تشعر به الأمة العربية .

● سمعتها بنفسي من هواري بومدين في الجزائر ، يقول لي :

ـ « ما الذي تفعلونه بجمال عبدالناصر في مصر الآن . . . وأي شيء بقي يحفِّز أي إنسان عربي ليعطي عمره لأمته . . . لقد اختلفنا واتفقنا معه كثيراً ، ولكننا لا نختلف ولا يختلف معنا أحد في أنه كان أبرز عربي ظهر على الساحة هذا العصر .

وإذا كانوا يفعلون به ما نراه اليوم . . . فماذا يفعلون بغيره ممن لم يعطوا عطاءه ، ولم يكن لهم مثل دوره ، وأن حاولوا بكل ما في وسعهم أن يجاهدوا ويناضلوا ؟ » .

● قالها عبد الرحمن العتيقي وزير المالية الكويتي لوفد مصري كان في الكويت أخيراً :

ـ « إن آرائي كانت بعيدة عن آراء جمال عبد الناصر .

ولكن دعنا نكون صرحاء . . . إنني سمعت من بعضكم كلاماً عن التجربة الديمقراطية في الكويت . . . وأقول لك بصراحة إن هذه التجربة ما كانت لتحدث لولا تأثير جمال عبدالناصر ، فاتقوا الله فيه وفينا » .

● بل قالها في أحد القصور واحد من حملة السيوف لزائر مصري كان يرافق الرئيس السادات في رحلة عربية أخيرة له :

ـ « في بعض هذه المناطق هنا ظلَّ العبيد يباعون ويشترون في الأسواق .

ولقد حصلنا على العتق والحرية عندما بدأ صوت جمال عبد الناصر ينفذ من أسوار القصور ! » .

واستطرد حامل السيف يقول :

ـ أخاف على أنور السادات منهم . . . أي ضمان أن لا يفعلوا به يوماً ، ما يفعلونه بجمال عبدالناصر اليوم ! ؟ »

ثم ألفت النظر إلى واقعتين حدثتا أخيراً في نطاق جامعة الدول العربية .

تقدَّمت مصر بمرشح لرئاسة منظمة اليونسكو العربية ، منظمة الثقافة والفنون ، وإسهام مصر في ميادينها مشهور ، وكان مرشح مصر لرئاسة هذه المنظمة رجلاً من أكفأ رجالها وأقدرهم على الخدمة العامة ، وهو الدكتور محمد حسن الزيات .

وجرت الإنتخابات .

ونال الدكتور الزيات صوتاً واحداً ، هو صوت مصر ، وكانت بقية أصوات الدول العربية كلها لمرشح آخر .

وتكرر نفس المشهد في منظمة التنمية الصناعية العربية ، وكان المرشح لها وزيراً مصرياً سابقاً للصناعة ، وكان ما حصل عليه - هو الآخر وللمرة الثانية - صوتاً واحداً هو صوت مصر .

كيف حدث أن أعرض الكل عن المرشح المصري في الحالتين ؟

كيف حدث أن مصر لم تتنبه إلى الوضع ، ولم تسحب مرشحها في الحالتين من باب الحرص ، أو حتى من باب المداراة ؟

وأخشى أن التصويت في الحالتين لم يكن من قلة الثقة بكفاءة رجلين قدمتهما مصر . . . بقدر ما كان نوعاً من العتاب بصفة عامة على مصر نفسها ، ولا أزعم أن السبب هو حملة الإدانة الشاملة على جمال عبدالناصر ولكني أتصور أن هذه الحملة - إلى جانب عوامل أخرى - خلقت مناخاً معيناً من حول مصر ، لا أظنه يتناسب مع قيمتها الحقيقية .

* * *

٥ - وليس رصيد مصر العربي هو ما يجري تبديده الآن ، وإنما هو رصيد مصر العالمي .

وأسأل على سبيل المثال :

- هل حاول أحد أن يتقصّى أثر حملة الإدانة الشاملة ضد جمال عبدالناصر على أفريقيا ؟

كل حركات التحرير في القارة ، وبغير استثناء ، لم تعرف غيره زعيماً لحركة التحرر الشاملة ضد الإستعمار . حتى المستعمرات البرتغالية التي

حصلت على استقلالها أخيراً : موزمبيق وأنجولا ، بدأت نضالها هنا في القاهرة وتحت حمايته .

وفي غير أفريقيا ؟

في أمريكا اللاتينية مثلاً ؟

يلفت النظر حتى الآن أن الأنظمة التي تساندها الولايات المتحدة لا تخشى شيئاً مثلما تخشى حركات في جيوشها يطلقون عليها اسم « الناصريون » !

ثم آسيا ؟

هل تصدق الهند ما يقال الآن عن جمال عبدالناصر في مصر ؟

هل تصدق الصين ؟

وأوروبا ؟ :

أوروبا في الشرق كلها ترفضه من موسكو إلى بلجراد ، وبغير استثناء .

وأوروبا في الغرب كلها تتابع ما يقال مجرد متابعة إخبارية .

حتى أمريكا ؟

وكانت مجلة « تايم » الأمريكية هي التي نشرت أخيراً تحقيقاً صحفياً مليئاً بعلامات الإستفهام ، تتعجب كلها كيف أن جمال عبدالناصر أرفع ما يكون مكانة في العالم العربي كله خارج مصر . . . وأما في مصر فإن سمعته يجري تمريغها في التراب ؟ !

* * *

٦ ـ وبعيداً عن هذا كله ، فإن حملة الإدانة الشاملة بالطريقة التي تجري بها الآن ، يمكن أن تثير أسئلة فرعية في مصر ، وهي أسئلة فرعية اليوم ولكنها

في الغد يمكن أن تجيء بمضاعفات ليست فرعية .

سوف تبرز تساؤلات عديدة :

● هل هي محاولة لتكبيل إرادة الشعب المصري في « عقدة ذنب » ، يوقعون في روعه أن ما يصورون له حدوثه بالأمس جرى باسم الحرية والإشتراكية والوحدة .

وإذن تصرف جماهير الشعب نظرها عن هذه الأهداف .

فإذا كان هذا هو الثمن الذي دفع فيها كما يصورونه ـ إذن فإنه ثمن فادح إنسانياً ، يستحيل دفعه لأي هدف مهما كان .

وإذن على الجماهير أن تسلِّم إرادتها ، وعليها أن تقبل استغلالها ، وعليها أن تنكفىء وراء أسوار العزلة عن أمتها ؟

هل هذا هو المقصود أو المطلوب ؟

وهل هو ممكن ؟ سياسياً أو أخلاقياً ؟

● ماذا لو فرغ صبر الناس وكان سؤالهم :

لقد اكتفينا من حكايات الماضي ، ونحن نريد أن نسأل عن الحاضر والمستقبل ؟

ثم إلى متى يصبح كل ما هو سلبي موروثاً مما قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ، وكل ما هو إيجابي من معجزات ما تحقق بعد ١٥ مايو ؟

إن كل حكم يصبح مسؤولاً عن نفسه بعد فترة سماح معينة يستطيع فيها أن يتعلل بما ورث عن سابقه ، وفترة السماح هذه عادة لا تطول عن سنة أو سنتين .

أليست مدة التخطيط في العالم كله خمس سنوات في العادة ، تسأل فيها أي خطة عمّا حققته أو لم تحققه حساباً مستقلاً ؟

أليست مدد الرؤساء تتراوح ما بين أربع سنوات ، كما هي الحال في أمريكا ، إلى ست سنوات ، كما هي الحال في فرنسا ، ثم يفترض بعد هذه المدة أن كل رئيس أخذ من الوقت ما يكفيه لكي يصنع ملامح عصره ويصبح مسؤولا عنها ؟

● ما هو الخيار المفتوح أمام المؤمنين استراتيجياً في ثورة ٢٣ يوليو ، وفي جمال عبد الناصر ، حتى وإنْ كانت لهم تحفظاتهم التكتيكية ؟

هل يتحول هؤلاء إلى حركة تحت الأرض ، ليس لها تنظيم يعبِّر عنها ، وليس لها منابر مفتوحة تنطق باسمها ؟

وهل تصبح الناصرية حركة رفض لنظام يقوم على ثورة عبدالناصر وتجربته ؟

من يقول بذلك ؟ ومن يرضاه ؟

* * *

٧ ـ ومع ذلك لنفتح الدفاتر .

ولنفتحها بأمانة وشرف ، ولنحقق في كل خط وزاوية ، وليكن التحقيق عربياً شاملاً يتجاوز حدود مصر ، فتجربة جمال عبدالناصر كانت تجربة عربية شاملة تجاوزت حدود مصر :

● لنحقِّق في الرجل نفسه ونزاهته ، وكل تصرف شخصي من تصرفاته ، وهل كان عفا في كل ما أتى ، أو أنه مال وانحرف ؟

● لنحقق في دعوته ، وهل كانت تعبيراً أصيلاً عن ضمير الأمة ، أو أنها كانت فرضا فرض عليها بقهر السلطة ، ولنسأل أنفسنا أي سلطة قهر كانت له على جماهير الأمة العربية خارج حدود مصر ، وكانت هذه الجماهير البعيدة عن نطاق سلطته هي الإحتياطي الإستراتيجي لحركته .

● لنحقق في سياسته الخارجية ، وهل استطاعت هذه السياسة أن تجعل

من العرب قوة سياسية ضخمة تتصدر التيارات الفاعلة في عصرها ، كحركة الثورة الوطنية في العالم ، وحركة معاداة الإستعمار ، وحركة التضامن الأسيوي الأفريقي ، ومنطق الإستقلال وعدم الإنحياز ، والاتجاه العام إلى مجتمع دولي يسوده السلام وتحكمه مبادىء القانون الدولي أو أن الرجل كان ضد التحرر وكان محالفا للإستعمار داعية إلى الطغيان في مجتمع الدول ؟

● لنحقِّق في سياسته العربية ، وهل كانت مع التاريخ أو كانت ضد التاريخ ، وهل بادر أحدا بعداء أو أنه اضطر إلى معاداة من عادوه لأنهم وقفوا ضد التاريخ وحاولوا تعطيل مسيرة الأمة ؟

● لنحقق في سياسته الداخلية :

في صيغة تحالف قوى الشعب العامل كبديل لدموية الصراع الطبقي ، وفي الإستجابة لتحدِّيات مرحلة الإنتقال من مجتمع متخلف اقتصادياً واجتماعياً ، وفي الإجراءات التي اضطر إلى اتخاذها لتكون للمجتمع المصري بداية سليمة على طريق الإنتقال .

وليكن التحقيق شاملاً في تجربة التصنيع في مصر ، وفي تجربة تطوير الزراعة ، وفي تجربة بناء قطاع عام يقود عملية التنمية ، وفي تجربة التخطيط لذلك كله ، وهل بلغت نسبة التنمية الشاملة في معظم سنوات عصره ٦,٧٪ سنوياً ، وأي تجربة أخرى في العالم الثالث غير تجربته بلغت هذا الحد من النجاح ، رغم ما نعرف جميعا من ضغوط الحوادث والظروف .

ليكن التحقيق شاملاً كذلك لسياسات التأميم ، ولإجراءات الحراسة ، حالة حالة ، ولتنشر القوائم ومعها الأسباب .

وليكن التحقيق شاملاً أيضاً في كل ما يقال عن عمليات الإعتقال ، والفصل ، والتعذيب ، ودور المخابرات والمباحث ، وهل كانت مصر تحت حكمه صورة جديدة من ألبوم « العاصفة النازية » ، أو أن هذه التجربة لم تعتمد العنف إلا في أقلّ القليل وفي سبيل أكبر الكبير من المبادىء والأهداف ، مع التسليم سلفاً باحتمال وجود تجاوز لا بدّ من الحساب عنه والعقاب .

أزعم أن أي تحقيق منصف سوف يضع عبد الناصر حيث يجب أن يكون ، وحيث وضعته جماهير الأمة العربية التي لم تكتف بالإعراض عما يجرى له في مصر الآن - بل عزلت فلول الظلام التي حاولت أن تحاصر قبره وتنبشه ، كما فعل في تاريخ مصر القديم لصوص المقابر حتى في أهرامات مصر الشامخة .

إن ما حدث في مصر لعبد الناصر لم يحدث لزعيم وقائد في أي بلد من بلدان العالم إلا إذا كان هناك انقلاب مسلح على نظامه .

ومثل هذا الانقلاب لم يحدث قطعاً .

وعلى فرض أن انقلابا مسلحا كان قد حدث ، فإني أشك في أنَّ حملة اليوم على الامس كان يمكن ان تصل إلى هذا العنف .

ولم يكن من قبيل الأخطاء السياسية ما حدث ، ولكنه كان أسوأ ، فقد تعدّى أخطاء السياسة إلى السقوط الأخلاقي . . . إلى نوع من الإنتحار المعنوي .

وليست هذه هي مصر ، ولا يمكن أن تكون هذه هي مصر . . . وهي بالفعل ليست مصر !

* * *

٨ - ثم أقول في الختام :

- لقد كانت تجربة جمال عبد الناصر ، بإيجابياتها وسلبياتها ، تجربة مصرية عربية إنسانية أصيلة .

ومناقشتها حق ، لكن إدانتها الشاملة على هذا النحو الذي يجري في مصر ، وبالوسائل والأساليب التي يتم بها ذلك في مصر ، باطل لا يصح .

ويبقى اعتقادي أنه لا يصح غير الصحيح .

ثم أتوقف عند عبارة بدأت بها هذه السلسة من الأحاديث وتلك هي أنني لا أعطي لأحد حق اتهامه ، ولا أعطي لأحد شرف تبرئته .

تلك كلها حقوق للجماهير . . وللأمة . . . وللتاريخ .

محمد حسنين هيكل

الفهرس





توزيع : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص . ب ٨٥٧
تلفون ٤١٨٥٣
ابوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة